



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

إستراتيجية السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحولات في

النظام التجاري العالمي

إشراف الأستاذ:

وليد العايب

إعداد الطالبين:

محمد أسامة عماري

هشام جرار

تمت مناقشتها بتاريخ أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
كفي مريم	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج	رئيسا
وليد العايب	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج	مشرفا
أمينة بن خزناسي	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما يجب ويرضى

الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل وعلمنا ما لم نكن نعلم وكان فضله علينا عظيماً.

نشكر كل من ساعدنا سواء بيديه أو بلسانه أو بقلبه في إعداد هذا التقرير،

ونخص بالذكر:

الأستاذ المشرف

و أخيراً، نتقدم بالشكر الجزيل لجميع الأصدقاء الذين ساعدونا على إتمام هذه

الرسالة، ونخص بالذكر كل فرد ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

خاصة حسني وشفيق ياسين.

الإهداء

إلى أبى وأمى حفظهما الله وأطال فى عمرهما

وإلى أختى العزيزتان وكل الأهل والأقارب

إلى كل أصدقائى، خاصة أسامة، شفيق ياسين، فريد، رضوان "طير"،

عباس، عمى فريد.. محمد شلباوى

جزار هشام

الإهداء

بعد التحية والسلام

أهدي هذا العمل إلى أمي ورحمها الله وأبي الغالي أطال الله في عمره

وأخوتي هاشم وإسلام

والى أختي العزيزة

والى كل أصدقائي.

عمار بن محمد أسامة

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	شكر وتقدير
	الإهداءات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام التجاري الدولي وتطورات	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية النظام التجاري الدولي
04	المطلب الأول: مفهوم النظام التجاري الدولي
04	المطلب الثاني: مركبات النظام التجاري الدولي
05	المطلب الثالث: السياسات التجارية في ظل النظام التجاري الدولي
10	المبحث الثاني: العناصر الأساسية للنظام التجاري الدولي
11	المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات GATT
12	المطلب الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD
14	المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية WTO
16	المبحث الثالث: التحول في النظام التجاري الدولي
16	المطلب الأول: التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية
17	المطلب الثاني: إزالة القيود الكمية المباشرة
19	المطلب الثالث: أقطاب النظام التجاري العالمي
23	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للنظام التجاري الدولي	
25	تمهيد
26	المبحث الأول: تحليل هيكل التجارة العالمية خلال الفترة 2000-2019
26	المطلب الأول: تطور التجارة العالمية خلال الفترة 2000-2018
27	المطلب الثاني: تطور صادرات التجارة العالمية خلال الفترة 2008-2018
29	المطلب الثالث: تطورات التجارة العالمية خلال الفترة 2017-2019

32	المبحث الثاني: السياسات التجارية لأقطاب النظام التجاري الدولي
32	المطلب الأول: السياسة التجارية الصينية
38	المطلب الثاني: السياسات التجارية للاتحاد الأوروبي
42	المطلب الثالث: السياسات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية نحو العالم
44	المبحث الثالث: الصراع التجاري بين أقطاب النظام التجاري الدولي
44	المطلب الأول: المبادلات التجارية الأمريكية الصينية
50	المطلب الثاني: ملامح الصراع التجاري العالمي
53	خلاصة فصل
الفصل الثالث: إستراتيجية السياسة التجارية في الجزائر في ظل تطورات النظام التجاري الدولي	
55	تمهيد
56	المبحث الأول: مراحل تطور السياسة التجارية في الجزائر.
56	المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1969)
57	المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة لتجارة الخارجية
57	المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية ابتداء من 1986
59	المبحث الثاني: هيكل التجارة الخارجية في الجزائر.
59	المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري
61	المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية
66	المطلب الثالث: أهم الشركاء التجاريين للجزائر
69	المبحث الثالث: مستقبل إستراتيجية السياسة التجارية في الجزائر
70	المطلب الأول: إستراتيجية القطاع الزراعي
78	المطلب الثاني: إستراتيجية القطاع الصناعي
82	المطلب الثالث: إستراتيجية القطاع السياحي
88	خلاصة الفصل
89	خاتمة

92	قائمة المراجع
-	ملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
22	الاستثمارات الصافية في القطاع الصناعي لسنة 1983	01
40	حجم الدعم المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي للمنتجات الفلاحية	02
41	تصاعد التعريف الجمركية للمنتجات المصنعة (الجلد والقطن) للاتحاد الأوروبي.	03
45	التجارة السلعية الأمريكية مع الصين خلال الفترة الزمنية 1980 – 2017	04
47	أسواق تصدير البضائع الأمريكية الرئيسية	05
60	تطور الميزان التجاري الجزائري من سنة 2014 إلى 2019	06
63	التركيبية السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2018	07
65	التركيبية السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2018	08
67	أهم الدول المصدرة للجزائر لسنة 2019	09
68	أهم الدول الزبائن للجزائر لسنة 2019	10
72	أهم المنتجات الزراعية التي تستوردها الجزائر سنة 2018	11
72	أهم المنتجات الزراعية التي تصدرها الجزائر سنة 2018	12

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
26	أعمدة بيانية توضح تطور التجارة الدولية ومنحنى النمو الاقتصادي الممثل بنسبة الإنتاج العالمي والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2018	01
27	أعمدة بيانية توضح توزيع الصادرات العالمية حسب مجموعات الإنتاج وكذا معدل نموها خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2018	02
28	أعمدة بيانية توضح توزيع الصادرات الخدمية العالمي حسب قطاعات النشاط للفترة الممتدة من 2008 إلى 2015	03
29	أعمدة بيانية توضح نمو حجم التجارة الدولية والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة 2011-2018	04
30	منحى وأعمدة بيانية توضح تطور أدوات السياسات التجارية المنتهج عالميا منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017	05
31	أعمدة بيانية توضح تطور أهم المصدرين والمستوردين العالمين للسلع والبضائع خلال الفترة من 2008 إلى 2018	06
46	أكبر خمس أسواق تصدير للسلع الأمريكية في سنة 2017	07
49	الخمس دول الكبار للواردات الأمريكية من السلع عام 2017	08
50	الشركاء الرئيسيون للخدمات التجارية الأمريكية في عام 2016	09
50	الميزان التجاري السلعي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين: 2000-2016	10
51	أكبر خمس دول لدى الولايات المتحدة عجز تجارى سلعي معها في عام 2016	11
52	دائرة نسبية لأهم الشركاء التجاريين للصادرات السلعية للاتحاد الأوروبي	12
61	أعمدة بيانية توضح تطور الميزان التجاري الجزائري من سنة 2014 إلى سنة 2019	13
62	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1977 إلى غاية 2017	14
62	منحنى تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1977 إلى سنة	15

2017		
74	أعمدة بيانية توضح تطور التجارة العالمية للمنتجات الزراعية ومنحنى يوضح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2000 إلى سنة 2016	16
74	منحني طور أسعار المنتجات الزراعية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018	17
76	منحني تطور معامل الحماية الاسمي للمنتجات الزراعية المطبق في بعض البلدان	18
79	أعمدة بيانية توضح تطور القيمة المضافة بالإضافة إلى منحني نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2017	19
82	منحني تطور ايرادات القطاع السياحي في الجزائر من سنة 1995 إلى سنة 2017	20
83	منحني تطور ايرادات السياحة في الجزائر من اجمالي الصادرات من سنة 2005 إلى غاية سنة 2017	21

مقدمة

شهدت حركة التبادل التجاري الدولي ديناميكية تسارع متزايدة منذ ظهور المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى تزايد تشعب وتعقيد حركة المبادلات التجارية سواء من حيث الاتجاه أو من حيث تنوع المنتجات، وأمام تعاضد دور التجارة الخارجية وتزايد أهميتها في تمويل الأنشطة التنموية للدول وتخفيف آثار الأزمات المالية على اقتصاداتها، تهدف أقطاب التجارة العالمية الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين بدرجة أولى ثم الاتحاد الأوروبي واليابان بدرجة ثانية إلى التأثير في حركة المبادلات العالمية كما ونوعاً من خلال إستراتيجية سياسات تجارية تتماشى مع ما تقتضيه مصالحها القومية، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في ظهور ما يعرف بالتوترات التجارية بين أقطاب النظام التجاري العالمي.

تميزت السياسة التجارية في الجزائر بالعديد من التطورات والتغيرات في أدوات تطبيقها، بحيث كانت تعدل في كل مرة لتتماشى ظرفياً مع ما تقتضيه متطلبات كل مرحلة، دون الأخذ بعين الاعتبار أي نظرة بعيدة طويلة المدى لما ستكون عليه التجارة الخارجية الجزائرية في المستقبل. وفي ظل التطورات السريعة التي يشهدها النظام التجاري العالمي والضبابية التي تتميز بها السياسات التجارية لأقطاب التجارة العالمية، بالإضافة إلى التأثيرات المحتمل حدوثها على اقتصاديات الدول النامية جراء تصاعد الحروب التجارية بين الدول ذات الثقل التجاري العالمي، تجد التجارة الخارجية الجزائرية نفسها أمام تحدي التموقع في هيكل التجارة العالمية من خلال إستراتيجية سياسة تجارية أكثر سلاسة ومرونة في التعامل مع تطورات النظام التجاري العالمي وبطريقة تخدم مصالحها التجارية وتناسب مع مؤهلاتها الاقتصادية المحلية.

إستكمالاً للطرح السابق وفي إطار أهداف الدراسة، فإن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها ضمن هذا البحث تكمن في السؤال التالي:

كيف يمكن تقييم استراتيجيات التجارة الخارجية للجزائر في ظل التحولات في النظام التجاري العالمي؟

ومن أجل الوصول إلى إجابة موضوعية ومنهجية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهم التحولات التي عرفها النظام التجاري الدولي؟

- ما هي أهم القوى التجارية المؤثرة في النظام التجاري الدولي؟

- ما هو موقع التجارة الخارجية الجزائرية من هيكل التجارة العالمي؟

- فيما تتمثل استراتيجيات التجارة الخارجية للجزائر في مواجهة التطورات التجارية العالمية؟

الفرضيات:

-الفرضية الأولى: عرف النظام التجاري العالمي تحولات عديدة سعت إلى التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والسعي إلى تحرير التجارة العالمية؛

-الفرضية الثانية: تعتبر الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أهم الدول الفاعلة في حركة التجارة الدولية؛

-الفرضية الثالثة: تحتل التجارة الخارجية الجزائرية مراكز متقدمة في تجارة العالمية للمحروقات؛ في حين لا تزال الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تعاني من اختلال في البنية والهيكلة؛

-الفرضية الرابعة: تعتمد الاستراتيجية التجارية للجزائر على تنويع الصادرات والتركيز على السلع ذات الحركة الكبيرة.

أسباب اختيار الموضوع:

توجد دوافع عديدة لاختيار الموضوع:

-الدوافع الذاتية: وتتمثل في ميل الطالبين إلى البحث والدراسة في مجال السياسات التجارية والعوامل المؤثرة فيها، إضافة إلى أن الموضوع يقع ضمن صلب تخصص إقتصاد دولي.

-الدوافع الموضوعية: تتمثل أساسا في الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع التجارة الخارجية في الجزائر خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، وكذا الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي وضعت هيئات النظام التجاري الدولي في حرج كبير وتأثيرها في الدول النامية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

-الاهتمام المتزايد بمستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف خاصة في ظل غموض السياسات التجارية للدول الأقطاب ومحاولة تجنب آثار السلبية لتقييد تحرير التجارة وفرض الرسوم الجمركية على بعض السلع وكذا مصير مؤسسات النظام التجاري العالمي في ظل مخالفة بعض الدول الأقطاب للمبادئ العالمية للتجارة المتفق عليها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيقي جملة من الأهداف العلمية:

- التعرف على السياسات التجارية لأعمدة النظام التجاري الدولي؛

- التعرف على السياسة التجارية للجزائر في التحولات العالمية للتجارة الدولية؛

- معرفة السلع والمنتجات الواسعة الطلب في هيكل التجارة العالمية بغية التركيز عليها في الاستراتيجية التجارية؛

- حصر التغيرات الحاصلة في موازين القوى التجارية للمركز في الاتجاه الأقوى بالنسبة للجزائر.

منهج الدراسة:

لإعداد هذه الدراسة تم استخدام المناهج التالية:

المنهج التاريخي الذي يسرد التطور التاريخي للنظام التجاري الدولي ومؤسساته وإنشاء أقطاب التجارة العالمية أما المنهج الوصفي نستخدمه في تحديد المفاهيم والمنهج التحليلي المستخدم في تحليل البيانات والجداول.

الدراسات السابقة:

1- الدراسة التي نشرت سنة 2006 بعنوان الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة من طرف حشماوي محمد رسالة دكتوراه تطرق فيها إلى مراحل تطور النظام الاقتصادي بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية النظام التجاري الجديد والدول النامية وتوصل فيها إلى أن المصادقة على نتائج جولة الأورغواي وتحديث النظام الاقتصادي العالمي الجديد أدت إلى ميلاد نظام تجاري عالمي جديد تحت إشراف وقيادة منظمة التجارة العالمية.

2- الدراسة التي نشرت سنة 2015/2014 بعنوان تأثير السياسات التجارية لأقطاب التجارة العالمية (الو.م.أ، الصين والاتحاد الأوروبي) في النظام التجاري العالمي من طرف بلعياضي رانية، بملولي سعاد، بحيث تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع السياسات التجارية لأقطاب النظام التجاري الدولي وإبراز دور السياسات التجارية في توجيه وتسيير النظام التجاري الدولي وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن السياسات التجارية لأقطاب التجارة العالمية أثر على هيكل النظام التجاري فهي تسيره فوق مصالحها وأهدافها التجارية.

الفصل الأول

الإطار النظري لنظام
التجاري الدولي وتطوراته

تمهيد:

يحتل موضوع العلاقات التجارية الدولية مكانة هامة في الفكر الاقتصادي، نظرا لحجم المعاملات التجارية المتبادلة والتي تنشأ بين الدول في إطار حركة التجارة الدولية، والتي غالبا ما تكون بهدف تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، خاصة وأنها كانت الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة بالإضافة إلى البحث عن النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

أمام هذه الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية لجميع دول العالم، أصبح من الضروري وجود نظام عالمي يحكم العلاقات التجارية الدولية بين مختلف دول العالم عن طريق مؤسسات وهيئات عالمية، تختص بوضع اللوائح والتشريعات المنظمة للنشاط التجاري الدولي حسب ما تقتضيه المصلحة المشتركة للدول.

لتفصيل أكثر حول هذا الموضوع نقترح العناصر التالية:

- المبحث الأول: ماهية النظام التجاري الدولي؛
- المبحث الثاني: العناصر الأساسية للنظام التجاري الدولي؛
- المبحث الثالث: التحول في النظام التجاري الدولي.

المبحث الأول: ماهية النظام التجاري الدولي.

بغض النظر عن درجة التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية، فإنه لا يمكن أن تعيش بمعزل عن غيرها تجارياً، لأن هذا الانعزال سوف يجبر هذه الأخيرة بأن تكتفي ذاتياً، كما لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها، لذلك كان من الضروري أن تدخل الدولة في علاقات ومبادلات تجارية مع غيرها من الدول، وكنتيجة لحجم هذه العلاقات التجارية وتعددتها أصبح لزاماً أن يقوم نظام تجاري دولي يهدف إلى تنظيم هذه العلاقات وهيكلتها وسنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث عناصر:

-المطلب الأول: مفهوم النظام التجاري الدولي؛

-المطلب الثاني: مركبات النظام التجاري الدولي؛

-المطلب الثالث: السياسات التجارية في ظل النظام التجاري الدولي.

المطلب الأول: مفهوم النظام التجاري الدولي

لقد أدت ظاهرة تشكيل التجمعات الاقتصادية والدخول في التكتلات بهدف حماية المصالح التجارية للدول، وبالتزامن مع الجهود الدولية لعقد المفاوضات والمشاورات التي تهدف إلى هيكلة وتنظيم العلاقات التجارية ضمن إطار مؤسسي دولي، إلى تكوين ما يسمى بالنظام التجاري العالمي.

يقصد به "مجموعة العقود، والاتفاقيات والإجراءات والمؤتمرات، والقرارات، والمنظمات التي تشرف على اتجاه وتدقيق السلع والخدمات بين دول العالم المختلفة، إضافة إلى توجيه وتقييم السياسات التجارية لهذه الدول بما يكفل تحقيق استقرار مناسب، ونمو مقبولاً لحجم التجارة الدولية".¹

كما يمكن تعريف النظام التجاري الدولي أيضاً بأنه "ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع والخدمات، وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل وتنظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد الدولي".²

أو هو "مختلف القواعد والمبادئ والاتفاقيات والمؤسسات التي تعمل على تنظيم التجارة بين مراكز القرارات: دول، شركات، تجمعات جهوية، بهدف بناء سوق عالمية موحدة"³
إنطلاقاً من التعاريف السابقة نستنتج بأن النظام التجاري الدولي يعمل على:

- متابعة وتأطير حركة السلع والخدمات من وإلى دول العالم بهدف تحقيق الاستقرار في التجمعات التجارية الدولية؛
- الحث على اعتماد السياسات التجارية التي تهدف إلى زيادة التبادل الدولي بما يخدم مصلحة الأطراف التجارية؛
- التنسيق بين الدول والشركات وأطراف التجارة الدولية لبناء سوق عالمية موحدة.

المطلب الثاني: مركبات النظام التجاري الدولي

يمكن أن نستنتج من خلال التعاريف النظرية المشار إليها في العنصر السابق المركبات التالية للنظام التجاري الدولي:⁴

¹ نوري منير، "السياسات الاقتصادية في ظل العولمة" (جامعة الشلف: ديوان المطبوعات الجامعية 04-2010)، ص 88.

² آسيا الوافي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2007/2006، ص 71.

³ دمدوم كمال، "مكانة الدول النامية في النظام التجاري العالمي للتجارة"، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة جامعة عنابة أيام: 29-30/04/2002، ص 184.

⁴ نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

1- القواعد: هي تلك القواعد التي يضعها المجتمع الدولي بصورة متعددة الأطراف لتحديد ماهية السياسات التجارية التي يجب تبنيها من قبل أي دولة تجاه تجارتها الخارجية في السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول.

2- الاتفاقيات: إن النظام التجاري الدولي يبنى على اتفاقيات أو معاهدات دولية تكون ملزمة للدول التي توقعها بعد مناقشتها والتفاوض بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم اتجاهات تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول.

3- الإجراءات: إن النظام التجاري الدولي ينطوي على إجراءات توضح كيفية تطبيق القواعد المتعلقة بالتجارة الدولية لكل دولة مع الدول الأخرى الشريكة في وضع وصياغة القواعد العامة للنظام، وقد تنطوي هذه الإجراءات على حدود كمية منظمة لحركة التجارة، أو تنازلات ينبغي تقديمها في جداول زمنية، أو استثناءات من تطبيق بعض القواعد لمجموعة معينة من الأعضاء، أو غير ذلك من الإجراءات التنظيمية الموضحة لكيفية تطبيق القواعد.

4- المؤتمرات: إن النظام التجاري الدولي ينطوي على ضرورة عقد مؤتمرات دورية إما بصورة سنوية، أو بصورة دورية كل سنتين أو أكثر من ذلك، والهدف من هذه المؤتمرات هو مناقشة نتائج تطبيق القواعد والنظر في صلاحية الإجراءات والتنازلات والاستثناءات، والحدود الموضوعية، واستعراض ومناقشة أي مقترحات جديدة، تتقدم بها أي دولة عضو في النظام، وإقرار ما يستوجب إقراره من مقترحات ووضعها موضع التنفيذ خلال الفترة القادمة.

5- القرارات: يتضمن النظام التجاري الدولي مجموعة من القرارات التنفيذية أو القرارات التوضيحية التي تصاغ في شكل مذكرات تفاهم بشأن بعض الموضوعات، أو القواعد أو الإجراءات التي ينبغي تبنيها من قبل الدول الأعضاء وهذه القرارات تصدر بناء على المؤتمرات التي تعقد بصورة دورية في إطار النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، كما قد تصدر هذه القرارات من خلال السكرتارية الدائمة للمنظمة الدولية أو الإطار التنظيمي الذي يشرف على إدارة النظام أيا كان شكله.

6- المنظمة: يخضع النظام التجاري الدولي في تنظيمه وإدارته إلى إطار مؤسسي معين، وقد يكون هذا الإطار هو المنظمة الدولية المعنية بتنظيم شؤون التجارة الدولية، أو المعاهدة الموقعة من أطراف النظام التجاري متعدد الأطراف، أو شكل آخر يكون معنيا بالإشراف على سير النظام وتفعيل آلياته، ودعوة الأعضاء إلى الاجتماع بصورة دورية أو طارئة بما يكفل تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها لأطراف النظام التجاري.

المطلب الثالث: السياسات التجارية في ظل النظام التجاري الدولي

تسعى الحكومات في إطار هدف تسريع وتسهيل الانضمام والاندماج في النظام التجاري الدولي والتعامل مع قواعده بصورة تخدم المصالح القومية للدول، إلى الاعتماد على مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تتحكم في

المتغيرات التجارية كحجم الصادرات والواردات ضمن إطار ما يسمى بالسياسة التجارية للدولة، التي تعبر في الواقع عن الطريقة العملية لتناسق بين الأهداف والأدوات التي تتحكم في التجارة الخارجية.

أولاً: مفهوم السياسة التجارية

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها "موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي يؤسسها الأشخاص المقيمون على إقليمها مع الأشخاص المقيمين بالخارج".¹

كما يمكن تعريف السياسات التجارية بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتنظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار هدف تحقيق التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".²

قد عرفت السياسة التجارية أيضاً على أنها "انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية، فهي عمل من أعمال السيادة، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها أفرادها أو مؤسساتها في الخارج، وبهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقييدية أو حمائية، أو رفع هذه القيود هنا تسمى بسياسة حرية التجارة".³

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا ما يلي:

- أن السياسة التجارية ليست إلا واحدة إلى جانب سياسات أخرى تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها المسطرة؛
- الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه السياسات الاقتصادية وتحقيق التوازن الخارجي؛
- تمارس الدولة سياستها التجارية من خلال مجموعة من الأدوات التي تتحكم في دخول السلع أو خروجها وكذا الخدمات الخارجية التي تنجز لصالح مواطنيها.

ثانياً: أنواع السياسة التجارية:

تلعب السياسة التجارية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، فالواردات تساهم بشكل أساسي في توفير الاحتياجات الضرورية للاقتصاد الوطني، أما الصادرات فتعمل على توفير احتياجات الدولة من النقد الأجنبي

¹ حسين احمد توفيق، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص15.

² عبد المطب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، ص124.

³ فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، مذكرة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2016/2017، ص53.

الضروري لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وعليه فإن عملية تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات في الدولة يكون ضمن سياسة تجارية استراتيجية تراعي احتياجات الدولة وإمكانياتها وعليه نميز نوعين من السياسة التجارية:

1- سياسة الحماية التجارية:

يطلق عليها أيضا السياسة الحمائية للتجارة الدولية، وكذلك أيضا تسمى سياسة تقييد التجارة الدولية، وقد تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار مدرسة التجار التي كانت ترى بأن مقدار ثروة بلد ما تقاس بمقدار ما يمتلكه من الذهب وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال زيادة حركية الصادرات باعتبارها مصدرا لتعظيم عائدات الذهب والتقليل من الواردات التي تستنزف الذهب.

تجسد سياسة تقييد التجارة الدولية من "خلال قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب فرص رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة. مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية".¹

يمكن تعريف سياسة الحماية التجارية بأنها "مجموع الإجراءات والتدابير التي مصدرها الدولة والتي تضمن الحد. الحظر السيطرة أو التأثير على التجارة الدولية. بالتالي فإن الحمائية هي نتيجة لقوة من القيود العامة التي تتعارض مع عمليات التبادل القائمة على الإرادة الحرة لمن تعينهم مباشرة هذه المبادلات"²

2- سياسة الحرية التجارية:

تعرف أيضا بالسياسة التجارية التحررية أو الحرية التجارية. "وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الاقتصادية الفيزوقراطية وانتعشت مع أفكار آدم سميث وريكاردو وغيرهما والتي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموما ويحق للأفراد والمؤسسات القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون وابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي كلما أمكن ذلك".³

تمثل هذه السياسة في "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى"⁴

¹ السيد محمد أحمد السريتي، احمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار فاروس العلمية، مصر 2017 ص 145.

² Pascal salin, **libre-echange et protectionnisme**, 1^{er} edition 1991, juillet, presses univertaires de France, page 85.

³ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 133.

⁴ السيد احمد السريتي، احمد فتحي خليل الخضراوي، المرجع نفسه، ص 133.

كما يمكن أيضا أن نعرف سياسة الحرية التجارية بأنها "تشجيع التجارة الدولية بإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية أو تخفيفها بين البلدان بغية إتاحة الوصول إلى أسواق أكبر للمنتجات والخدمات والاستثمار وبالحد من سيطرة الحكومة على الأسواق الوطنية واعتماد تلك السلطات لأنظمة التجارة الدولية".¹

ثالثا: أدوات السياسة التجارية

تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية، على مجموعة من الأدوات، التي من خلالها تستطيع تطبيق استراتيجية سياستها التجارية قصد التحكم في هيكل تجارتها الدولية بما يخدم توازنها الداخلي والخارجي، وهذه الأدوات مقسمة إلى ثلاثة أنواع من الأساليب، المتمثلة في الأساليب السعرية، الكمية والتنظيمية.

1- الأدوات السعرية:

هي الأدوات أو الوسائل التي تؤثر في حجم التبادل الدولي، عن طريق التأثير في أسعار أما الصادرات أو الواردات وتتمثل هذه الوسائل والأساليب في الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق.

1-1- الرسوم الجمركية:

تعرف الرسوم الجمركية بأنها "ضرائب مفروضة على السلع التي تدخل إلى البلد من الخارج، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وقد كانت أكثر اشكال الحماية شيوعا".²

كما تعرف أيضا بأنها "رسوم مفروضة على السلع المستوردة، وتهدف أساسا إلى خفض حجم الواردات وتجدر الإشارة إلى ان الرسوم الجمركية تنطبق أيضا على السلع المصدرة".³

1-2- إعانات التصدير:

تعتبر إعانات التصدير، إحدى أدوات السياسة التجارية الحمائية، والرقابة على التجارة الخارجية، وهي "تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية".⁴

¹ LIECE KHALFAOUI, IMPACTS DE LA LIBÉRALISATION COMMERCIALE SUR LA PERFORMANCE DE L'APPROVISIONNEMENT EN FOURNITURES MÉDICALES, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, 2009, PAGE 64.

² DAVID LAKE, JEFFRY FRIEDEN, INTERNATIONAL POLITICAL ECONOMY, ROUTLEDGE, 4EME EDITION, LONDON, PAGE 306.

³ EMMANUEL NYAHOHO, PIERRE-PAUL PROULX, le commerce international, 1 er edition, paris, page 158.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

1-3-الإغراق:

يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة انتاجها، أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية.¹

2-الأدوات الكمية:

من أهم الوسائل الكمية المستخدمة، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

1-2-نظام الحصص:

تعتبر حصة الاستيراد أهم شكل من أشكال الحواجز غير التعريفية، وأكثرها انتشارا ويعمل نظام الحصص على الحد من حجم السلع التي يحتل استيرادها، دون محاولة تغيير سعر البيع مباشرة في السوق المحلية. يمكن تعريف نظام الحصص بأنه "نظام يتمثل في عملية تحديد الكمية القصوى لسلعة معينة موجهة للاستيراد أو التصدير لفترة زمنية معينة".²

كما تعرف حصة الاستيراد أيضا بأنها "عملية تحديد موثقة قانونا لسلعة معينة يسمح باستيرادها لفترة زمنية محددة كما يحدد القانون بأنه خلال فترة زمنية معينة، يجب ألا يتجاوز حجم واردات منتج معين كمية معينه بحيث لا يسمح بتجاوز هذه الكمية إلا بانقضاء هذه الفترة".³

2-2-تراخيص الاستيراد:

عادة ما يكون نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد يقصد بها "فرض قيود على استيراد وتصدير سلعة معينة، ويقوم نظام الحصص على قاعدة وضع حد أقصى للكمية المستردة من سلعة معينة، ومن الممكن تطبيقه على الصادرات، لكن تطبيقه على الواردات هو الأكثر شيوعا".⁴

3- الأساليب التنظيمية:

تمثل الوسائل التنظيمية في تلك الوسائل التي يدخل في إنشائها مجموعة من الدول، تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية أهمها: المعاهدات التجارية، الاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية وإجراءات الحماية الإدارية.

¹ فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² RADJI Smail، **LA POLITIQUE COMMERCIALE CAS DE L'ALGÉRIE : ÉTAT DES LIEUX ET PERSPECTIVES**، Mémoire de Magister en Sciences économiques، UNIVERSITÉ MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU، page 79.

³ Ibid، page 80.

⁴ أسماء عدائكة، السايح بوزيد، السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، أنموذجا، العدد 04، جوان، ص 263.

3-1- المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيمًا عامًا يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، مرنة ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة، مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيهها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

3-2- الاتفاقات التجارية: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله، حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة، وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، فهي ذات طابع اجرائي وتنفيذي في إطار معاهدات تضع مبادئ عامة.

3-3- اتفاقات الدفع: تكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، مثل تحديد عملة لتعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل.

3-4- التكتلات الاقتصادية: وهي تجمعات دولية إقليمية، ضمن إطار يخلو من القيود والحواجز التجارية، تعمل هذه التكتلات على تعزيز التجارة داخل تلك المنطقة، وفي نفس الوقت تعمل على استحداث نمط جديد من القيود التجارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء.¹

بعد أن تطرقنا في هذا المبحث إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالنظام التجاري الدولي ومركباته الأساسية بالإضافة إلى الأساليب والسياسات التجارية سنحاول في المبحث الموالي التطرق إلى أهم المؤسسات والهيئات الدولية التي تتحكم في صنع القرار وتجاه النظام التجاري الدولي.

المبحث الثاني: العناصر الأساسية للنظام التجاري الدولي

مر النظام التجاري الدولي قبل ظهوره بالشكل الحالي بعدة مراحل رئيسية ساهمت بشكل كبير في تطوره وتطور قواعده حسب المتغيرات الاقتصادية التي كانت تفرضها كل مرحلة، بداية بظهور فكرة التعاون التجاري بين الدول من خلال الاتفاقيات الثنائية إلى ظهور إتفاقيات الغات وجولاتها المتعددة، ثم إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من:

-الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات "GATT"؛

-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD"؛

-منظمة التجارة العالمية "WTO".

¹ جميل محمد الخالد، مرجع سابق ذكره، ص 227

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات GATT:

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية اللبنة الأولى في تشكيل النظام التجاري الدولي، بحيث عملت على تعزيز التقارب بين مجموعة الدول المتعاقدة والتي بموجب هذه الاتفاقية تتمتع فيما بينها بمجموعة من الامتيازات.

أولاً: تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT:

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GAAT المنظم والمراقب الأساسي للتدفقات السلعية بين الدول، بالإضافة إلى عملها الرئيسي تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية، وتم عقد العديد من المفاوضات كان أهمها دورة كندي عام 1960، ودورة طوكيو.¹

ثانياً: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT:

أنشأت هذه الاتفاقية كحل مؤقت لحين إنشاء منظمة التجارة الدولية، حيث بدأ العمل بالاتفاقية في جانفي 1948 والجدير بالذكر أن اتفاقية GATT لم تكن منظمة دولية بل مجرد إتفاق بين الدول الموقعة التي يطلق عليها الأطراف المتعاقدة ويقوم هذا الإتفاق على مراعاة عدد من القواعد والضوابط في العلاقات المتبادلة بين هذه الأطراف، وهو بشكل خاص آلية للتفاوض والمساواة فيما بين الدول الأعضاء لتوفير مزايا متقابلة فيما بينها مع إحترام القواعد العامة الخاصة بالاتفاقية، كذلك فقد إقتصرت GATT على تجارة السلع الصناعية، وبذلك لم تتناول جميع المعاملات الدولية.²

شهد مؤتمر جنيف التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT من قبل ممثلي 23 دولة، وبلغ عدد الدول الأطراف 118 دولة عند إنتهاء جولة أورجواي في مؤتمر مراكش، وكانت المفاوضات جارية من أجل تأسيس منظمة التجارة الدولية ITO وقد جاءت تسمية GATT نتيجة لما تم التوصل إليه من حزمة من التخفيضات على التعريفات الجمركية ومن قواعد للمنظمة المقترحة أي ITO.³

ثالثاً: المبادئ الأساسية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT:

لقد ركزت اتفاقية GATT على الأسس أو المبادئ الآتية:⁴

¹ نوري منير، مرجع نفسه، ص 92.

² حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 57.

³ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الأردن، دار النشر جرير، الطبعة الأولى 2006، ص 187.

⁴ نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص 94 - 95 - 96.

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: تنص اتفاقية GATT في مادتها الأولى على مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية، ويقوم هذا المبدأ على ضرورة عدم التمييز في التعاملات التجارية الدولية، أي أن أي مزايا تمنحها إحدى الدول الأطراف إلى دولة أخرى يجب أن تمنحاً تلقائياً وبدون شروط لكل الأطراف المتعاقدة مع الاتفاقية، فإذا قامت إحدى الدول بمنح تخفيضات جمركية معينة على وارداتها من إحدى السلع من دولة أخرى فإن هذا التخفيضات تسري تلقائياً على واردات هذه السلعة من بقية الأطراف في الاتفاقية، ودون أن تطلب هذه الدول بذلك؛

2- مبدأ المعاملة الوطنية: تلتزم الأطراف المتعاقدة وفقاً لنص المادة الثالثة بعدم التمييز بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية وذلك بعدم منحى المنتجات المحلية أي ميزة تفضيلية دون المنتجات المستوردة ويكمل هذا المبدأ المهم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية حيث يعل هذا المبدأ على المساواة في المعاملة الضريبية والجمركية لجميع منتجات الشركاء التجاريين، أي أن السلعة المستوردة عند تعامل نفس المعاملة التي تعامل بها المنتجات المماثلة ذات المنشأ الوطني؛

3- مبدأ الشفافية: يعتبر هذا المبدأ أحد المتطلبات المهمة لنجاح أي نظام تجاري متعدد الأطراف حيث يحقق للنظام قدر كبير من الاستقرار والقابلية للتنبؤ بالالتزامات المحدد في جدول التخفيضات الجمركية كما أن أي تعديل في هذه الجداول ينبغي أن تتم لموافقة عليه من قبل أغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية؛

4- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية: تم إدخال هذا المبدأ في عام 1966 خاصة بعد أن اتفقت الأطراف المتعاقدة على تعديل أحكام GAAT في إطار جولة كندي حيث أمكن إضافة الجزء الرابع لأحكام الاتفاقية وأصبح ساري المفعول في 27 جوان 1966.

المطلب الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:

يتيح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للدول إمكانية مناقشة القرارات والسياسات تجاه قضايا التجارة العالمية وصياغة السياسات التجارية.

أولاً: تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:

هو أعلى هيئة لصنع القرار ويعقد كل أربع سنوات ومن خلاله تقيم الدول الأعضاء السياسات إتجاه قضايا التجارة والتنمية ومناقشة خيارات السياسة العامة وصياغة السياسات العالمية. والمؤتمر هو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وله وظيفة سياسية هامة حيث يتيح للدول بناء توافق في الآراء بشأن حالة الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية ويلعب المؤتمر دوراً رئيسياً في تحديد دور الأمم المتحدة في معالجة مشاكل التنمية الاقتصادية.¹

¹ هبة محمد العيني، مصطفى كافي، أ. خالد رسلان، المنظمات الدولية والإقليمية، عمان، دار ومكتبة الحامد، الطبعة الأولى 2016 ص258.

ثانيا: نشأة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:

كانت الدعوة مستمرة لإيجاد جهاز يهتم بقضايا التجارة من وجهة نظر الدول النامية، وذلك لأن هذه الدول شعرت منذ البداية بأن اتفاقية GATT هي نادي الأغنياء يدافع عن مصالحهم بالدرجة الأولى. وقد تبلورت هذه الدعوة في إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعروف باسم الأونكتاد (UNCTAD) في عام 1964، كجهاز يضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتبع الجمعية العامة، وقد كان إنشاء هذا الجهاز مثار جذب وإرخاء بين الدول النامية من ناحية والدول الصناعية من ناحية أخرى، فعلى حين كانت الدول النامية ترى أن أسلوب معالجة قضايا التجارة لم يراع احتياجات التنمية، فإن الدول الصناعية كانت تدافع عن الأوضاع القائمة. وبعد محاولات متعددة من الدول النامية خاصة الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية من ناحية أخرى، ونتيجة لجو المنافسة الذي خلفته الحرب الباردة من ناحية أخرى، وافقت الدول الصناعية على مؤتمر التجارة والتنمية في عام 1964، وكان قد سبقه اجتماع في القاهرة في عام 1962 للدول النامية انتهى بإعلان القاهرة الذي دعا إلى إنشاء هذا المؤتمر. وقد لعب راوول بريش صاحب نظرية تدهور معدلات التبادل في غير مصلحة الدول النامية، دورا مهما في بلورة أفكار هذا المؤتمر وأصبح فيما بعد أول سكرتير عام لهذا الجهاز. وقد ساعدت سكرتارية الأونكتاد على طرح العديد من القضايا من وجهة نظر الدول النامية فضلا عما قامت به من دور في زيادة الوعي بأهمية القضايا، وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية وتحسين قدرتها التفاوضية في جولات GATT، وخاصة في جولة أورجواي.¹

ثالثا: مهام ووظائف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:

بلغ عدد أعضاء الأونكتاد في نهاية عام 2001، 191 عضو ومركزه الرئيسي في جنيف ويجتمع بصورة دورية كل أربع سنوات لصياغة الخطوط الإرشادية العامة وتحديد أولويات العمل خلال الفترة المقبلة وقد تحددت المهام والوظائف لهذا المؤتمر في ما يلي:²

1- تشجيع التجارة الدولية مع تبني وجهة نظر رامية إلى ضرورة الإسراع بالنمو الاقتصادي في الدول النامية، وتوسيع نطاق التجارة الدولية بين الدول ذات المراحل التنموية المختلفة من ناحية، وبين الدول النامية بعضها البعض من ناحية ثانية، وبين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية المختلفة من ناحية ثالثة، ويراعي في هذه الوظائف التي تؤديها المنظمات الأخرى التابعة إلى الأمم المتحدة؛

2- صياغة المبادئ والسياسات المتعلقة بالتجارة الدولية، مشاكل التنمية الاقتصادية ذات الصلة بقضايا التجارة الدولية؛

¹ حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 62-63.

² نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

3- اقتراح بوضع المبادئ والسياسات موضع التنفيذ واتخاذ الخطوات المناسبة لتحقيق الهدف، مع الأخذ في الحسبان الفروق بين الدول في مراحل التنمية وفي النظم الاقتصادية المطبقة؛

4-مراجعة وتسهيل عملية تنسيق الأنشطة المختلفة مع المؤسسات الأخرى في الأمم المتحدة وذلك في مجالات التجارة الدولية ومشاكل التنمية الاقتصادية ذات الصلة وفي هذا الصدد يتم التشاور والتنسيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛

5-اتخاذ ما يلزم للتعاون مع الكيانات الأخرى المناظرة في الأمم المتحدة من أجل المفاوضات وتبني الوسائل القانونية متعددة الأطراف في مجال التجارة وبما لا يؤدي إلى ازدواج في الأنشطة؛

6-توفير كيان أو مركز دولي لتحقيق التجانس في السياسات الاقتصادية الحكومية والإقليمية المتعلقة بالتجارة ومشاكل التنمية ذات الصلة، وبما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة؛

7-التعامل مع الموضوعات الأخرى التي تقع في مجال اختصاصه وبممارسة مؤتمر الانكناد مهامه من خلال مجلس التجارة والتنمية وهذا المجلس عبارة عن كيان دائم للمؤتمر وعضويته مفتوحة إلى جميع الأعضاء الراغبين في ذلك ويجتمع بصورة دورية في ونيف مرة كل علم لمراجعة أعمال سكرتيرة المؤتمر كما قد تصل عدد مرات اجتماعه إلى ثلاث مرات في جلسات طارئة للنظر في القضايا غير العادية والمسائل الادارية والمؤسسية ويتبنى المجلس مراجعة توصيات المؤتمر والعمل على تنفيذها. ويساعده في ذلك ثلاث لجان هي:

أ- لجنة التجارة والسلع والخدمات؛

ب-لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا التمويلية ذات الصلة؛

ج-لجنة تسهيل وتنمية المشروعات والأنشطة.

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية WTO:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للنشاء والتعمير.

أولاً: تعريف منظمة التجارة العالمية WTO:

منظمة التجارة العالمية هي واحدة من أهم المنظمات الدولية، التي تساهم في إرساء قواعد ومبادئ تؤدي إلى تحرير التجارة العالمية، وتساهم أيضا بشكل فعال في حل المشكلات التي تواجه الاقتصاد العالمي، عن طريق توحيد السياسات التجارية بين الأعضاء في المنظمة، فقد أعطى قيام هذه المنظمة دفعا قويا لقواعد التجارة العالمية، وأتاح

الفرصة لإقامة وضع مؤسسي لأعضاء المنظمة يتيح لهم الإشراف على ممارسة نظام تجاري متعدد الأطراف، ويهيئ محفلاً للمفاوضات التجارية بين الأعضاء لتوسيع الإطار القائم على القوانين في مجال إدارة العلاقات التجارية.¹

ثانياً: نشأة منظمة التجارة العالمية WTO:

كان إنشاء منظمة للتجارة العالمية حلماً عزيزاً نأى عن التحقق، للمفاوضين المعنيين بالتجارة في فترة ما بعد الحرب، وعلى مدى خمسين عاماً. وقد اعتبرت GATT بديلاً لمنظمة التجارة الدولية ITO. ومع ذلك إستمرت المحاولات لتشكيل منظمة متعددة الأطراف. ولكن هذا الاقتراح لم يلقى من النجاح أكثر مما نالته منظمة التجارة الدولية ITO. أما الاقتراح بإنشاء منظمة دولية للتجارة برعاية الأمم المتحدة فقد طرح في سنة 1963 ولم يأتي هذا الاقتراح بأي نتيجة. ولكن حين تمت اتفاقية مراكش وكانت خاتمة لجولة الأورجواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في سنة 1993، ولدت منظمة التجارة المتعددة الأطراف التي طالما سعوا إليها طويلاً. كان ظهور منظمة التجارة العالمية WTO من الناحية القانونية في 01 جانفي 1995، وضمت في عضويتها 128 بلداً، وذلك إستجابة لتغيرات أساسية في نظام التجارة الدولية في الثمانينات. وكان أيضاً نتيجة عمليات تفاوضية معقدة أدت إلى الصفقة الكبرى، حسب وصف سيلفيا أوستري. ولولا العمليات التي أدت إلى تسوية ومقايضات حصيفة فرما انتهت منظمة التجارة العالمية WTO إلى المصير ذاته الذي انتهت إليه منظمة التجارة الدولية ITO.²

ثالثاً: مبادئ منظمة التجارة العالمية WTO:

تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها:

- 1- مبدأ عدم التمييز:** وينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى. وبحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في GATT في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأى ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها باقي الدول الأعضاء بدون مطالب منهم؛
- 2- مبدأ الشفافية:** يقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفات الجمركية وليس على القيود الكمية أي تكون التعريفات محددة على الكيف إذا إقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة المحلية، أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريفية الجمركية مع الابتعاد عن

¹ ياسر الحويش، المنظمات الدولية الاقتصادية، الجمهورية العربية السورية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص 134.

² أمريتا نارليكار، نقله للعربية عبد الإله الملاح، الوجيز في منظمة التجارة، المملكة العربية السعودية دار العبيكان للنشر، الطبعة الأولى 2008، ص 53-54.

القيود الكمية مثل: حصص الاستيراد. ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي؛

3- مبدأ المفاوضات التجارية: وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات؛

4- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: أي منح الدول النامية علاقات تجاري تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية؛

5- مبدأ التبادلية: يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية، بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لا بد وأن يقابلها تخفيف معاداً في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد، ويصبح ملزماً لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.¹

بعد أن حاولنا في هذا المبحث أن نوضح نظرياً أهم العناصر الرئيسة للنظام التجاري الدولي والتي شكلت أهم مراحل تطوره سواء من حيث النشأة أو الهيكلة أو المهام سنتطرق في البحث الموالي لأهم التحولات التاريخية في النظام التجاري الدولي.

المبحث الثالث: التحول في النظام التجاري الدولي

يعني التحول من سياسة حماية التجارة الدولية إلى سياسة حرية التجارة الدولية أي التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية، وترجع جذور هذا التحول إلى الوضع الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت السياسة الحمائية هي العنصر الحاكم في إدارة العلاقات الاقتصادية آنذاك، وكان هناك نوع من التصعيد نحو المزيد من الحماية ووضع القيود.

ويقوم التحول في النظام التجاري الدولي وخاصة بعد جولة أوروجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية على الدعائم والتحويلات والتغيرات التالية:

المطلب الأول: التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية

يطلق عليه تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية، ونشير في هذا المجال إلى أن متوسط التعريفات الجمركية في الدول الصناعية المتقدمة في السلع الصناعية، وصل إلى أقل من 10% عام 1982 بعد انتهاء جولة طوكيو، بعد أن كان هذا المتوسط 40% سنة 1947، ومعنى ذلك أن الرسوم الجمركية لم تعد قيوداً يعتد به العلاقات التجارية فيما

¹نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص 101-102.

بين الدول الصناعية، كما أن التجارة الدولية بين تلك الدول والتي طالها أكبر حظ من التحرير تمثل ما يزيد عن 70% من مجموع التجارة العالمية. وكما هو معلوم أن جولة أوروغواي تحمل المزيد من التخفيضات سواء في السلع الزراعية أو الصناعية أو غيرها، وتسري على كل الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وبذلك فإن السنوات القادمة ستجعل من الرسوم الجمركية أداة فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي وليس عائقا وقيدا على التجارة الدولية.¹

وبالتالي فإن السياسة التجارية الدولية التحررية تستخدم بطريقة تختلف عن الفترات الماضية، بل والأكثر من ذلك انه أصبح استخدام الرسوم الجمركية المرتفعة يتم على أساس أنها أداة تعريفية لمحاربة سياسة الإغراق، حيث أن اتفاقية الجات تنص على أحقية كل دولة في الرد على أي محاولة إغراق لأسواقها من دول أخرى وذلك بفرض رسوم إضافية ضد الإغراق، وذلك بعد الرجوع إلى منظمة التجارة العالمية والتحقق من ذلك من خلال أجهزة المنظمة المختصة في ذلك. ويسري نفس الوضع إذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك دعما غير مشروع لأحد السلع من إحدى الدول فإن للأولى أن تفرض رسوما مضادة للدعم بعد عرض الموضوع على جهاز فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية وهذا الوضع لم يكن موجودا من قبل إنما جاء في إطار التحول الجديد في النظام التجاري الدولي، الذي ينطوي على العديد من الأهداف منها تحقيق التقدم في تحرير التجارة السلعية وفتح الأسواق أمامها من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة أو تخفيض القيود غير التعريفية خصوصا فيما يتعلق بالتجارة في السلع الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة فضلا عن السلع الصناعية الأخرى، بالإضافة إلى مد عمليات تحرير التجارة الدولية نحو مجالات جديدة وخصوصا تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والقضايا التجارية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية. وكذلك أحكام مبادئ الجات وقواعدها وإجراءات مما يؤدي إلى إزالة اللبس في بعض الأمور ويمنع التحايل والالتفاف حولها، بل ويكفل آليات فعالة أكثر قوة لفض المنازعات وتقوية الدور المؤسس لنظام تحرير التجارة الدولية، ومن ثم توفير مناخ يكفل لها المزيد من التحرير والنمو.²

المطلب الثاني: إزالة القيود الكمية المباشرة

حيث يؤدي نظام حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظم الحصص وخطر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، وبالتالي تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية، أما القيود الكمية المباشرة فالكامل يسعى إلى إزالتها خلال المرحلة القادمة.

¹ آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

² نفس المرجع، ص 70.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاتفاق في جولة أوروغواي ومع قيام منظمة التجارة العالمية، على عدم استخدام الحماية الجديدة أو "الإجراءات الرمادية" بعد مهلة محددة، وهذه الإجراءات هي نوع جديد من القيود على التجارة الدولية وهي ثلاثة أنواع:¹

النوع الأول: هو التقييد الاختياري للصادرات وذلك بدخول الولايات المتحدة الأمريكية (وهي التي ابتدعتها) في اتفاق مع اليابان على أن تلتزم هذه الأخيرة بالا تزيد صادراتها في السوق الأمريكية عن حجم محدود من الوحدات، وقد طبق هذا النوع بصفة خاصة على صادرات اليابان من السيارات والأجهزة الإلكترونية، وسارت على نفس الطريقة بعض دول السوق الأوروبية وبلاد شرق آسيا؛

النوع الثاني: هو التوسع الاختياري في الواردات، بمعنى أن تتوسع اليابان في الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية من سلع معينة مثل الذرة واللحوم، وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية؛

النوع الثالث: ويتمثل فيما يسمى بترتيبات التسويق المنظم وقد طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان وبلاد شرق آسيا من السلع التي لا تخضع للتقييد الاختياري، وذلك حيث لا تقوى الصناعة الأمريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية، ومن ثم تلجأ إلى فرض القيود على الواردات استناداً إلى ما يسمى الشرط الوقائي في اتفاقية الجات التي كانت تجيز للبلدان الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية عندما تزيد الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوي على ضرر جسيم أو تهديد يضر بالصناعة الوطنية.

وقد توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في التمسك بالشرط الوقائي في حالات تتعارض مع الهدف الذي وضع من أجله فاتفق أخيراً على التخلص من تلك القيود على التجارة الدولية.

فالإجراءات الرمادية هي قيود على التجارة الدولية، وتسمى كذلك لأنها لا تتعارض صراحة مع أحكام الجات وفي الوقت نفسه لا تتفق معها، فلا هي بالصحيحة ولا هي بالباطلة وإنما تعد حالة وسط بين الحالتين، ففي حالة التقييد الاختياري للصادرات والتوسع الاختياري للواردات فمن المفترض أنه تم الاتفاق بين الطرفين على التقييد أو التوسع. وهذا يرفع عنها صفة البطلان، ولكنها في الوقت نفسه تنطوي على تقييد للتجارة الدولية بطريقة تشبه تماماً القيود غير التعريفية وهذا يرفع عنها صفة الصحة، ويصدق ذلك أيضاً على التمسك بالشرط الوقائي، فهو في ظاهره استخدام لرخصة تسمح بها اتفاقية GATT ولكنه في جوهره تقييد غير مشروع للمنافسة. وقد انتهت جولة أوروغواي إلى ضرورة إنهاء الإجراءات الرمادية أو الحماية الجديدة في غضون مهلة محددة.

أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه مع بداية سنة 1995 وبإنشاء منظمة التجارة العالمية قد شمل تحرير التجارة الدولية ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضاً السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس. هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي وتشمل تجارة الخدمات على

¹ نفس المرجع، ص 72.

الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والاتصالات السلوكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية.¹

وبالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم والحماية للملكية الأدبية والفنية والصناعية، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية.

وبالتالي كان التحول نحو نظام حرية التجارة الدولية بعد جولة أوروغواي 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 أكثر شمولاً بكثير من الأوضاع قبل هذا التاريخ، حيث يمكن القول إن ما تحقق في جولة أوروغواي يفوق بكثير ما تحقق قبل ذلك في السبع جولات الخاصة بالجولات منذ عام 1947، وبالتالي فإن هذا التحول الكبير يؤكد تحول النظام التجاري الدولي فعلاً إلى نظام الحرية التجارية والذي من المتوقع أن يحدث تغييراً كبيراً وزيادة هائلة في التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي العالمي. ومن الدعائم الهامة للتحول في النظام التجاري الدولي، هو عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية إعمالاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومعناه أن أية ميزة تجارية تمنحها دولة أخرى لا بد أن تنسحب تلقائياً إلى كل البلاد المتاجرة دون المطالبة بذلك، بل يضاف إلى ذلك مبدأ تحديد قواعد السلوك في المعاملات لتحریم كل أنواع السلوك الجائر ومن ذلك تحریم أن تقوم دولة بعمليات إغراق لسوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلية، كذلك تحریم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض.²

المطلب الثالث: أقطاب النظام التجاري العالمي

شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينيات اتجاهها نحو تكوين الكتل الاقتصادية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة، وقد تسارع هذا الاتجاه مع الإعلان عن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة سنة 1992 وإنشاء سوق حرة للتجارة بأمريكا الشمالية سنة 1989 ضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وبذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتقلد دور المحرك لتنمية التجارة الدولية، وتبين الإحصائيات أن حصة التجارة الخارجية لأهم الأقطاب التجارية الإقليمية في قيمة التجارة العالمية لعام 1989 بلغت 96%، حيث أصبح الاتجاه الإقليمي المتزايد في التجارة الدولية يشكل وسيلة تصدي للازمة التي يعيشها النظام التجاري الدولي، بسبب اختيار دعائم اتفاقية بروتن وودز

أظهرت التحاليل الإحصائية للهيئات الوطنية والدولية الطبيعية غير المتجانسة والقطبية التي ميزت الاقتصاد الدولي خلال السبعينات والثمانينات، وتظهر هذه القطبية جلياً على جميع المستويات للمبادلات الدولية وعلى صعيد التدفقات التجارية، عرفت أواخر السبعينات وبداية الثمانينات نمواً في التجارة الدولية يفوق النمو في الانتاج الدولي كما تميزت هذه التجارة بالتبعية المتبادلة للأقطاب الرئيسية وبعض دول المحيط بالتمركز في مناطق جغرافية معينة، واتسم تطور التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية بالالتكافؤ.

¹ آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² مرجع نفسه، ص 73.

عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تهميش الدول النامية، بحيث انتقلت حصتها في التجارة الدولية من 27.5% سنة 1952 إلى 17.5 سنة 1970، فإنه ابتداء من السبعينات بسبب ارتفاع أسعار البترول في سنوات 1974/1973 - 1980/1979، عادت حصة الدول النامية في التجارة الدولية إلى ارتفاع حيث بلغت 28% و15.5% منها ترجع للأوبك، لكن منذ 1980 بدأ تهميش الدول النامية من جديد وخاصة بعد الصدمة البترولية المعاكسة لسنة 1986.

ومن هنا يلاحظ هذا التهميش ليس فقط من جانب نصيب هذه الدول في التجارة الدولية، ولكن من مكانتها في التقسيم الدولي الجديد، هذا النظام الذي احتفظ بالعلاقة (سيطرة تبعية) الموجودة بين الشمال والجنوب، وذلك من خلال حرمانها من الاستفادة من مزايا الصناعات ذات الثقافة العالية، وتخصيصها في الصناعات المركبة أو الصناعات المرتبطة بالتقنيات التي استفادت مزاياها بالدول المتقدمة أي أصبحت إنتاجاتها الجديدة تساوي الصفر، وبالمقارنة البسيطة بين استيراد وتصدير المواد الأولية والمواد المصنعة لسنة 1984 في المناطق الثلاثة الكبرى تبين لنا تدهور مكانة الدول النامية في التجارة الدولية.

وتتجلى هذه المعالم في منافسة الدول المتقدمة للدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية من جهة، ومن جهة أخرى في الاهتمام المتزايد للدول النامية بالتنمية الصناعة، وتصنيع بعض الدول مثل التي أصبح يطلق عليها اسم الدول المصنعة الجديدة، NPI، وساهمت هذه الدول في ارتفاع نصيب الدول النامية من الصادرات الصناعة الذي انتقل من 14% من مجموع الصادرات سنة 1970 إلى 30% سنة 1986.

وهكذا تظهر معالم جديدة لتقسيم للعمل بين الشمال والجنوب مبني على اساس الميزة النسبية للصناعات ذات التكنولوجيا العالية وذات الاستعمال المكثف لرأس المال الموجود بالدول المتقدمة.

إن إعادة هيكلة النظام التجاري التقليدي يدخل في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي احتفظ بجوهره القديم القائم على علاقة الهيمنة - التبعية، لكن أدخل بعض التغييرات على مستوى الانتاج والتوزيع، وذلك بإدماج بعض الدول النامية في النظام الرأسمالي، وذلك بتحويل بعض التخصصات الصناعية إلى بعض المناطق الاستراتيجية اقتصاديا وسياسيا في آسيا وأمريكا اللاتينية للحفاظ على المزايا النسبية لهذه الصناعات بسبب وجود اليد العاملة والمواد الأولية بأثمان معقولة في هذه المناطق.

لكن تبعية هذه البلدان للدول المتقدمة تبقى قائمة في تسويق منتوجاتها الصناعية واستيراد الآلات الصناعية المنتجة، والرصيد التجاري السالب (23 مليار دولار) لدول آسيا الجنوبية و جنوب شرق آسيا لسنة 1984 في تدفقاتها التجارية يشهد على هذه التبعية.¹

¹ جميل محمد خالد، مرجع سابق ذكره، ص 154.

أما القطبية التجارية والاستثمارية في الثمانينات، فتبين جميع الإحصائيات والدراسات في عقد الثمانينات استحواذ الأقطاب الرئيسية الرأسمالية على التجارة الدولية، وذلك وزيادة التبادلات التجارية بين هذه الأقطاب، يتضح من ما يلي:

-تواضع مكانة الدول الاشتراكية؛

-انخفاض حصة الدول النامية رغم تحقيقها 1/5 المبادلات العامة؛

-توسيع مكانة الدول الرأسمالية في التجارة الدولية بتحقيقها 70% من التبادلات التجارية لسنة 1986.

-تمركز المبادلات بين الدول الرأسمالية بحيث 3/4 هذه المبادلات تمت بين دول هذه المجموعة. أما المبادلات بين هذه الأخيرة والدول النامية فلم يتعد 1/4.

يدل على ديناميكية التكامل بين الدول الرأسمالية وإدماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصادي الدولي الرأسمالي، وتفكيكها قاريا وجهويا من خلال الاستراتيجيات المختلفة في هذا الاتجاه للأقطاب الثلاثة الرأسمالية المهيمنة على الاحتكارية، أما اليابان فتعتمد على غزو الأسواق الخارجية والاستثمارات أداة تحليلية فعالية لفهم أعمق للقطبية الثلاثية.

وعلى مستوى التجارة الخارجية انطلاقا من الإحصائيات الخاصة بالتجارة الدولية الواردة في منشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED لسنة 1987/1986، تظهر جليا هيمنة الدول الرأسمالية على حصة الأسد من هذه التدفقات التجارية. ففي سنة 1985/1984 بلغ نصيب هذه الدول 65.3% من الصادرات العالمية و67.3% من الواردات العالمية وتأتي في مقدمة الترتيب المجموعة الأوربية بـ 31.4% من الصادرات و30.9% من الواردات متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية بـ 10.7% من الصادرات و16.9% من الواردات، والمرتبة الثالثة تحتلها اليابان بـ 9.1% من الصادرات و6% من الواردات، أما نصيب الدول النامية بدون الأول فنصيبها كان نفس السنة 15.5% من الصادرات و17.3% من الواردات.

خلال سنة 1987 بينت إحصائيات صندوق النقد الدولي FMI أن 32.2% من قيمة التجارة الدولية لسنة 1986 عادت لثلاثة دول فقط، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية واليابان. وعلى مستوى الاستثمارات، يبين هيكل الاستثمارات الخارجية للأقطاب الرئيسية الثلاثة الاستراتيجيات الجديدة المبنية على التوجه للخارج، كما يوضح أيضا التدفقات المالية بين هذه البلدان من جهة، وبينها وبين باقي العالم من جهة ثانية، والجدول يعطينا صورة على هذه التدفقات.¹

¹ جميل محمد خالد، مرجع سابق ذكره، ص155.

جدول رقم (01): الاستثمارات الصافية في القطاع لسنة 1983

(الوحدة مليار دولار)

الدول المستثمرة	الولايات المتحدة وكندا	أوروبا الغربية	اليابان	باقي العالم	المجموع
الدول المستضيفة	-	-	-	-	-
الولايات المتحدة وكندا	23	46	6	-	75
أوروبا الغربية	46	45	3	6	100
اليابان	4	1	-	-	5
باقي العالم	25	32	13	10	80
المجموع	98	124	22	16	260

المصدر: جميل محمد خالد، مرجع سابق ذكره، ص155.

حيث نلاحظ من خلال الجدول:

أولاً: السيطرة للأقطاب الرئيسية الثلاثة أمريكا وأوروبا الغربية واليابان على 94% من هذه الاستثمارات وهذا يعني أن باقي العالم لم يحقق إلا 6% من الاستثمارات العالمية.

ثانياً: تحقيق أغلبية الاستثمارات داخل الأقطاب الرئيسية الثلاثة، أما الاستثمارات المحققة بين هذه الأقطاب وباقي العالم مثلث 1/4 مجموع الاستثمارات الدولية فقط.

هكذا يتضح بجلاء من خلال بيانات كل من التدفقات التجارية والاستثمارية لهذه الأقطاب الدرجة العالية من التكامل فيما بينها، وذلك نتيجة إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية حولها، وهكذا يمكن حصر القطبية الهيكلية في عقد الثمانينات فيما يلي:

1- القطب المسيطر المتكون من الولايات المتحدة الأمريكية ومحيطه أمريكا الشمالية؛

2- قطب متعدد: أوروبا التي تسعى دائماً لتوحيد صفوفها؛

3- قطب في طريق التكوين والتوسيع، ويتكون من اليابان ومحيطه الآسيوي خاصة النمر الأربعة (سنغافورة، كوريا الجنوبية، هونكونغ، طايبان).

خلاصة الفصل:

لقد كان للظروف التي صاحبت نهاية الحرب العالمية الثانية دور فعال في نشأة النظام التجاري الدولي بحيث كان من الضروري ظهور ضلع ثالث إلى جانب الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لتحقيق التنمية العالمية المنشودة بمنظور القوى الكبرى في ذلك الوقت ،كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، لذلك فإن ظهور النظام التجاري العالمي بالشكل الحالي لم يكن وليدة لحظة وإنما نتاج مراحل عديدة من التطور حسب الخصوصية الاقتصادية لكل مرحلة بدءاً من ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية بمختلف جولاتها وصولاً إلى المنظمة العالمية للتجارة بوضعها الحالي، إلا أن النظام التجاري الدولي لا يزال لحد اللحظة محل تغيرات وتحولات عميقة بالإضافة إلى الصراعات التجارية بين الأقطاب الكبرى التي طفت على السطح في العشرية وهو ما سنحاول تحليله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للنظام
التجاري الدولي

تمهيد:

مباشرة بعد أزمة الكساد العالمي، إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفرد بالهيمنة الاقتصادية على العالم، حيث بحلول النصف الأول من القرن العشرين أصبحت القوة التجارية الأولى، وبالمقابل نجحت مجموعة الدول الأوروبية في التجمع ضمن أكبر سوق مشتركة في العالم والتي بمرور الوقت تطورت لتصبح أكبر كتلة اقتصادي في العالم إلا أن هذه الثنائية لم تدم طويلا حتى إنظمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية معلنة التخلي عن نظام التخطيط في تجارتها الدولية وتخفيض الرسوم الجمركية، ليبدء بعد ذلك عهد التعددية القطبية في النظام التجاري الدولي.

لمعالجة هذا الفصل سنحاول دراسة العناصر التالية:

-المبحث الأول: تحليل هيكل التجارة العالمية؛

-المبحث الثاني: السياسات التجارية لأقطاب النظام التجاري الدولي؛

-المبحث الثالث: الاحتكاكات التجارية بين أقطاب النظام التجاري الدولي.

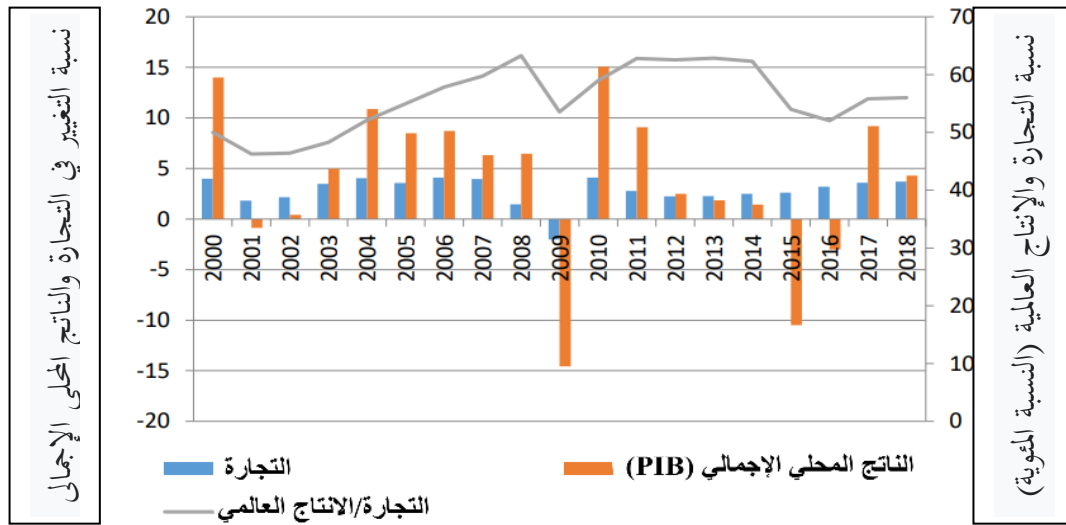
المبحث الأول: تحليل هيكل التجارة العالمية

عرفت التجارة العالمية العديد من التحولات في مسارها المؤسسي وكذا في نوعية وكمية المنتجات المعروضة للتبادل الدولي، والتي جاءت كنتيجة لظهور الازمات المالية وتصاعد الحروب التجارية بين الدول.

المطلب الأول: تطور التجارة العالمية خلال الفترة 2000-2018:

يمثل الشكل رقم (01) أعمدة بيانية توضح تطور التجارة الدولية ومنحنى النمو الاقتصادي الممثل بنسبة الإنتاج العالمي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2018.

الشكل رقم (01): أعمدة بيانية توضح تطور التجارة الدولية ومنحنى النمو الاقتصادي الممثل بنسبة الإنتاج العالمي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2018.



Source : Les calculs du secrétariat de la Conférence des Nations Unies sur le développement (CNUCED) se basent sur les données d'UNCTADstat.

حيث نلاحظ من الشكل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2008 تقابله نسبة انخفاض أكبر في حجم التجارة الدولية، ثم تنمو التجارة الدولية بعد ذلك خلال سنة 2010 و 2011 بمعدل أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، لترجع للانخفاض مرة أخرى سنة 2015 وعلى التوالي 2016.

من ملاحظة الشكل السابق يمكن إن نستنتج ما يلي:¹

- في سنة 2017، وبعد سنتين من الانخفاض، عرف حجم التجارة الدولية ارتفاعا بمعدل 9% بالمقارنة مع السنة السابقة، ليقارب 23000 مليار دولار، وبحسب توقعات المنظمة العالمية للتجارة فإن حجم التجارة العالمية حقق معدل نمو بلغ 4.5% سنة 2018 وبنفس معدل الزيادة مع الإنتاج العالمي؛

¹ Nations Unies, Commerce international et développement, 17 août 2018.

- وبالرغم من هذه الزيادة تجدر الإشارة بان ديناميكية تطور التجارة الدولية قد تغيرت مقارنة بالزيادة الملاحظة خلال سنوات 90 إلى 2000 إذ أصبحت ديناميكية التطور تتميز بالهشاشة ولا استقرار، كما عرفت المرحلة الموالية لسنة 2008 بعد الأزمة المالية العالمية تباطأ معدل الزيادة في المتبادلات الدولية ثم انخفضا بمعدل 12% سنة 2015 ثم انخفاضا بـ 30% سنة 2016؛

- سجلت سنة 2015 و2016 ارتفاعا في حجم الإنتاج العالمي وانخفاضا في حجم التجارة العالمية تتجلى هذه التغيرات من خلال العلاقة بين الإنتاج العالمي وحجم التجارة العالمية؛

- إن حجم الانخفاض الملاحظ في تجارة السلع والخدمات الملاحظ سنة 2015 و2016 لا يفسر فقط بالعوامل الدورية كتقلص الاستثمارات الدولية وانخفاض أسعار السلع الأساسية، ولكن أيضا بالتغير الحاصل في مسار التكامل الدولي، إذ أصبحت العديد من الاقتصاديات في العالم تفضل اعتماد مسار نمو محلي وخاص بسبب الانخفاض المستمر الملاحظ في مسار التجارة الخارجية في مختلف الدول.

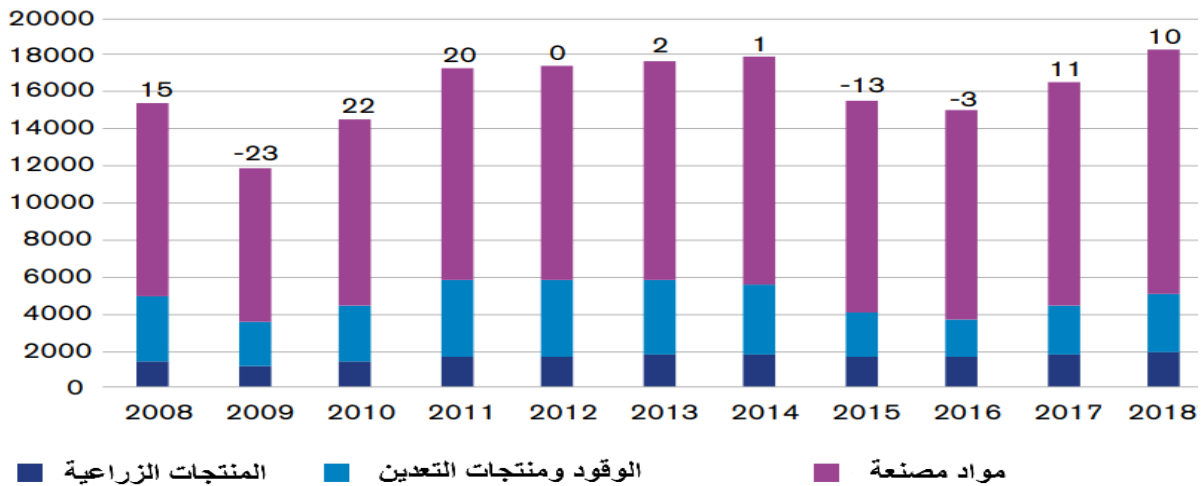
المطلب الثاني: تطور صادرات التجارة العالمية خلال الفترة 2008-2018

أولا: تطور الصادرات العالمية لسلع:

يمثل الشكل رقم (02) الموالي أعمدة بيانية توضح توزيع الصادرات السلعية العالمية حسب مجموعات الإنتاج، وكذا معدل نموها خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2018.

الشكل رقم(02) أعمدة بيانية توضح توزيع الصادرات العالمية حسب مجموعات الإنتاج وكذا معدل نموها خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2018.

(الوحدة مليار دولار)



Source: Rapport de l'OMC 2019.

حيث نلاحظ من الشكل ما يلي:

-تتوزع الصادرات العالمية على ثلاث مجموعات سلعية نذكرها حسب نسبتها من إجمالي الصادرات على الترتيب: صادرات المنتجات المصنعة ثم صادرات منتجات الوقود ومنتجات التعدين ثم صادرات المنتجات الزراعية؛

-عرفت الصادرات العالمية للسلع سنة 2009 انخفاضا قدر بـ 23% مقارنة بالسنة السابقة كنتيجة لازمة المالية العالمية سنة 2008 لتحسن بعد ذلك إلى غاية سنة 2015 و2016 أين انخفضت مجددا بـ 13% و3 على التوالي؛

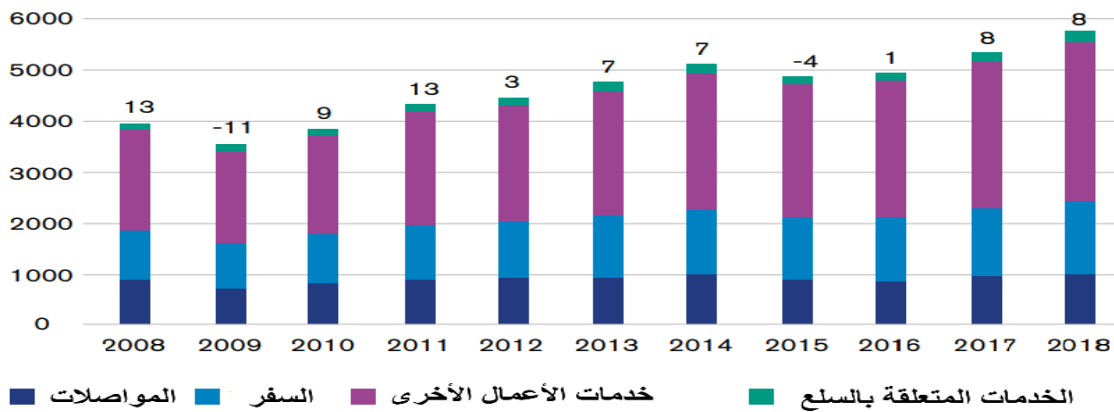
-تتميز الصادرات الزراعية العالمية بنوع من الاستقرار ودرجة تأثر أقل بالعوامل الاقتصادية العالمية مقارنة بأنواع الصادرات السلعية الأخرى وذلك لما يتميز به الغذاء من أهمية عالمية خاصة لدى الهيئات العالمية المتحكمة في النظام التجاري الدولي؛

-إنخفضت الصادرات العالمية من المنتجات المصنعة بدرجة أكبر من أنواع الصادرات الأخرى، بحيث يعود ذلك لتأثير الازمات المالية العالمية المباشر على الشركات في العالم.

ثانيا: تطور الصادرات العالمية للخدمات:

الشكل رقم (03): أعمدة بيانية توضح توزيع الصادرات الخدمية العالمي حسب قطاعات النشاط للفترة الممتدة من 2008 إلى 2015.

(الوحدة مليار دولار)



Source: Rapport de l'OMC 2019.

يمثل الشكل أعمدة بيانية توضح توزيع الصادرات الخدمية في العالم حسب قطاعات النشاط للفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2015 حيث نلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

- تتوزع الصادرات الخدمية العالمية على أربع قطاعات نشاط نذكرها حسب نسبتها من إجمالي الصادرات الخدمية على الترتيب

خدمات تجارية بحري، السياحة، النقل ثم خدمات مرتبطة بالسلع؛

- عرفت الصادرات الخدمية العالمية سنة 2009 إنخفاضا قدر بـ 11% مقارنة بالسنة السابقة كنتيجة لأزمة المالية العالمية سنة 2008 لتحسن بعد ذلك إلى غاية سنة 2015 أين انخفضت مجددا بـ 4%؛

- عرفت الصادرات الخدمية المتعلقة بالسفر تغيرات طفيفة مقارنة بأنواع الصادرات الأخرى إلى جانب الصادرات المتعلقة بالمواصلات؛

- أثرت الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على قطاع الخدمات الأعمال الأخرى مقارنة بأنواع الصادرات الخدمية الأخرى.

المطلب الثالث: تطورات التجارة العالمية خلال الفترة 2017-2019

عرفت الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية نهاية سنة 2019، تصاعد حدة الحروب التجارية بين أقطاب التجارة العالمية، مما أدى إلى حدوث تغيرات أثرت على أداء حركة التجارة العالمية.

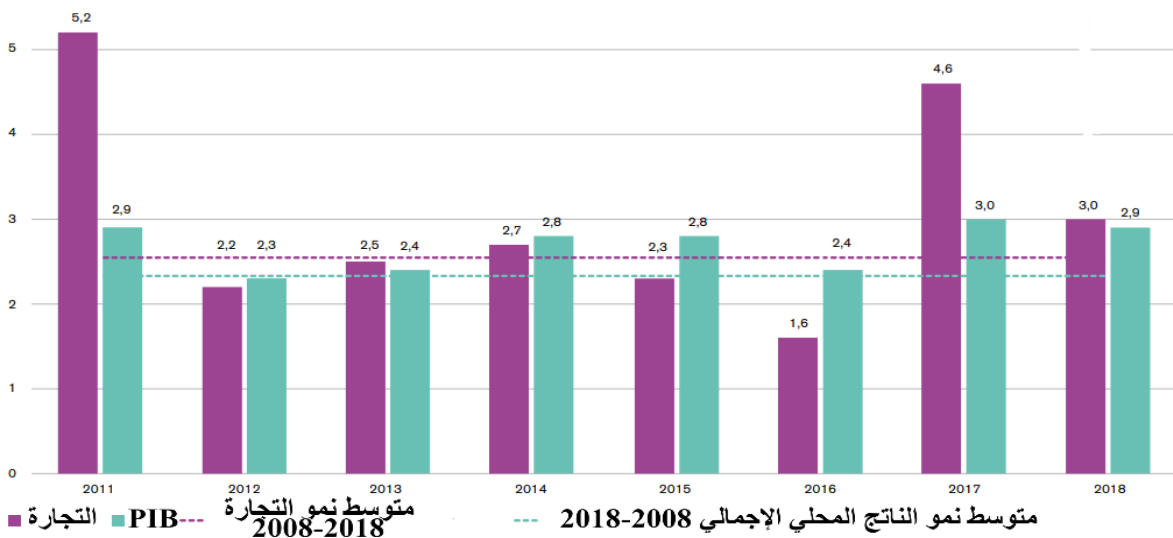
أولا: تأثير التوترات التجارية على حجم التجارة العالمية

أدى تزايد حركة التبادل الدولي إلى تزايد حركة التجارة الدولية وتداخل العلاقات التجارية، مما أدى إلى ظهور نزاعات تجارية بين الأقطاب المتحكمة في التجارة الدولية، حيث عرفت سنة 2018-2019 ظهور ما يسمى بالحروب التجارية.

الشكل رقم (04): أعمدة بيانية توضح نمو حجم التجارة الدولية والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة

الممتدة 2011-2018

(الوحدة مليار دولار)



Source: Secrétariat de l'OMC pour le commerce, estimations consensuelles pour le PIB.

يمثل الشكل السابق أعمدة بيانية توضح نمو حجم التجارة الدولية والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة 2011-2018

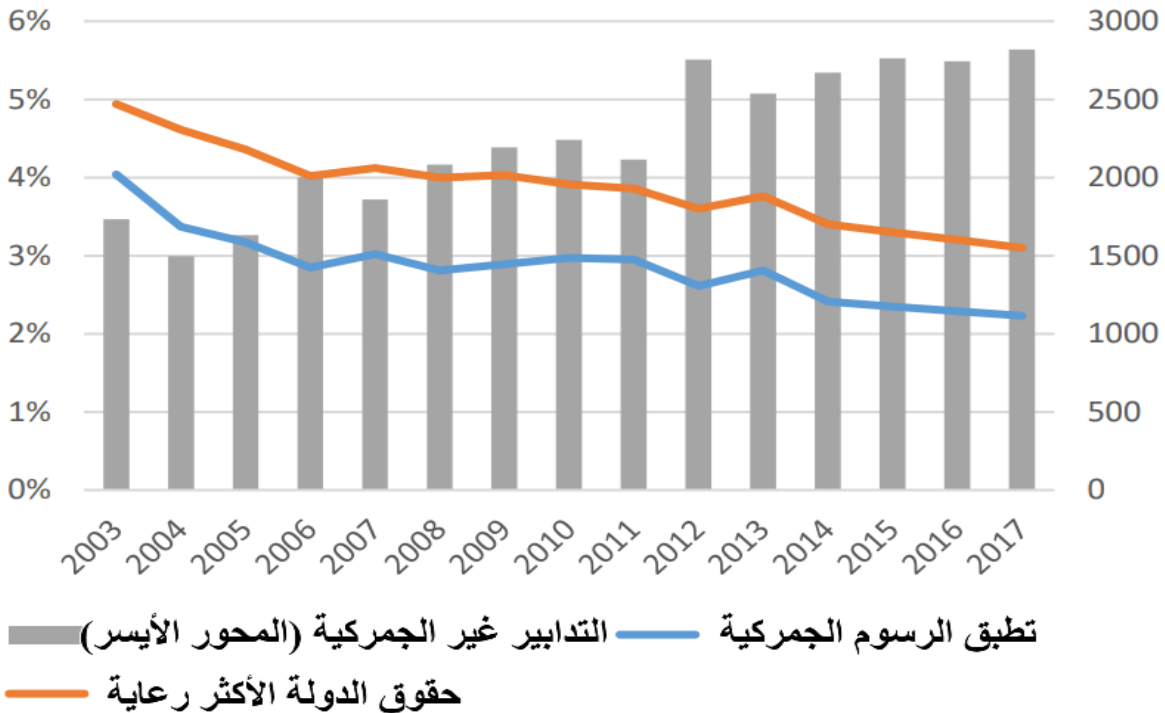
من الشكل السابق نلاحظ ما يلي:

- واجهت التجارة الدولية تطورات جديدة بظهور التوترات التجارية بين أقطاب النظام التجاري الدولي وعدم وضوح السياسات التجارية المتبعة، بحيث عرف حجم التجارة الدولية تراجعاً ب 3.9% في الفصل الأول من سنة 2018 و 2.7% في الفصل الثاني من نفس السنة، ثم تسارع التباطؤ إلى غاية نهاية السنة؛
- رافق التراجع في حجم التجارة الدولية انخفاض في نمو الإنتاج بالنسبة لبعض الاقتصاديات الكبيرة، فعلي سبيل المثال تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي لها من 3.9 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2018 إلى 3.5 مليار دولار في الثلاثي الثاني من نفس السنة.

ثانياً: تطور مسار السياسات التجارية الدولية:

يمثل الشكل رقم (05) منحى وأعمدة بيانية توضح تطور أدوات السياسات التجارية المنتهج عالمياً منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017

الشكل رقم (05) منحى وأعمدة بيانية توضح تطور أدوات السياسات التجارية المنتهج عالمياً منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2017



Source : Les calculs du secrétariat de la Conférence des Nations Unies sur le développement (CNUCED) se basent sur les données d'UNCTAD stat.

حيث نلاحظ ما يلي:

- بقيت الرسوم الجمركية مستقرة وتمثل مستويات مع إنخفاض تدريجي منذ سنة 2003 كما يمكن للتوترات التجارية الموجودة بين الأقطاب العالمية للنظام التجاري الدولي أن تؤثر على ديناميكية انخفاض الرسوم الجمركية؛

- حقوق الدولة الأولى بالرعاية المطبقة في التجارة الدولية، بلغت حوالي 3 %، في حين بلغ المعدل المطبق فعليا في إطار المعاملات التجارية التفضيلية، حوالي 2 %؛

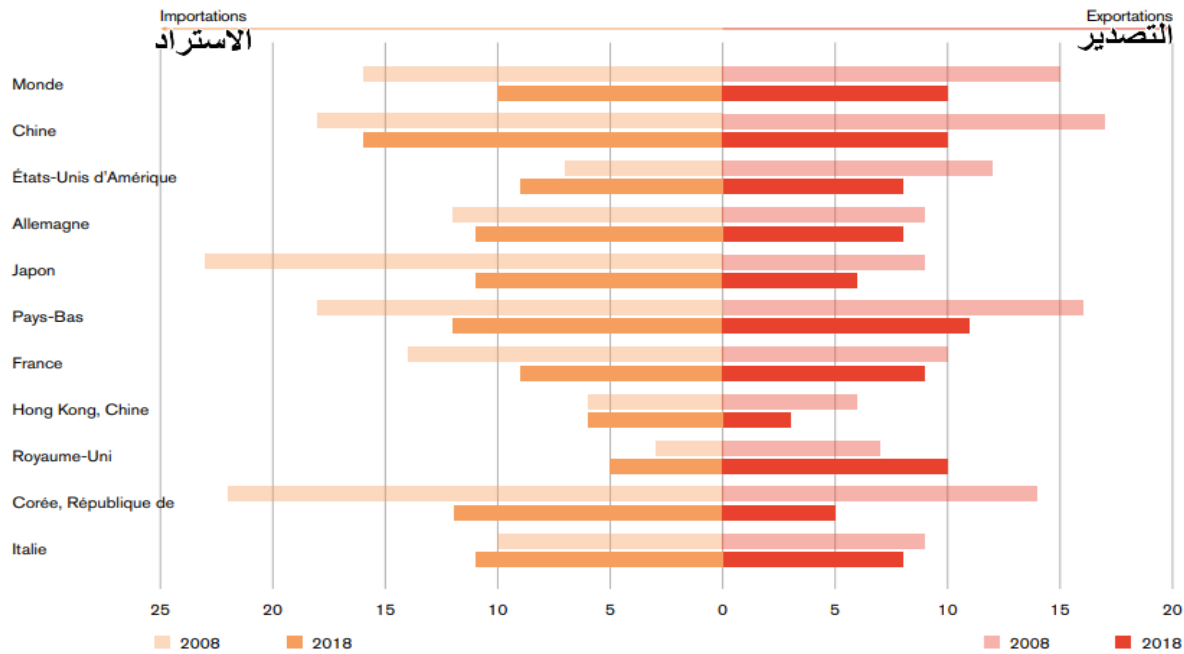
- الحماية الجمركية ليست عاملا حاسما كما في بعض القطاعات وفي عدد محدود من الأسواق، حيث تكون الرسوم الجمركية في غالب الأحيان مرتفعة في القطاعات الحساسة كالزراعة، النسيج، الأقمشة بحيث تعتبر مهمة لغالبية المبادلات التجارية جنوب- جنوب،

- تلجا العديد من الدول إلى هذه الرسوم الجمركية لغرض تمويل ميزانية الحكومة؛

- تعتبر الرسوم الجمركية الصعوبة الأكثر وضوحا، في طريق الدخول إلى الأسواق العالمية.

ثالثا: أهم الفاعلين الرئيسيين في حركة التجارة الدولية

الشكل رقم (06): أعمدة بيانية توضح تطور اهم المصدرين والمستوردين العالمين للسلع والبضائع خلال الفترة من 2008 إلى 2018



Source: Estimations OMC-CNUCED

يمثل الشكل السابق أعمدة بيانية توضح تطور اهم المصدرين والمستوردين العالمين للسلع والبضائع خلال الفترة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018 حيث يمكن أن نستنتج ما يلي :

- لم تعرف قائمة الدول الأكثر إستيراداً وتصديراً تغييرات كثيرة، بحيث بقيت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا تسيطر على أعلى الترتيب؛

- تمثل العشر الاقتصاديات الأولى 53% من حجم التجارة الدولية، في حين تبلغ حصة الخمس اقتصاديات الأولى في العالم 38.1%؛

- بقيت الصين للسنة الثانية على التوالي المصدر الأول والمستورد الأول للسلع والبضائع في العالم، بالرغم من التوترات التجارية المتصاعدة، حيث بلغت صادراتها 2490 مليار دولار ووارداتها 2140 مليار دولار سنة 2018 وهو ما يمثل 13% من الصادرات الكلية و11% من الواردات العالمية وقد سجلت نسبة نمو الأعلى عالمياً منذ 2012؛

- الولايات المتحدة بقيت ثاني بلد مستور للسلع وارتفعت صادراتها إلى 1660 مليار دولار بزيادة قدرت بنسبة 8%؛

- احتلت ألمانيا المركز الثالث في ترتيب البلدان التجارية حيث بلغت صادراتها 1650 مليار دولار بنسبة إرتفاع قدرت بـ 8% مقارنة مع السنة الماضية؛

- كانت المرتبة الرابعة من نصيب اليابان بنسبة زيادة في حجم الصادرات قدرت بـ 6% مقارنة مع السنة الماضية أي ما يعادل 94.5 مليار دولار تليها كل من فرنسا ثم رومانيا ثم كوريا الجنوبية على الترتيب.

المبحث الثاني: السياسات التجارية لأقطاب النظام التجاري الدولي

أدى التقدم التجاري الكبير الذي عرفته أقطاب النظام التجاري الدولي المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، الصين والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى اتساع رقعة الاحتكاكات بينها، إلى ظهور ما يسمى بالتوترات التجارية بين الأقطاب التجارية الكبرى، بحيث لجئت إلى تطبيق سياسات تجارية استراتيجية تتناسب مع مصالحها القومية من جهة وتخدم خططها المستقبلية من جهة أخرى وهو ما سنحاول معرفته في العناصر الموالية:

المطلب الأول: السياسة التجارية الصينية

بدأت الصين في التقدم نحو طريق التصنيع الحديث ذو الهياكل الشاملة، بحيث بلغ عدد المشروعات الصناعية الكبرى التي تأسست بالاستثمارات التي قامت بها أكثر من ثلاث آلاف مشروع، فالتصنيع الصيني ليس فقط التحول في الاقتصاد الوطني إلى التحديث بل هو تغيير طرق الإنتاج وثورة تحرير القوة الإنتاجية، التي يمكن من خلالها التمييز بين عصر مجتمع الزراعي التقليدي وعصر مجتمع الصناعي الحديث، وساهم في تغير القوى العاملة، وإدخال التكنولوجيا في الإنتاج بعدما كان يدوي تقليدي، فالتصنيع جعل أسلوب الإنتاج وإدارته يتغير بعدما كان مغلقاً قائماً على الاكتفاء الذاتي ليصبح إنتاجاً مفتوحاً قوامه السلع التجارية.¹

¹ ووين، "الصينيون المعاصرون، التوجه نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي"، ترجمة عبد العزيز حمدي، مجلة عالم المعرفة، جزء الأول ص 101.

منذ سنة 1978م توسعت تجارة الصين بشكل أسطوري، إذ تعد الصين مستوردا ومصدرا مهما للصناعات حيث تتضمن المستوردات المصنعة من مكونات لنشاطات التجميع والمعدات الرأسمالية، في حين تتكون الصادرات من السلع الجاهزة، فالدول ذات النماذج المماثلة للنماذج تصدير الصين يحتل أن تعاني بسبب نمو الصين في حين يحتل أن تتحسن الدول التي تنسجم صادراتها مع مستوردات الصين.

وتقوم الاستراتيجية التجارية الصينية على تشجيع الصادرات التي تعتمد على السوق الخارجية لتحقيق معدلات نمو في قطاعات معينة، وهذا ما يتطلب سياسة تجارية مفتوحة، فحققت الصين الإغراق التجاري في مختلف دول العالم، عن طريق بيع سلع بأسعار رخيصة أقل من تكلفتها.¹

جرى تحرير التبادل التجاري بشكل تدريجي في الصين، فخلال الثمانينات تم تفكيك تنظيم التبادل التجاري الموجه وتخطي احتكار التجارة الخارجية أمام تعدد شركات التجارة الخارجية، فحتى التسعينات عرف نظام الواردات على تعريفات جمركية مرتفعة، حصص تراخيص استيراد، لتخفيض الصين من تعريفاتها الجمركية في سنة 1995م، وشجعت الصين الصناعات التصديرية والاستثمارات الأجنبية التي عانت من الرسوم الجمركية بنظام جمركي تفضيلي، وأصبحت هذه الرسوم تطبق فقط على المنتجات المستوردة للبيع في السوق المحلية فتبقى بذلك محمية.²

إعتمدت الصين أيضا في سياساتها التجارية على نظام نسبة الصرف الواحد الخاضع للسيطرة الشديدة بتخفيض مصرف الصين لسعر الصرف اليوان، فالأزمة المالية الآسيوية وما أدت إليه من خفض قيمة معظم العملات الآسيوية قاومت الصين الضغوطات التي مورست عليها من أجل تخفيض قيمة اليوان أودت هذه الالتزامات لدخولها إلى منظمة التجارة العلمية. لتصبح الصين واحدة من النماذج التجارية الرئيسة للبلدان المصنعة حديثا.³

أولا: إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية:

سعت الصين إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشروطها ومقاومة الضغط الأمريكي عليها، فبهدف إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية قامت الصين بإنجازات نوعية، وتنوع السوق، تشجيع الصادرات، ومن أهم شروطها للانضمام إلى المنظمة أن تمنح المكانة التفضيلية للدول النامية، فانضمام الصين إلى منظمة التي تضم 134 بلدا يحدث تنامي في الاقتصاد وستفتح البلدان الأعضاء على أسواق الصين وتوقف المعاملات التمييزية من جانب الدول الكبرى اتجاه الصين.⁴

¹ كور نيشيمان، داويت أتش بيركنس، "الصين و الهند تعيدان تشكيل الجغرافيا الصناعية العالمية"، ترجمة: أحرم رمو، دمشق، الهيئة العامة للكتاب، ط 1، 2012، ص 40.

² فرانسواز، لوموان، "الاقتصاد الصيني"، (ترجمة: صباح ممدوح كعدان) دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، العدد 82، السنة 2010 ص 42.

³ فرانسواز، لوموان، مرجع سبق ذكره، ص 42.

⁴ جلال، شوقي، "الصين التجربة والتحدي"، ص 143.

ثانيا: الاستراتيجية الصينية الجديدة:

1- إستراتيجية طريق الحرير:

تعتبر استراتيجية "طريق الحرير" من الاستراتيجيات التي تبنتها بها الصين لتفعيل التبادل التجاري، وباعتبارها حلقة وصل في التواصل التجاري والتفاعل بين الحضارات، فأنشأت الصين مسارات برية وبحرية وذلك لرفع معدلات نموها. أطلقتها الرئيس "شي جين بينغ" اتفاقية في 2013 م لتأمين طريقهم التجاري تحت إسم الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري والبري للقرن الواحد والعشرين، فقدمت الحكومة خطوات عملية للدول الواقعة على خريطة الحزام، وتم إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وتقديم الصين لخدمات تمويل مشروع الحزام.¹

يمثل هذا الطريق مشروعاً قومياً أولاً، وعالمياً ثانياً لوجود عدد من الدول على الحزام تمثل في 70% من إجمالي سكان العالم و75% من موارد الطاقة، وتسعى الصين إلى استكمال هذا المشروع خلال 35 عاماً عندما يكون مجرى ومضمون التجارة العالمية غير مجراه وسيكون جسر جديد للانفتاح الصيني على كافة النواحي.²

2- إستراتيجية طريق الحرير التحول نحو القوة الناعمة:

إنجهدت الصين لتصبح الإمبراطورية التجارية الأكبر في العالم بإطلاق مبادرة إعادة إحياء طريق الحرير القديم، فهذا الطريق الذي سيربط بين دول وقارات العالم، وسيوفر للعالم خيارات بديلة للعملة أكثر شمولية، كما يهدف إلى دعم تجارة عالمية حرة واقتصاد عالمي منفتح، وتوظيف الموارد بكفاءة للوصول إلى تحقيق الاندماج في الأسواق العالمية. فقد جاء مشروع طريق الحرير في سياق استراتيجية الصين للصعود السلمي وتجنب أية مواجهة للغرب.

2-1- طريق الحرير SILK ROAD :

قام العالم الجغرافي الألماني "فرديناند فون ريشتهوفن" بتسمية طريق الصيني بطريق الحرير، الذي هو عبارة عن اسم أطلق على مجموعة من الممرات والطرق البرية والبحرية التي كانت تسلكها سفن وقوافل صينية لتجارة البضائع والحرير الصيني بشكل أساسي، يبلغ طوله حوالي 12 ألف كيلومتر، حيث يمتد من المراكز التجارية شمال الصين، إذ ينقسم إلى قسمين الفرع الشمالي الذي يمر عبر شرق أوروبا، وجزيرة القرم وصولاً إلى البندقية، والفرع الجنوبي يمر عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط، أطلق عليه هذا الاسم باعتبار الصين وقتها المصدر الوحيد لمنتوج الحرير، فكان له تأثير كبير على ازدهار الكثير من الحضارات القديمة، وتقديمه كهدايا في العلاقات الدبلوماسية.³

¹ محمد، شاهين، "التجربة الصينية بإيجاز"، مصر: دار أخبار اليوم، ط1، سنة 2016، ص 107.

² نفس المرجع، ص 108.

³ نسيمه أشرف، "طريق الحرير الجديد"، جمعية رجال الأعمال المصريين، سنة 2015، ص 22.

انتقلت عبره الثقافات وتطورات حضارات مختلفة، إضافة إلى انتقال الديانات والفلسفات بحيث لعبت دورا هاما في التبادل التجاري والثقافي حتى القرن السادس عشر، إضافة إلى الطريق البحري المكون من طرق تجارية بحرية، فهي شبكة من الطرق الفرعية تصب في طريقين كبيرين أحدهما شمالي صيفي والآخر شتوي.

2-1-1- طريق الحرير القديم

يعود تاريخ الحزام الأمان الصيني إلى القرن الثاني قبل الميلاد، في عهد سلالة الهان، قام ملك الهان بإرسال أحد جنراله "تشانغ جيان" لعام 137 قبل الميلاد ببعثة دبلوماسية إلى شعوب "تشونج نو" لإقامة تحالف والتعاون للقضاء على الفساد الداخلي، ولكن ألقوا القبض عليه ليتمكن من الهرب بعدها ويعود بدون أن يحقق تلك الغاية التي ذهب من أجله، ولكن إستمر في رحلته مدة 13 عام بزيارته الشعوب المجاورة للصين ليحقق انفتاحا اقتصاديا ويكتشف ممرات وطرق تواصل تجارية، وأتى بتقارير مهمة حول المدن التي مر بها ليوصي الإمبراطور بإقامة علاقات مع هذه الدول لتسهيل مرور القوافل التجارية.¹

هذه الرحلة التاريخية مهدت لأهم الطرق التجارية التي عرفها التاريخ ألا وهي طريق الحرير، لتبدأ القبائل من جانبي الطريق للتبادل وشراء وبيع البضائع إلى مدينة "كشغر" الصينية، انطلقت التجار عبر آسيا إلى مختلف أنحاء العالم وفي القرن التاسع عشر تردد نوع جديد من المسافرين على الطريق الحرير وهم المستكشفون الراغبون في خوض مغامرات وعلماء الآثار والجغرافيا، والوافدون من بعض دول أوروبا من روسيا، مما أدى إلى اكتشاف العديد من المواقع الأثرية القديمة وإعداد الكثير من الدراسات الأكاديمية وإحياء الاهتمام بتاريخ هذا الطريق.²

فيعتبر هذا الطريق مسار لكل من الحجاج، التجار المغامرون واللاجئون، حيث صار الصينيون حتى منتصف الطريق عبر آسيا ليربطوه بطريق البحر الأبيض متوسط إلى وسط آسيا، وكانت الصين المصدر الوحيد للأقمشة الرقيقة الفاخرة التي تصل إلى الغرب. وفي الوقت نفسه كان الصينيون يسعون إلى الحصول على سلع نادرة من الغرب ما أدى إلى إتباع هذا الطريق للتبادل السلع النادرة، فيبدأ طريق الحرير القديم من الصين مرورا بالاتحاد السوفيتي وإيران والعراق التجاري والحصول على، سوريا أفغانستان، تركيا، باكستان، الهند لبنان، الأردن ومصر.³

فقد كان عبارة عن مضيقان ضفة تسير فيها القوافل بهدف نقل البضائع التجارية بحيث شهد أنواع شتى من التجارة، وساهم في نقل المعارف والثقافات بين الحضارات المختلفة وتبادل الأفكار، وانتقلت عبره أهم الديانات، وقد واكب الطريق البري طريق بحري عبارة عن مجموعة من الطرق التجارية البحرية التي ازدهرت مع طريق الحرير البري،

¹ نادية، كاظم العبودي، "مبادرة الحزام و الطريق الصينية دراسة تاريخية" في مبادرة الحزام و الطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط 1، سنة 2019، ص 31.

² المرجع نفسه، ص 31.

³ فرانك، أيرين، ديفيد، براونستون، "طريق الحرير" (ترجمة أحمد محمود)، النيل: مركز المشروع القومي للترجمة، ط 1، سنة 1986 ص 15.

فقد عرف هذا الطريق سنوات عز وازدهار وأخرى من الكساد والانقطاع وأكثر أيامه ازدهارا كانت عندما خضعت البلاد للإمبراطوريات القوية، ومرت في حالة انقطاع أثناء قيام الحروب والصراعات والضعف الشديد.¹ وفي سنة 1996 اجتمع رؤساء دول آسيا الوسطى (تركمنستان أوزباكستان وقازاكيستان وتركيا أفغانستان أرمينيا جورجيا وإيران) وذلك للإعلان عن قيام طريق الحرير الجديد، وذلك من خلال خط السكك الحديدية الإيرانية التركمانية الذي يهي طريق الحرير الذي يربط بين بكين شرقا والبحر المتوسط غربا، وقد وصف الطريق الذي يربط بكين واسطنبول عبر إيران وآسيا الوسطى بطريق الحرير للقرن الحادي والعشرين الذي يبلغ طوله 165 كلم. وهي شبكة تربط آسيا وتشكل ورقة رابحة على الصعيد السياسي لإيران فهي تأمل أن تستعيد مكانتها كمفتق طرق بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.²

2-1-2- طريق الحرير الجديد:

طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2013 م مبادرة أثناء جولته في آسيا الوسطى، وجنوب شرقها وهي مبادرة "حزام واحد طريق واحد" للقرن الواحد والعشرين، حيث تعتبر هذه المبادرة المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخليا، والدبلوماسية خارجيا، وهي استراتيجية لتطوير الاقتصاد، وتهدف إلى إنشاء بنية تحتية للدول وتعزيز الاقتصاد العالمي، ونصت المعاهدة على إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية، وإقامة بناء مناطق للتجارة الحرة، هذه المبادرة تهدف إلى الدعم التنموي في المناطق التي تمر فيها، وفي 2014 أدرجت ضمن خطة أعمال الحكومة، وإنعقد من أجلها مؤتمرات فقد إستضافت الصين قمة خاصة لهذه المبادرة حضرها نحو 28 رئيسا للدول ومنظمات إقليمية ودولية.³

لم يكن الرئيس الصيني أول من قام بإطلاق المبادرة بل كان قبله الاتحاد الأوروبي سنة 2009 باقتراح برنامج طريق الحرير الجديد لمد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى أوروبا لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي وفي سنة 2008 قام رئيس الهيئة الوطنية العامة للضرائب في الصين باقتراح خطة كرد فعل على الأزمة المالية والركود الاقتصادي، وتقوم فكرته على استخدام الاحتياطي الاستراتيجي الصيني من العملة لمنح قروض إلى الدول النامية فسرعان ما طورت الفكرة بعد سلسلة من النقاشات وجلسات تشاوريه في مراكز البحث لتصبح بعد ذلك مبادرة الحزام والطريق.⁴

تسعى المبادرة إلى ربط دول آسيا وأفريقيا وأوروبا عبر شبكة مواصلات متكونة من جسور طرقات سكك حديدية، كذلك موانئ ومطارات، وإنشاء مناطق تجارية حرة، إضافة إلى أنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية وشبكات الإنترنت والبنية التحتية، وقد إستجابت نحو 70 دولة بما فيها دول عربية وشرق أوسطية، فبعد

¹ فرانك، إيرين، ديفيد، براونستون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² المرجع نفسه، ص 19.

³ نافع، ابراهيم، "الصين معجزة القرن العشرين". القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 1، سنة 1999، ص 163.

⁴ نافع، ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 164.

إنضمام الجزائر إلى المبادرة بهدف تحقيق التنمية للبلاد، تؤكد الصين إلى انضمام 90 دولة حتى الآن، الذي يعتبر نجاحا بالنسبة للصين.¹

ينقسم طريق الحرير الجديد إلى فرعين الفرع البري والبحري، ليصبح اسمه حزام واحد طريق واحد فبالنسبة للفرع البري فيشكل ستة ممرات:²

الجسر البري الأوراسي يمتد من غربي الصين إلى روسيا الغربية، ممر الصين منغوليا روسيا يمتد من شمالي الصين إلى الشرق الروسي، ممر الصين آسيا الوسطى آسيا الغربية يمتد من غربي الصين إلى تركيا، ممر الصين شبه جزيرة الهند الصينية يمتد من جنوبي الصين إلى سنغافورة، ممر الصين باكستان يمتد من جنوب غربي الصين إلى باكستان، وممر الصين بنغلاديش الهند ميانمار يمتد من جنوبي الصين إلى الهند.³

أما الفرع البحري: فيمتد من فوجو الصينية يمر عبر فيتنام وإندونيسيا وبنغلاديش والهند سيريلانكا وجزر المالديف متجها إلى البحر الأحمر عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط نحو أوروبا. فهذه الممرات تهدف إلى إنشاء طرق تتربط بين أكثر من 60 دولة.⁴

الشكل رقم (6): خريطة توضح مسار طريق الحرير

¹ هيثم الزبيدي، "الجزائر تضع أزماتها الاقتصادية على طريق الحرير الصينية"، صحيفة العرب، عدد 1440، 08 جوان 2019 ص 11.

² إن جاناردان، جين ليانجشيانج، "مبادرة الحزام والطريق، الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج"، أكاديمية الإمارات - الدبلوماسية سنة 2018، ص 1.

³ المرجع نفسه، ص 1.

⁴ المرجع نفسه، ص 2.



Source : Stephen, Nimis, silk road project, the havighurst centre for russian and post-soviet studies at miami university, 2006.

المطلب الثاني: السياسات التجارية للاتحاد الأوروبي

أصبح الاتحاد الأوروبي ساري المفعول في نوفمبر 1993، طبقاً لنصوص معاهدة ماست ريجت 1992 التي وقعتها 12 دولة بهولندا، محققاً حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء، وقابل للزيادة العضوية إذ بلغ عدد أعضائه 15 عضو سنة 1995، ثم 25 عضو سنة 2005، و 27 عضو سنة 2007 ويتوقع أن تصبح 28 عضو سنة 2013 بانضمام كرواتيا، استهدفت معاهدة ماسترخت التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء وإقامة الوحدة النقدية الكاملة على ثلاث مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 01/01/1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.

عملت الجماعة الأوروبية على إنشاء مناطق تجارية حرة لتوسيع أسواق منتجاتها وتصريف فوائدها الإنتاجية فأبرمت مؤتمر برشلونة الذي عقد أيام 28/27 نوفمبر 1995 مع دول جنوب المتوسط، وضعت فيه الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي سياسي اجتماعي ثقافي وجل الوصول إلى منطقة حرة أور و متوسطية في غضون 2010 يتم فيها إزالة مختلف القيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات (الزراعية، الصناعية) ورؤوس الأموال. كما توجه الاتحاد الأوروبي إلى القارة الآسيوية وأمريكا اللاتينية لإنشاء ترتيبات خاصة بالتكامل الاقتصادي القاري، لتعزيز التجارة الخارجية من خلال توقيع مجموعة اتفاقيات للتجارة التفضيلية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

1- السياسة التجارية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي:

إنتهج الاتحاد الأوروبي سياسة تجارية متحررة من كل القيود الجمركية والغير جمركية في تجارته البينية بغرض توحيد شروط المنافسة لدمج الأسواق لأوروبية لإحداث تنمية اقتصادية، حيث أقرت معاهدة روما السياسة التجارية البينية على النحو التالي:¹

1-1- النظام الجمركي بين دول الاتحاد الأوروبي:

نصت معاهدة روما بأحكام قاطعة على إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء خلال فترة انتقالية تمتد من أول جانفي 1958 حتى جانفي 1970، غير أن التطبيق العملي أظهر جدية الدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة فبلغت نسبة التخفيضات الجمركية 80% في أول جانفي 1966 وهي نسبة أكبر مما كان مقدر لها في المعاهدة، فقد كان التخفيض الواجب بلوغه في هذا التاريخ طبقا وحكام المعاهدة هو 60%، ثم خفض إلى 5% سنة 1967 وأعقبه تخفيض آخر بمقدار 15% سنة 1968 ما يعني إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

1-2- الإعانات والمساعدات:

تم إلغاء مختلف أشكال الدعم والإعانات التي من شأنها أن تلحق أضرار بالمبادلات البينية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتهدد المنافسة بين الشركات، وتقتصر الإعانات على ما شملته معاهدة روما لتنفيذ السياسات المشتركة وأهمها مساعدات لتشجيع التنمية الاقتصادية في مناطق يكون اقتصادها غير نام بشكل كاف ومساعدات لتشجيع تنفيذ المشاريع ذات الفائدة الأوروبية المشتركة.

1-3- إلغاء القيود الكمية داخل الاتحاد:

وهي مجموعة المعايير التي تتعلق بالمواصفات الأساسية للمنتج ومرتبطة بقواعد الصحة العامة وحماية البيئة وحماية المستهلك، وتستخدم كشرط أساسي لدخول الأسواق البينية للاتحاد الأوروبي، وألغيت بموجب نصوص معاهدة روما لإقامة السوق الأوروبية المشتركة، وفق مبدئين أساسيين هما:

- مبدأ التوافق: ويعني إيجاد مستوى متفق عليه بين أعضاء الاتحاد الأوروبي من القيود الفنية والمادية؛

- مبدأ الاعتراف المتبادل: ويقصد به قبول المعايير السائدة في الدول الأعضاء الأخرى، فلا يمكن لأي دولة عضو

منع استيراد منتج متداول بين الأعضاء حتى لو كان لا يتوافق م المعايير المحلية

إن السياسة التجارية البينية للاتحاد الأوروبي مكنت الدول الأعضاء من تحقيق قفزة اقتصادية نوعية تضاعفت فيها المبادلات التجارية والاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء فقد تضاعفت المبادلات التجارية ثلاث مرات ما بين عامي 1958 و1972 وتضاعفت تسع مرات ما بين 1968 و1992.

2- السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول الغير أعضاء:

¹ سايجي الخامسة، طويل حدة، رجال إيمان، "الاتحاد الأوروبي في ظل النظام التجاري العالمي الجديد" مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، مجلد 02، عدد 01، سنة 2019، ص 89.

إعتمد الاتحاد الأوروبي في سياسته التجارية على أدوات مختلفة في حماية منشآته من المنافسة الأجنبية، نيينها فيما يلي: 1

1-2- السياسة الجمركية الأوربية لاتحاد الأوروبي تجاه الدول الغير أعضاء:

تختلف نسب فرض الرسوم الجمركية حسب القطاع الاقتصادي للاتحاد الأوروبي حسب القطاعات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي لذا نعلمد إلى إبرازها حسب أهم القطاعات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

2-2- التعريف الجمركية والدعم في إطار السياسة الزراعية المشتركة الأوربية:

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الجماعة الاقتصادية الأوربية لذا عملت جاهدة إلى وضع سياسة زراعية مشتركة عام 1960، تطبيقا لما جاء في نص معاهدة روما لإقامة سوق مشتركة، وتقوم السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي على أساسين مهمين هما: تحديد أسعار مشتركة للمنتجات مرتفعة نسبيا (عادة أعلى من السعر الدولي)، ثم تفرض رسوم جمركية على المنتجات الزراعية المستورد من خارج الاتحاد بحيث يجعل سعر هذه المنتجات المستوردة مساو دائما للأسعار المرتفعة المقررة داخل الاتحاد الأوروبي وهو ما يسمى بـ "رسوم الاستيراد المتغيرة"، كما تتضمن السياسة الزراعية تقديم دعم زراعي مرتفع ساهم في تكوين فوائض زراعية ضخمة داخل المجموعة الأوربية توجه إلى التصدير من خلال تقديم دعم لها فقد وصلت قيمة الدعم سنة 1995 إلى 50% من قيمة الإنتاج الزراعي.

الجدول (02): حجم الدعم المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي للمنتجات الفلاحية

(الوحدة بالمليون دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجم الدعم	89	85	101	122	149	134

المصدر: محمد على محمد، " مؤشرات الدعم الزراعي - تقديرات دعم المنتج - تقديرات الدعم الكلية"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008، ص 6.

يشير الجدول إلى ضخامة المعونات التي تعمل على تكوين فوائض إنتاجية ومنح المنتجات الفلاحية ميزة تنافسية في السواق العالمية حيث بلغت قيمة الصادرات الفلاحية الأوربية 134 مليار دولار عام 2010 بفائض تجاري قدر بـ 6 مليارات يورو واحتال النيبد المرتبة الأولى بقيمة 4.6 مليار يورو ثم القمح بـ 3.4 مليار يورو.

¹ سايجي الخامسة، طويل حدة، رحال إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 90، 91.

وكانت النتيجة النهائية لهذه السياسة الزراعية المشتركة هي التضحية بمصالح المستهلكين لصالح المزارعين في الجماعة الأوروبية بصفة عامة ولصالح المزارعين الفرنسيين بصفة خاصة.

أما على الصعيد العالمي فإن الفائض الإنتاجي الزراعي مكن من زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأوروبية في الأسواق الخارجية وسبب حالة من الإغراق المستمر في الأسواق العالمية.

2-3- التعريف الجمركي للمنتجات الصناعية:

عمد الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض الرسوم الجمركية عدة مرات في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (الجات)، حيث بلغ متوسط نسب التخفيض للرسوم الجمركية في القطاع الصناعي (20% 35% 30%) إلى متوسط 4.5%.

وترتبط التعريف الجمركي للمنتجات الصناعية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على منتجات الدول الأخرى بدرجة التصنيع، فكلما زادت درجة التصنيع في هذه المنتجات كلما ارتفعت معها نسب الرسوم الجمركية والمثال التالي للرسوم الجمركية المطبقة على كل من منتجات القطن والجلد سواء كانت مواد خام أو نصف مصنعة أو تامة الصنع يوضح تصاعد التعريف الجمركي على المنتجات الصناعية.¹

الجدول (03): يوضح تصاعد التعريف الجمركي للمنتجات المصنعة (الجلد والقطن) للاتحاد الأوروبي.

البيان	القطن		الجلد
المادة الخام	0%	0%	0%
منتج نصف مصنع	7%	23%	3.7%
منتج تام الصنع	14%	29%	4.3%

المصدر: مدني لحضر، "تطور السياسة التعريفية الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي"، مذكرة ماجستير فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

إن تصاعد التعريف الجمركية وفق درجة التصنيع يهدف إلى حماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية ووضع المنتج الأجنبي المصنع أو النصف مصنع في حالة حرجة ما يدفع بالمصدرين والمنتجين التخلي عن توجيه المنتج للسوق أوروبي لتجنب الرسوم الجمركية المفروضة عليها، والتوجه إلى تصدير المواد الأولية لسهولة دخولها أسواق الاتحاد أوروبي

¹ سايجي الخامسة، طويل حدة، رحال إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 92.

ما يلحق أضرار بالمنتجات المصنعة للدول النامية، فمن جهة الرسوم الجمركية العالية ومن جهة أخرى عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية من حيث الجودة.¹

المطلب الثالث: السياسات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية نحو العالم

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية المحرك الرئيسي وراء المناداة بحرية التجارة وإلغاء كافة القيود التي تقف عائقاً أمام تدفقات التجارة بين الدول، فتم إنشاء منظمة التجارة العالمية، ليبدأ عصر العولمة، والتي تتبنى فيه دول العالم سياسة تحرير التجارة والتخفيض من تعريفات التجارة بشكل كبير، مع اتجاه نحو إلغاء سياسات حماية التجارة.

وكانت السياسة التجارية المكون الأساسي في السياسة الاقتصادية الأمريكية، وتعتمد على إنفتاح الأسواق ونشر الإصلاحات الاقتصادية الرامية نحو الانفتاح الاقتصادي على المستوى العالمي، يمكن تلخيص أهم تطورات السياسات التجارية الأمريكية في العناصر التالية:

1- تشريع الاتفاقيات التجارية المتكافئة:

إقترح هذا القانون من قبل إدارة الرئيس روزفلت في سنة 1934، بهدف التقليل من حدة أزمة الكساد العالمي حيث مكن هذا القانون بتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية.

2- تمديد قانون التجارة المتكافئة من 1955 إلى 1958:

تضمن تمديد العمل بتخفيض الرسوم الجمركية وفي سنة 1958 منح الكونغرس للرئيس الأمريكي سلطة تقلص إعفاءات جمركية حتى 20% .

3- قانون الإصلاح التجاري لعام 1974:

تمت مفاوضات جولة طوكيو من إتفاقية الجات (1975-1979) في إطار هذا القانون وتمخض عنها تخفيض الرسوم الجمركية بمتوسط 35% على مراحل من 1980 إلى 1988، وقدم هذا القانون نظام التفضيلات المعمم لصالح الدول النامية، بحيث يضمن دخول صادرات الدول النامية بدون رسوم جمركية.

4- قانون التجارة التنافسية لعام 1988:

يتضمن إجراءات تحرير وتقييد في نفس الوقت. ففي جانب التحرير، منح القانون الإدارة سلطة المشاركة في جولة أورجواي من أجل تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50% ومن جانب التقييد فإن المادة 301 تطلب من الحكومة

¹ المرجع نفسه، ص 93.

إعلان قائمة بأسماء الدول التي تطبق إجراءات غير عادلة في تجارتها مع الولايات المتحدة أو التي تسمح بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية الأمريكية كما خصص هذا القانون 5.2 مليار دولار لإنعاش الصادرات الزراعية.

5- العلاقات الإقليمية والثنائية:

تحولت سياسة الولايات المتحدة إلى مدخل ثلاثي يتضمن العلاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف ويرجع انضمام الولايات المتحدة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا إلى سنة 1992 بهدف استفادتها من اليد العاملة الرخيصة في المكسيك واتساع السوق الكندية بالإضافة إلى الانضمام لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي والذي تعتبر الصين عضو فيه، وقد إتسمت السياسة التجارية بين الحرية والحماية في حين إنها تسعى للتوصل إلى اتفاقيات تجارية، نجد أنها من وارداتها من بعض السلع الصينية، وفي عام 2002 منح الكونجرس إدارة بوش سلطة التفاوض في العديد من الاتفاقيات الثنائية.¹

6- توجهات الحماية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية:

بعد أن كانت السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على إنفتاح الأسواق ونشر الإصلاحات الاقتصادية الرامية نحو الانفتاح الاقتصادي على المستوى العالمي، نادي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب برؤية تجارية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتمد على الحدود القومية، كفكرة ورؤية جديدة للأمريكيين، والنظر إلى الداخل الأمريكي أكثر من أي رئيس جاء قبله في العصر الحديث، كما كانت معارضة اتفاقيات التجارة الحرة والانسحاب منها من أحد البنود الرئيسية التي كانت في برنامج ترامب الانتخابي، وإستمر متمسكا بها بعد تقلده لمنصب الرئاسة فضلا عن رفع دعاوى تجارية ضد الصين، والانسحاب من إتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادي والتي يري ترامب أن لها تأثيرا سلبيا كبيرا على الاقتصاد الأمريكي.

كما كان قد خصص مبدأ أساسيا في البرنامج الانتخابي الخاص به، والمرتبط بإصلاح العجز التجاري، وخصوصا العجز التجاري الكبير مع الصين والمكسيك وألمانيا وغيرها من الدول وأكد على عبارة (إننا يجب أن نبدأ بالفوز). واتجه ترامب نحو إستخدام التعريفات التجارية، كوسيلة للحد من الواردات من الصين والمكسيك، وكورقة مساومة لتحقيق أفضل الصفقات، وأفرد لهما جانبا كبيرا في برنامجه الاقتصادي، ونادى بضرورة رفع دعاوى جديدة لمنظمة التجارة العالمي ضد الصين بسبب دعمها لصناعة الصلب وتطبيق سياسات التمييز ضد شركات التكنولوجيا الأمريكية، بالإضافة إلى خفض نسبة العمالة بها ويسعى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نحو الاتجاه نحو تحسين المؤشرات الاقتصادية وإعادة هيكلة الديون الأمريكية في الخارج، وإعادة التفاوض بشأن الاقتصاد الأمريكي، وخصوصا الاتفاقات التجارية.²

¹ جورج كلارك وآخرون، "موجز في الاقتصاد الأمريكي"، مكتب الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، 2002، ص 22.

² خالد عبد الوهاب الباجوري، "تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي"، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، سنة 2018، ص 12.

المبحث الثالث: الصراع التجاري بين أقطاب النظام التجاري الدولي

لم تكن الحروب التجارية وليدة الظروف العالمية الحالية، ولكن برزت منذ السبعينيات من القرن الماضي بشكل واضح، كما كانت سبقتها حروب تجارية بين فرنسا وإيطاليا في الفترة 1986-1988، وكذلك بين فرنسا وسويسرا في الفترة 1982-1985 وبين ألمانيا وروسيا في الفترة 1983-1984، وكذلك الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في الستينيات. وقد تعرض الاقتصاد العالمي لعدد من الاضطرابات الشديدة، والتي بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد الثمانينيات في القرن الماضي، وكان من أهم مظاهرها ارتفاع أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق، وتقلبات أسعار العمالة الرئيسية، وارتفاع معدل التضخم، وتفجر مشكلة المديونية سنة 1982 وانتشار موجة الكساد والتضخم التي أصابت الاقتصاد العالمي منذ أوائل السبعينيات، وظهور إختلالات شديدة في موازين المدفوعات، وتراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في مواجهة اليابان ودول النمور الآسيوية الأربعة (كوريا في الجنوبية، هونج كونج، تايوان وسنغافورة)، والتي تعاضمت أهميتها النسبية وخصوصا الصناعات التكنولوجية.

المطلب الأول: المبادلات التجارية الأمريكية الصينية:

إرتفعت التجارة بين الولايات المتحدة والصين بسرعة بعد أن أعادت الدولتان إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في يناير 1979، ووقعتا اتفاقية تجارية ثنائية في يوليو 1979، والتي تضمنت مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" (MFN)، ابتداءً من سنة 1980. وفي تلك السنة (التي كانت بعد فترة وجيزة من بدء الإصلاحات الاقتصادية في الصين) بلغ إجمالي التجارة بين الولايات المتحدة والصين (الصادرات والواردات) حوالي 4 مليارات دولار. وقد احتلت الصين المركز 24 بين أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، واعتبرت سوق التصدير رقم 16، وأكبر مصدر للواردات. وفي سنة 2017، بلغ إجمالي التجارة السلعية الأمريكية مع الصين 636 مليار دولار، مما يجعل الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة.¹

الجدول (04): التجارة السلعية الأمريكية مع الصين خلال الفترة الزمنية 1980 – 2017

(الوحدة بالمليار دولار)

السنة	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	الميزان التجاري الأمريكي
1980	3,8	1,1	2,7
1990	4,8	15,2	-10,4
2000	16,3	110,1	-83,8
2010	91,9	365	-273

¹ خالد عبد الوهاب الباجوري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

-295,3	399,4	104,1	2011
-315,1	425,6	110,5	2012
-318,7	440,4	121,7	2013
-344,8	468,5	123,7	2014
-367,3	483,2	115,9	2015
-347	462,6	115,6	2016
375,5	505,6	130,4	2017

Source: U.S. International Trade Commission (USITC) Data Web.

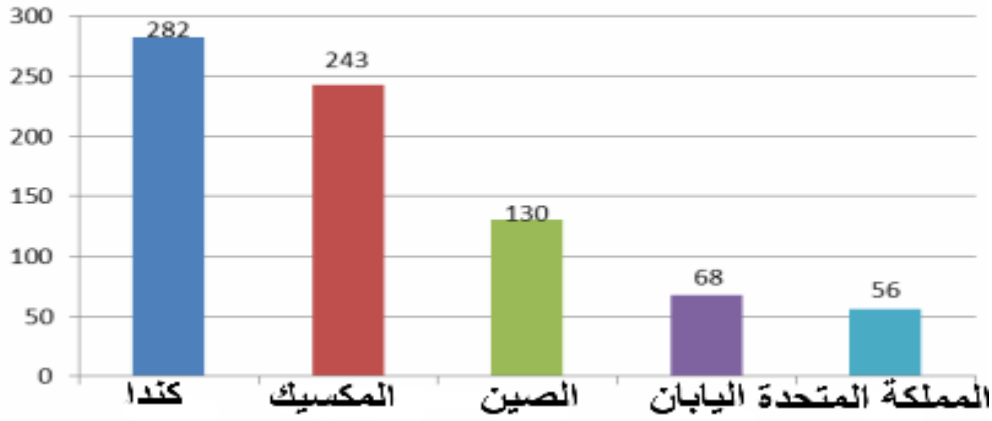
أولاً: الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين:

بلغت الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين في سنة 2017 ما قيمته 115.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة 12.8٪ عن العام السابق، وكانت الصين ثالث أكبر سوق لصادرات البضائع الأمريكية بعد كندا والمكسيك (انظر الشكل 1)، إلى جانب أن الصين هي ثاني أكبر سوق للصادرات الزراعية في الولايات المتحدة في عام 2017، حيث بلغت 19.6 مليار دولار، 63 ٪ منها تتكون من فول الصويا. ومن سنة 2000 إلى سنة 2017، ارتفعت حصة إجمالي الصادرات السلعية الأمريكية المتجهة إلى الصين من 2.1 ٪ إلى 8.4 ٪.

وجدير بالذكر أن أكبر خمس منتجات أمريكية تم تصديرها إلى الصين في عام 2017 كانت منتجات مرتبطة بالفضاء (بشكل رئيسي الطائرات المدنية وقطع الغيار)؛ البذور الزيتية والحبوب أساساً فول الصويا؛ السيارات؛ أشباه الموصلات والمكونات الإلكترونية؛ والنفائيات والخردة. وفي الفترة من عام 2002 إلى عام 2017، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين بنسبة 491٪، وهو معدل أسرع من معدل نمو صادرات الولايات المتحدة إلى أي من أسواق التصدير العشرة الأولى في عام 2017.

شكل رقم (07): أكبر خمس أسواق تصدير للسلع الأمريكية في سنة 2017

(الوحدة بمليار دولار)



المصدر: خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص18.

يضاف إلى ما سبق فإن هناك خمس منتجات أمريكية أخرى تم تصديرها إلى الصين في سنة 2017 كانت منتجات مرتبطة بالفضاء (بشكل رئيسي الطائرات المدنية وقطع الغيار)، البذور الزيتية والحبوب (أساساً فول الصويا) السيارات، أشباه الموصلات والمكونات الالكترونية، والنفائات والخردة. وفي الفترة من عام 2002 إلى سنة 2017 ارتفعت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين بنسبة 491%، وهو معدل أسرع من معدل نمو صادرات الولايات المتحدة إلى أي من أسواق التصدير العشرة الأولى في عام 2017.¹

¹ خالد عبد الوهاب الباجوري، مرجع سبق ذكره، ص 13.

جدول رقم (05): أسواق تصدير البضائع الأمريكية الرئيسية

(الوحدة بالمليار دولار، ونسبة مئوية)

الدولة	2002	2017	التغير النسبي 2002-2017
كندا	161	282	75,70%
المكسيك	8	243	149,10%
الصين	22	130	491,20%
اليابان	51	68	31,60%
المملكة المتحدة	33	56	69,40%
ألمانيا	27	53	100,90%
كوريا	23	48	113,70%
هولندا	18	42	130,30%
هون كونغ	13	40	217,40%
البرازيل	12	37	198,80%
المجموع	693	1547	123,10%

Source: USITC DataWeb and Global Trade Atlas.

يزعم العديد من المحللين الاقتصاديين أن الصين قد تثبت أنها ستكون أكثر الأسواق أهمية لصادرات الولايات المتحدة في المستقبل، كما أنها تعتبر واحدة من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، ومن المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي في السنوات القادمة، شريطة أن ينفذ إصلاحات اقتصادية شاملة جديدة. كما أن اتجاه الصين نحو تحديث بنيتها التحتية وإعادة توازن الاقتصاد وتحديث الصناعات، وتعزيز قطاع الخدمات، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من شأنها أن تولد طلباً جديداً كبيراً على السلع والخدمات الأجنبية.¹

وقد أدى النمو الاقتصادي إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين الصينيين بشكل كبير، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية على طول الساحل الشرقي للصين. بالإضافة إلى ذلك، فإن إحتياجات الصين من العملات الأجنبية (3.1 تريليون دولار أمريكي حتى ديسمبر 2017) وعدد سكانها الهائل (1.39 مليار نسمة) تجعلها سوقاً ضخمة محتملة. وهذا يرجع بشكل واضح من قراءة بعض المؤشرات والبحث في الدراسات التي تناولت ذلك:

¹ خالد عبد الوهاب الباجوري، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- من خلال دراسة أجرتها جامعة أوكسفورد للاقتصاد أمريكي والصيني في عام 2015، وأكدت أن التدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر دعمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في خلق 2.6 مليون وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية وساهمت بنحو 216 مليار دولار، وتوقعت الدراسة كذلك أن تنمو صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات إلى الصين من 165 مليار دولار في عام 2015 إلى أكثر من 520 مليار دولار بحلول سنة 2030.

- في عام 2016، بلغ إجمالي عدد الزوار الصينيين إلى الولايات المتحدة 3 مليون نسمة (بزيادة 15.4 % مقارنة بالعام السابق)، مما جعل الصين خامس أكبر مصدر للزوار الأجانب للولايات المتحدة، كما أنفق الزوار الصينيون 33 مليار دولار في الولايات المتحدة (بما في ذلك التعليم)، والذي كان أكبر مصدر لإنفاق الزوار في الولايات المتحدة. وتفيد وزارة التجارة الأمريكية أنه بحلول عام 2021، سيبلغ إجمالي عدد الزوار الصينيين إلى الولايات المتحدة 5.7 مليون نسمة.

- الصين لديها أكبر شبكة للهاتف المحمول في العالم مع 1.36 مليار مشترك للهاتف المحمول وأكبر عدد من مستخدمي الإنترنت بحوالي 751 مليون، وذلك اعتباراً من 2017، كما بلغ إجمالي مبيعات الصين عبر الإنترنت في عام 2016 حوالي 752 مليار دولار (أي أكثر من الولايات المتحدة والتي تقف عند مستوى 369 مليار دولار).

- قامت شركة بوينغ بتسليم 202 طائرة إلى الصين في سنة 2017 (26 % من إجمالي الشحنات العالمية)، مما يجعلها أكبر سوق لشركة بوينغ خارج الولايات المتحدة. وتتوقع بوينغ أن الصين ستحتاج خلال العشرين سنة القادمة (2017 - 2036) إلى 7240 طائرة جديدة تقدر قيمتها بنحو 1.1 تريليون دولار، وستكون أكبر عميل للطائرات التجارية في بوينغ خارج الولايات المتحدة.

- ذكرت جنرال موتورز أنها باعت المزيد من السيارات والشاحنات في الصين منها في الولايات المتحدة كل عام من عام 2010 إلى 2017، حيث بلغت 3.9 مليون سيارة، مقارنة ب 3 مليون في الولايات المتحدة. وبلغت إيرادات الأسهم من عمليات المشاريع المشتركة لشركة جنرال موتورز في الصين 2 مليار دولار في عام 2016. وشكلت مبيعات سيارات جنرال موتورز إلى الصين 38.7 % من إجماليها العالمي. وتتوقع جنرال موتورز أن تزداد سوق السيارات الصينية بمقدار 5 ملايين وحدة أو أكثر بحلول عام 2020، وبلغت صادرات السيارات إلى الصين 8.3 مليار دولار في عام 2016، مما يجعلها ثاني أكبر سوق لتصدير السيارات الأمريكية بعد كندا.¹

ثانياً: الواردات الأمريكية من السلع الرئيسية من الصين:

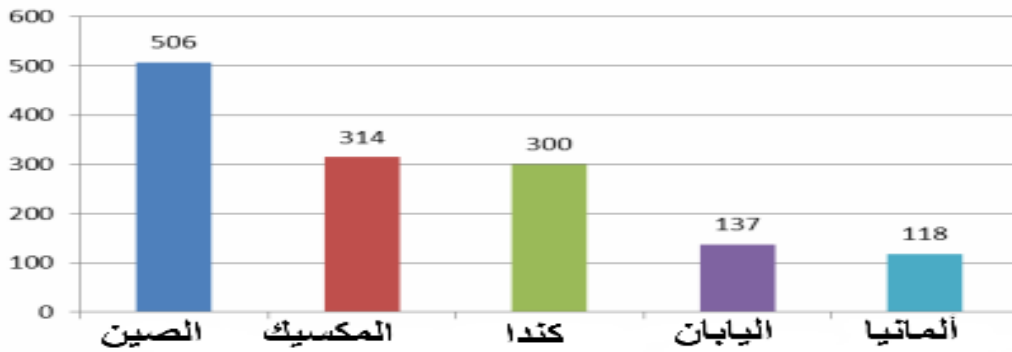
كانت الصين أكبر مصدر للواردات السلعية الأمريكية في عام 2017، حيث بلغت 506 مليار دولار أمريكي بزيادة 9.3% عن العام السابق. وارتفعت حصة الصين من إجمالي واردات البضائع الأمريكية من 8.2% في

¹ خالد عبد الوهاب الباجوري، مرجع سبق ذكره، ص 16.

عام 2000 إلى 21.6% في عام 2017. وقد ارتفعت أهمية الصين كمصدر للواردات الأمريكية بشكل حاد، من المركز الثامن في عام 1990، إلى المركز الرابع في عام 2000، إلى المركز الثاني في 2004 - 2006، وللمركز الأول في 2007 حتى الآن (انظر الشكل 08). وكانت أكبر خمس واردات أمريكية من الصين في عام 2017 هي (1) معدات اتصالات، (2) أجهزة الكمبيوتر، (3) سلع مصنعة متنوعة مثل الألعاب، (4) الملابس، و(5) أشباه الموصلات وغيرها من المكونات الإلكترونية. كما أن الصين رابع أكبر مصدر للواردات الزراعية الأمريكية في عام 2017 بقيمة 4.5 مليار دولار.

شكل رقم (08): الخمس دول الكبار للواردات الأمريكية من السلع عام 2017.

(الوحدة بالمليار دولار)



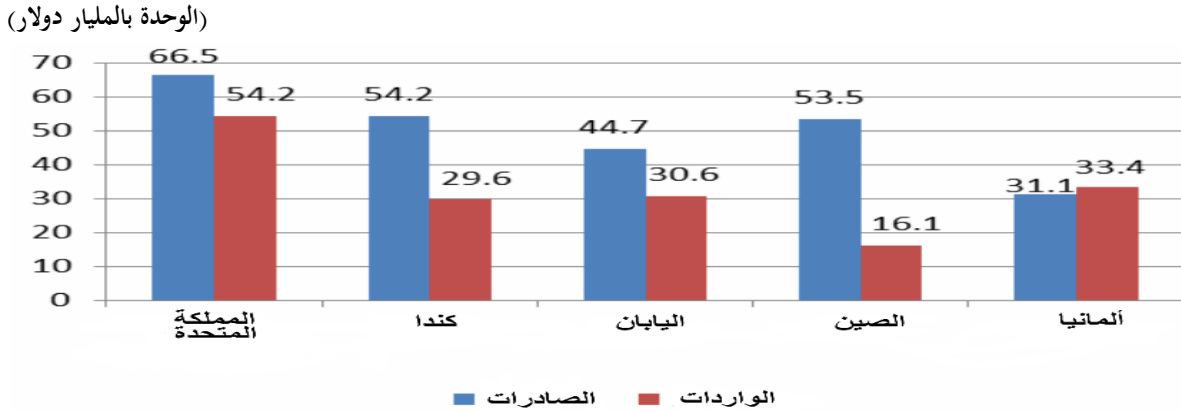
المصدر: خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص 20.

ثالثا: التجارة في الخدمات

تعتبر الصين شريك تجاري رئيسي للولايات المتحدة في الخدمات. ففي سنة 2016، كانت الصين رابع أكبر شريك تجاري للخدمات بحوالي 69.6 مليار دولار، وثالث أكبر سوق لصادرات الخدمات بقيمة 53.5 مليار دولار وأحد أكبر مصدر لواردات الخدمات عند 16.1 مليار دولار (أنظر الشكل 09). وتدير الولايات المتحدة فائضا تجاريا بقيمة 37.3 مليار دولار مع الصين، وهو أكبر فائض في الخدمات من أي شريك تجاري آخر للولايات المتحدة.¹

¹ خالد عبد الوهاب الباجوري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

شكل رقم (09): الشركاء الرئيسيون للخدمات التجارية الأمريكية في عام 2016.



المصدر: خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص 19

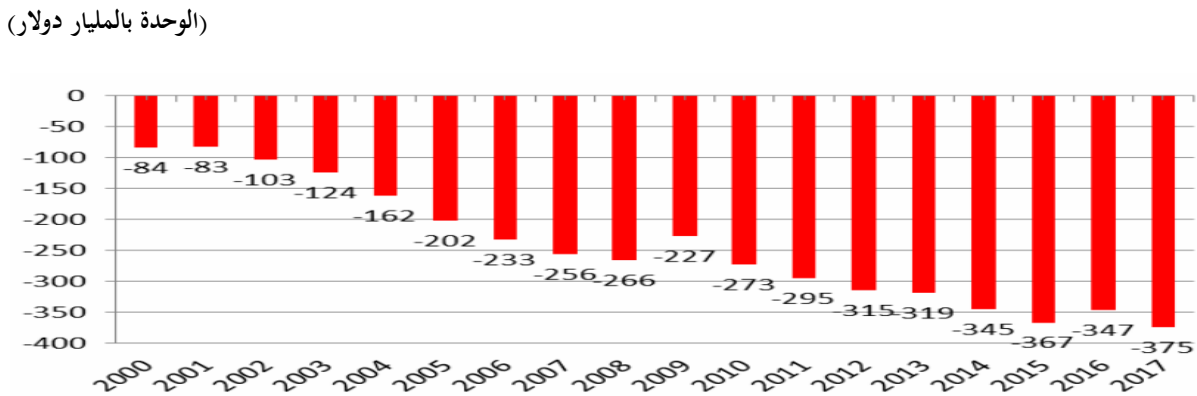
المطلب الثاني: ملامح الصراع التجاري العالمي

يعتبر حجم عجز تجارة السلع في الولايات المتحدة مع الصين، والذي ارتفع من 10 مليار دولار في عام 1990 إلى 367 مليار دولار في عام 2015. وقد انخفض العجز إلى 347 مليار دولار في عام 2016، لكنه ارتفع مجدداً إلى 375 مليار دولار في عام 2017 من بين أهم أسباب الصراع التجاري العالمي

أولاً: العجز التجاري السلعي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين

يمثل الشكل الموالي وضع الميزان التجاري السلعي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين: 2000-2016

شكل رقم (10): الميزان التجاري السلعي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين: 2000-2016

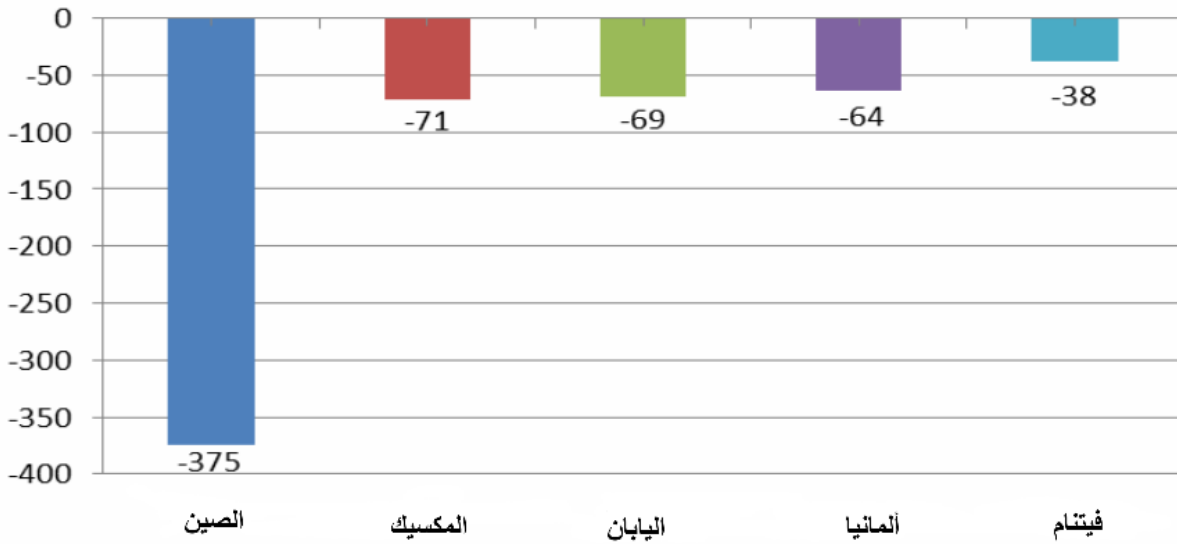


المصدر: خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص 20.

عرفت السنوات القليلة الماضية، إرتفاع العجز التجاري السلعي للولايات المتحدة مع الصين أكبر بكثير من أي شريك تجاري آخر للولايات المتحدة (أنظر الشكل 11). ويؤكد بعض المحللين أن العجز الكبير في تجارة السلع الأمريكية مع الصين يشير إلى أن العلاقة التجارية غير متوازنة إلى حد ما، وغير عادلة، ومدمرة للاقتصاد الأمريكي. ويجادل آخرون بأن مثل هذا العجز يعكس إلى حد كبير التحولات في الإنتاج العالمي وظهور سلاسل توريد واسعة ومعقدة، حيث غالب ما تكون الصين هي نقطة التجميع النهائية للشركات متعددة الجنسيات الموجهة نحو التصدير التي تصدر السلع من بلدان متعددة.¹

شكل رقم (11): أكبر خمس دول لدى الولايات المتحدة عجز تجارى سلعي معها في عام 2016

(الوحدة بالمليار دولار)



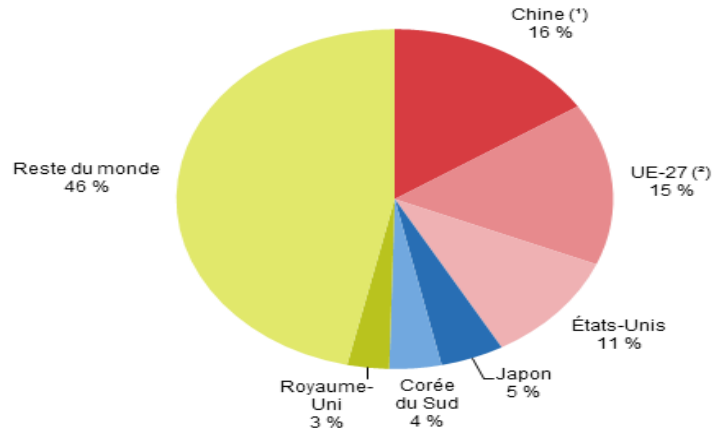
المصدر: خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص 20.

ثانيا: تجارة الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين

يوضح الشكل الموالي أهم الشركاء التجاريين للصادرات السلعية للاتحاد الأوروبي حيث نلاحظ من الدائرة النسبية السابقة بان الولايات المتحدة الأمريكية ظلت الوجهة الأولى للسلع المصدرة من طرف الاتحاد الأوروبي بحصة قدرت بـ 18% تليها المملكة المتحدة كثاني أهم وجهة للصادرات بنسبة 15% ثم الصين بنسبة 9% وباقي دول العالم بنسبة 41%.

¹ خالد عبد الوهاب الباجوري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الشكل رقم (12): دائرة نسبية لأهم الشركاء التجاريين للمصادرات السلعية للاتحاد الاوروبي



Source: <https://ec.europa.eu/eurostat/statistics> 22/07/2020

يوضح الشكل التالي أهم الشركاء التجاريين للواردات الاتحاد الاوروبي لسنة 2019 حيث نلاحظ بان الصين أهم مصدر للاتحاد الأوروبي بنسبة 19% تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12% ثم المملكة المتحدة بنسبة 10% ثم روسيا بنسبة 7%

خلاصة الفصل:

عرف النظام التجاري الدولي إلى جانب التغيرات التقليدية المشار إليها في مضمون الفصل الأول والمتمثلة في التحولات التدريجية نحو تخفيض الرسوم الجمركية وتشجيع المبادلات التجارية العالمية، تحولات حديثة تمثلت في الاتجاه نحو سياسات تجارية أكثر حمائية كرد فعل ناتج عن تصاعد الحروب التجارية بين أقطاب النظام التجاري العالمي وكذا ظهور ما يعرف بالتكتلات التجارية بين الدول لمواجهة خطر السياسات التجارية الفردية التي أصبحت تنتهجها الدول ذات المبادلات التجارية الضخمة مع العالم الخارجي الولايات المتحدة الأمريكية والتي من شأنها التأثير السلبي على هيكل التجارة الخارجية للدول النامية والناشئة وهو ما سنحول التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

استراتيجية السياسة التجارية في الجزائر في ظل تطورات
النظام التجاري الدولي

تمهيد

يشهد النظام التجاري العالمي اليوم حالة من لا استقرار وعدم الثبات في السياسات التجارية كنتيجة لتصاعد الاحتكاكات التجارية بين أقطاب التجارة العالمية، بحيث عمدت هذه القوى التجارية إلى فرض سياساتها على الدول الأخرى فضلا عن عدم التزامها بمبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف والتوجه نحو عقد الاتفاقيات الثنائية بما يتناسب مع مصالحها وأهدافها القومية بالاستناد إلى وزنها التجاري وتحكمها في جزء هام من المبادلات العالمية، بالإضافة إلى امتلاكها لأدوات السيطرة على قرارات المنظمات التجارية العالمية.

سنحاول في هذا الفصل من خلال العوامل السابقة الذكر والتي يشهدها نظام التجارة العالمي، أن نحدد اتجاه السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحولات التجارية نحو سياسات أكثر حماية بالإضافة إلى الاتجاه التدريجي لتغيير وانتقال موازين القوى من الغرب إلى الشرق، وفق ما تقتضيه المصلحة الاقتصادية للجزائر وما يتناسب مع الخطط التنموية المسطرة.

يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

المبحث الأول: تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر؛

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر؛

المبحث الثالث: معالم السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحولات التجارية العالمية.

المبحث الأول: مراحل تطور السياسة التجارية في الجزائر.

تلعب السياسة التجارية دورا هاما في التنمية الاقتصادية، فالواردات تساهم بشكل أساسي في توفير الاحتياجات الضرورية للاقتصاد الوطني، أما الصادرات فتعمل على توفير احتياجات الدولة من النقد الأجنبي الضروري لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وعليه فإن عملية تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات في الدولة يجب أن تكون ضمن سياسة تجارية إستراتيجية تراعي احتياجات الدولة. مرت السياسة التجارية في الجزائر بعدة إصلاحات نوجزها فيما يلي :

المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1969)

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه الاقتصاد الفرنسي في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما دفع متخذي القرار إلى اعتماد صيغة من القوانين والمراسيم تحاول من خلالها تنظيم الصادرات والواردات معتمدة على مبدأ الرقابة ومن أجل تحقيق هذه الرقابة، عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها:¹

1- الرقابة على الصرف:

حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرارا في سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني، والتي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة.

2- الرسوم الجمركية:

تم في هذا المجال استحداث معدلات جديدة وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيعا لصناعات التحويلية.

3- نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء:

عملت الحكومة الجزائرية على فرض نظام الحصص وإنشاء التجمعات المهيمنة للشراء استنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية، وكان الهدف من هذا الإجراء:

- إعادة توجيه الواردات؛

- كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة؛

¹ مصراوي منيرة، "تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة"، مذكرة دكتوراه تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016/2017، ص124

- حماية الانتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري فيظل احتياطيا صرف قليلة.

رغم هذه الإجراءات الحمائية، إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت متذبذبة بين الفائض والعجز. عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري سنة 1965 بقيمة 167 مليون دج، ويعود هذا العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات، وأكبر عجز في هذه المرحلة كان في سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج، ويعود هذا أساسا إلى الزيادة في الواردات بشكل ملموس.¹

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة لتجارة الخارجية

أعلنت السلطات الجزائرية عن الاحتكار في سنة 1971، واكتفت بإصدار أوامر متفرقة بخصوص إنشاء مؤسسات عمومية لها صلاحية احتكار المبادلات التجارية ولم تشهد هذه الفترة إصدار تشريعات ثابتة مؤطرة للتجارة الخارجية، بل تم مواصلة العمل بآليات الرقابة رغم إعلان الاحتكار، وكانت أهم أهداف تلك الممارسة هو تنويع المنتجات وتنويع المصادر والمناطق الجغرافية للمبادلات التجارية، والتحكم في قوة المفاوضات الدولية، في سنة 1978 تم الحسم في قانون ضابط لعملية لاحتكار وذلك إثر إصدار القانون رقم 02/78 المؤرخ في 01/02/1978 الذي من خلاله أصبحت التجارة الخارجية حكرا على 11 الدولة وكان القانون 02/78 يهدف أساسا إلى إزالة التناقضات الهيكلية للاحتكار والتي نتجت عن ممارسات المرحلة السابقة ومع صدور القانون 29/88 تم إعطاء انطلاقة جديدة للنظام التجاري الجزائري وتنظيم ممارسة الاحتكار في إطار برنامج شامل للتجارة الخارجية بمنح امتيازات للمؤسسات عمومية اقتصادية حيث أصبح نظام الاحتكار حينها يمارس من خلال آليتين هما آلية التخطيط في المبادلات الخارجية للسلع والخدمات وآلية ممارسة الدولة للاحتكار التجارية الخارجية عن طريق الامتياز حسب نص المادة 33 من قانون 01/88.²

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية ابتداء من 1986

بعد الأزمة البترولية التي عرفتها الأسواق العالمية سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي وأيضا زادت عبئ المديونية الخارجية، وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر على إصلاح قطاع التجارة الخارجية، حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي، لذلك مرت سياسة التجارة الخارجية بعد سنة 1986 بفترتين زمنييتين:

¹ مصراوي منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² أولاد زاوي عبد الرحمان، حريش ناجي، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث لاقتصادي، الجزائر، العدد السابع، 2017، ص 94

أولاً: فترة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994:

إن عملية التحرير بدأت مع صدور المرسوم رقم 91-37 المؤرخ في فيفري 1991، ويرتبط أساساً برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مداخيل من العملة الصعبة. فنظراً للفوضى التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية بسبب الاجراء الغير مدروس في تقديم تراخيص الاستيراد، عمدت هذه الاخيرة إلى ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، من خلال إصدارها للتعليمات الحكومية التي تحمل رقم 625 في 18 أوت 1992، حيث كان الهدف منها حماية المنتج الوطني من أهم النتائج التي ميزت العودة إلى الرقابة على التجارة الخارجية، هو الفائض في المديونية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات حيث بلغت المديونية 38.28 مليار دولار سنة 1990 وانخفضت إلى 27.88 مليار دولار سنة 1991، ثم انخفضت إلى 26.68 مليار دولار، إلى 25.72 مليار دولار عام 1993.¹

ثانياً: مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994

لقد حاولت الجزائر تفادي إعادة جدولة ديونها، ونظراً لارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى 29.49 مليار دولار عام 1994، اضطرت بعد تردد طويل إلى إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي احتوى على برنامجين، يتعلق الأول بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، الذي ساعد على استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، أما البرنامج الثاني فقد تعلق التعديل الهيكلي الذي مهد الطريق للجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق والاندماج الاقتصادي العالمي تضمن هذا الاتفاق شرط تحرير التجارة الخارجية، من أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار كان:²

تحرير الأسعار، تغيير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير، وتخفيض قيمة العملة الوطنية في إطار تحقيق هذا الشرط صدرت أيضاً التعليمات الحكومية رقم 94-13 المؤرخة في 12 أبريل 1994، التي ألغت التعليمات السابقة رقم 625.

سمحت هذه التعليمات القيام باستيراد البضائع دون أي قيود إدارية أو كمية، بحيث تم تحرير جميع عمليات الاستيراد باستثناء مجموعة من السلع الحيوية، التي كانت تخضع مؤقتاً لمعايير مهنية. في هذا الإطار تم إعفاء الواردات من السلع الرأس مالية التي تقل قيمتها عن نص مليون دولار من شرط الحصول على تمويل لا يقل أجله عن ثلاثة سنوات، حيث كان ذلك ابتداءً من 01 جانفي 1995 كما تم إلغاء القيود المفروضة على الصرف تخفيض التعريفات

¹ مصراوي منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 126.

² المرجع نفسه، ص 126.

الجمركية من 60% سنة 1996 إلى 45% سنة 1997، ثم إلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير وإبقائها فقط على بعض المعاملات التجارية.¹

عرفت السياسة التجارية في الجزائر العديد من التغيرات في الهيكل المؤسساتي وكذا في تطور الأدوات بحيث كان التعديل يتم في كل مرة ليواكب التطورات الظرفية، ولو بغض النظر عن بعض الآثار السلبية أحيانا بحيث لم تكن السياسات التجارية في الجزائر ترسم في إطار إستراتيجية تجارية تراعي التغيرات المستقبلية وكذا المتغيرات الداخلية للاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

عرفت التجارة الخارجية للجزائر هيمنة مطلقة للصادرات النفطية، في حين لا تزال الصادرات خارج قطاع المحروقات تسجل نسب متدنية من هيكل التجارة الخارجية للجزائر.

تحتل تجارة المحروقات في الجزائر على العموم حصة الأسد من عائدات مداخيل العملة الصعبة بما يقارب نسبة 94% من إجمالي المداخيل، لكن منذ انخفاض أسعار البترول سنة 2014 سجلت التجارة الخارجية للجزائر في الخمس سنوات الأخيرة عجزا في الميزان التجاري بالإضافة إلى عدم القدرة على التحكم في حجم الواردات التي تلتهم احتياطي العملة الصعبة بشكل متواصل منذ سنة 2014، إذ انخفض من 114 مليون دولار سنة 2014 إلى 79.8 مليون دولار في نهاية سنة 2018.²

تساهم الفلاحة بما يقارب 12% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظيف حوالي 10% من التعداد السكاني النشط. يعتبر كل من القمح، الشوفان (الذرة)، الحمضيات، الزيتون ومشتقاته، التبغ والتمر أهم المنتجات الزراعية التي تساهم في التجارة الخارجية لمنتجات الزراعة.³

حاليا تمثل الصناعة نسبة 38% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف حوالي 31% من التعداد السكاني النشط ونجد بأن الصناعات الغذائية، الأقمشة، المنتجات الكيماوية، مواد البناء هي أهم الأنشطة الرئيسية لقطاع الصناعة، من حين سجل قطاع الصناعة الصيدلانية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة مقارنة بما كان عليه، كما سجلت بعض

¹ المرجع نفسه، ص 127.

² Département Federal Des Affaires Etrangères DFAE, RAPPORT ECONOMIQUE ALGERIE 2018, SUISSE Date de la dernière mise à jour 31.07.2019, Page 2.

³ IBDEM

الأنشطة المستهدفة من طرف الحكومة كصناعة الإسمنت وصناعة السيارات بعض الصعوبات والعوائق بسبب السياسات الحكومية المركزية والانفرادية.¹

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري

يرتبط الميزان التجاري الجزائري ارتباطاً وثيقاً ومباشراً مع عوائد الصادرات البترولية وهو ما جعله يعاني لسنوات عديدة من عجز تجاري متواصل بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الطاقوية بالإضافة إلى ضعف مردود أنواع الصادرات الأخرى.

يمثل الجدول الموالي تطور صادرات وواردات الجزائر بالإضافة إلى تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019.

الجدول رقم (06) تطور الميزان التجاري الجزائري من سنة 2014 إلى 2019.

(الوحدة مليون دولار)

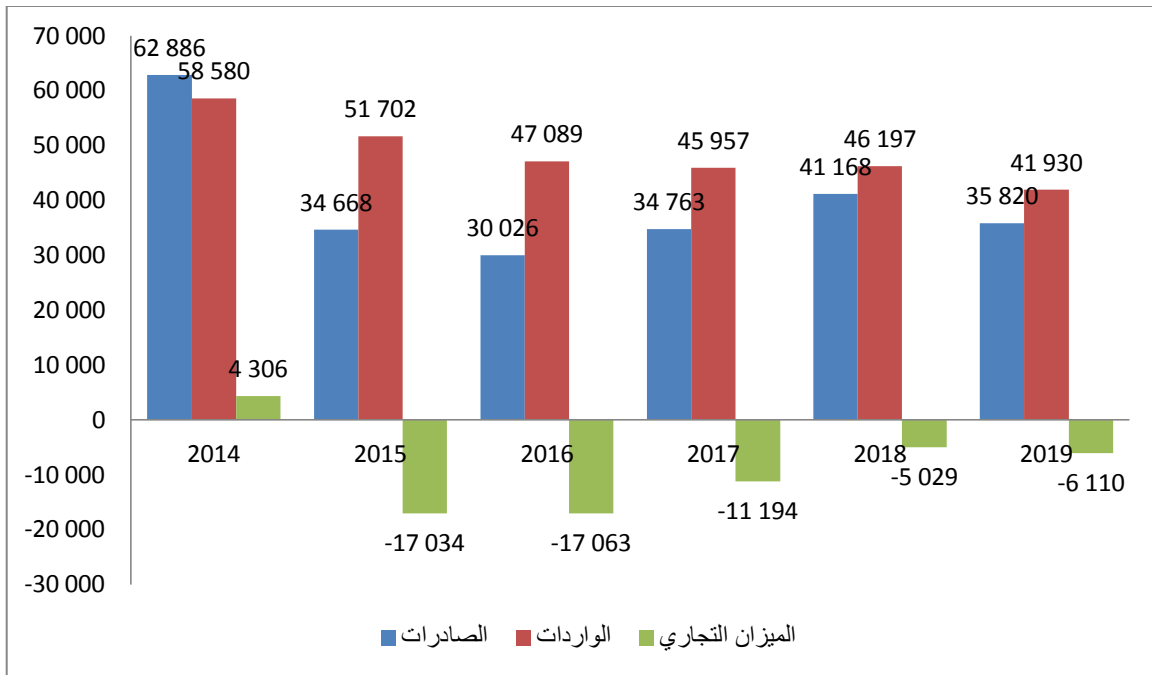
السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2014	62.886	58.580	4.306
2015	34.668	51.702	-17.034
2016	30.026	47.089	-17.063
2017	34.763	45.957	-11.194
2018	41.168	46.197	-5.029
2019	35.820	41.930	-6.110

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير احصائيات التجارة الخارجية للجزائر الصادر عن المديرية العامة للجمارك سنة 2019، ص 14. حيث نلاحظ من الجدول السابق بأن الميزان التجاري الجزائري يسجل مستويات عجز متتالية منذ سنة 2014، في حين عرفت كل من سنة 2018 وسنة 2019 انخفاض العجز بمستويات محسوسة مقارنة بالسنوات السابقة حيث انخفض العجز من حوالي 17 مليار دولار سنة 2016 إلى غاية 6 مليار دولار سنة 2019.

¹ IBID, Page 3

الشكل رقم (13): أعمدة بيانية توضح تطور الميزان التجاري الجزائري من سنة 2014 إلى سنة 2019.

(الوحدة مليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات الجدول السابق.

يمثل الشكل السابق أعمدة بيانية توضح تطور الصادرات والواردات الجزائرية بالإضافة إلى تطور رصيد الميزان التجاري، منذ بداية الأزمة البترولية سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 حيث نلاحظ بأن الميزان التجاري يحقق عجز متواصل منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2019، حيث أثرت الأزمة البترولية بشكل كبير على توازن الميزان التجاري بسبب انخفاض عوائد الصادرات النفطية وكذا انخفاض قيمة الدينار الجزائري، ويقابله أيضا توجه الجزائر إلى تقليص حجم الانتاج بهدف محاولة رفع الاسعار.

عرفت كل من سنة 2017 و2018 على التوالي انخفاض العجز في الميزان التجاري بشكل ملحوظ بسبب توجه الحكومة نحو ضبط الواردات باتخاذ جملة من الاجراءات التجارية كحظر استيراد بعض المنتجات الاستهلاكية ودعم بعض المنتجات المحلية مما أدى إلى تقليص فاتورة الاستيراد.

يمكن القول بأن الميزان التجاري الجزائري يعاني من الاختلالات هيكلية فادحة في تركيبته السلعية والخدمية وذلك عند النظر إليه بعمق ومن جوانب مختلفة، فهو غير قادر على تحمل الصدمات الخارجية بسبب اعتماده على الصادرات البترولية بشكل كبير، مما يجعله محاصر بين آثار انخفاض أسعار الصرف (الدولار بشكل أساسي باعتبارها مرجعية للتبادل التجاري الدولي) وتقلبات أسعار البترول بحيث يصعب التحكم في هذه المتغيرات كونها خارج إطار السيطرة المحلية وتحتاج لوزن تجاري كبير ودرجة قرب أكبر من كواليس اتخاذ القرار الاقتصادي لذلك فإن استقرار الميزان التجاري السلعي عند مستويات فائض مريحة مرهون، بدرجة تنوع الصادرات وحجمها مقارنة بحجم الصادرات النفطية.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية

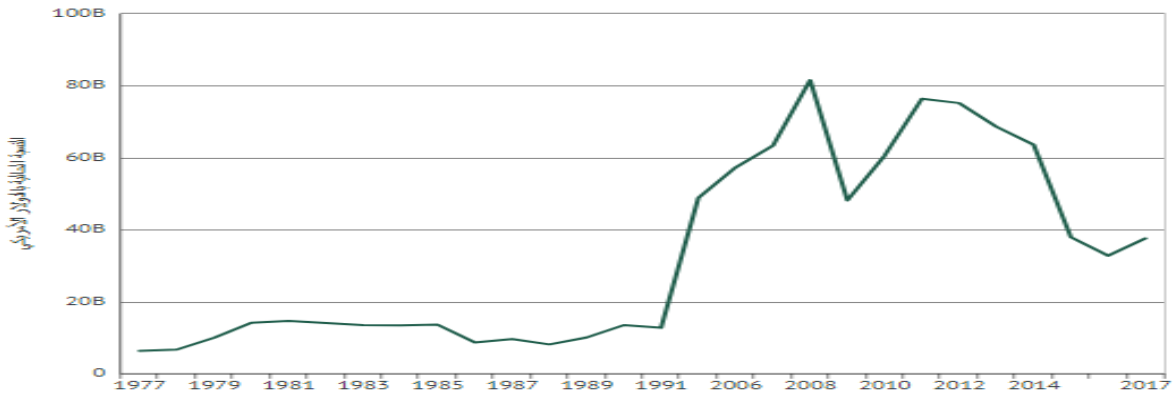
تعتبر حركة الصادرات والواردات من أهم المؤشرات التي تعطي انطبعا واقعيا عن مكانة التجارة الخارجية في البلد، لذا سنحاول في هذا المبحث أن نتطرق أولا إلى هيكله الصادرات الجزائرية ثم إلى هيكله الواردات الجزائرية.

أولا: تطور الصادرات الجزائرية

يعتبر قطاع الصادرات في الجزائر من القطاعات التي تسعى الحكومة باستمرار إلى العمل على ترقيةها وتنويع منتجاتها لما تكتسبه من أهمية كبيرة في توازن الميزان التجاري الجزائري.

الشكل رقم (14): منحني تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1977 إلى غاية 2017.

الوحدة بليون دولار



المصدر: <https://ar.knoema.com/atlas> 2020/05/18

يمثل الشكل السابق منحني تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1977 إلى غاية سنة 2017 حيث نلاحظ أنه من سنة 1977 إلى غاية سنة 1991 عرفت قيمة الصادرات الجزائرية استقرارا بحيث لم تتجاوز قيمتها خلال هذه الفترة 12 بليون دولار حيث نلاحظ انخفاض قيمتها ابتداء من سنة 1985 إلى غاية سنة 1991 وهي الفترة التي عرفت انخفاض شديد في أسعار المواد النفطية مما أثر بشكل مباشر وكبير على إيرادات قطاع الصادرات في الجزائر، في حين عرفت الصادرات الجزائرية تزايدا مستمرا من سنة 1991 إلى غاية سنة 2008 حيث ارتفعت إلى ما يقارب 81 بليون دولار سنة 2008 أين عاودت الانخفاض بعد الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على الأسواق الطاقوية لكنها على غير الأزمة السابقة لم تدم طويلا لتعد إلى الارتفاع لتبلغ سنة 2010 ما يقارب 76 بليون دولار إلى أن انخفاض أسعار البترول خلال سنة 2014 أثر على المستوي العام للصادرات الجزائرية لتبلغ سنة 2017 ما يقارب 37 بليون دولار.

يمكن أن نستنتج من قيم منحني تطور الصادرات الجزائرية بأن قطاع الصادرات لا يزال رهينة تطور الأسعار الطاقوية بحيث تأثر تغيرات أسعار المواد النفطية في قيمة الصادرات الجزائرية بصورة مباشرة.

جدول رقم (07): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2018.

(الوحدة مليون دولار)

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2005	45 588	67	136	526	0	36	19
2006	53 608	73	195	765	1	44	44
2007	59 605	88	170	640	1	46	35
2008	77192	119	334	834	1	67	32
2009	44 411	113	169	393	0	42	49
2010	56 143	315	94	498	1	30	30
2011	71 662	355	161	660	0	35	16
2012	70 571	315	168	618	0	32	19
2013	63 662	404	109	492	0	29	16
2014	58 362	323	110	1 173	1	16	11
2015	33 081	239	105	1 685	0	17	11
2016	27 917	327	84	1 299	0	53	18
2017	32860	348	73	1380	1	74	20
2018	38 871	373	92	2 335	1	90	33
المجموع	733.5533	3.459	2.000	13.298	7	611	253

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات

- تقرير احصائيات التجارة الخارجية للجزائر الصادر عن المديرية العامة للجمارك سنة 2018، ص 5.

- الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz/html/rapport

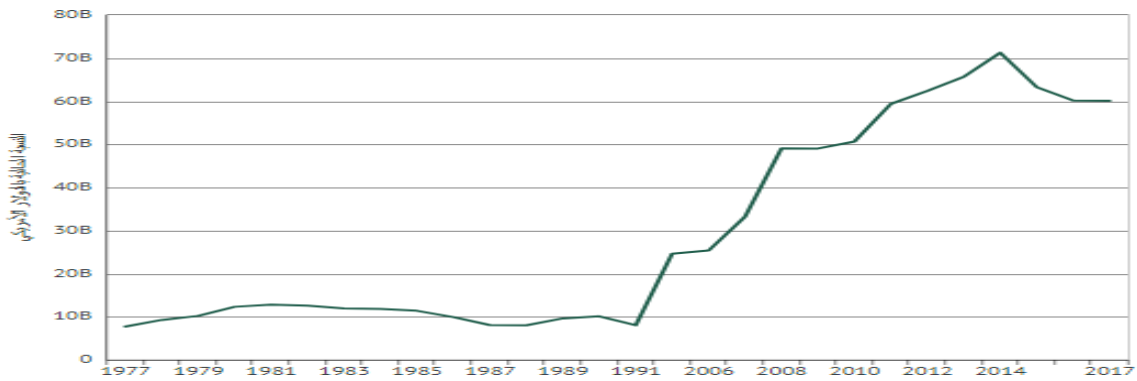
يمثل الجدول السابق تطور التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2018 حسب مجموعات الإنتاج التالية: الطاقة، مواد غذائية، مواد أولية، مواد نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، سلع استهلاكية، حيث نلاحظ أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة، حيث قدرت سنة 2005 بـ 45.588 مليون دولار وبلغت أعلى قيمة لها في سنة 2008 وتقدر بـ 77192 مليون دولار وانخفضت في سنة 2016 إلى 27.917 مليون دولار لترتفع عام 2018 إلى ما يقارب 38.871 مليون دولار. فحين تبقي الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي

الصادرات التي تتمثل في المنتجات النصف مصنعة التي تحتل المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات، تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، وهو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، وقد عرفت المنتجات النصف مصنعة انتعاشا، حيث قفزت من 526 مليون دولار سنة 2005 إلى 1685 مليون دولار سنة 2015، ثم انخفضت سنة 2016 إلى 1299 مليون دولار، والسبب في ذلك أن نمو هذه المنتجات متعلق بنمو صادرات المحروقات، حيث تزداد كلما ازدادت هذه الأخيرة. مثلما هو الحال سنة 2018 أين بلغت 2335 مليون دولار تليها في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية والتي تتمثل أساسا في التمور والخضر، وقد سجلت سنة 2013 أعلى مستوى لها، حيث قدرت بـ 404 مليون دولار وهذا يعود إلى الجهود التي تبذلها الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي. تأتي في المرتبة الثالثة المواد الأولية تتمثل في الفوسفات، نفايات الحديد، الزنك، والنحاس، وسبب احتلالها هذه المرتبة راجع إلى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الآن استغلالا حقيقيا، حيث قدرت قيمتها في سنة 2005 بـ 136 مليون دولار ثم انخفضت في 2018 إلى 92 مليون دولار. احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة خلال فترة الدراسة، وتمثل منتجاتها في التجهيزات والوسائل المستعملة في البناء والصحة، الأشغال العمومية والميكانيك. وقد عرفت انخفاضا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، بحيث انخفضت من 36 مليون دولار سنة 2005 إلى 16 و 17 مليون دولار أمريكي على التوالي خلال سنتي 2014 و 2015، بسبب نقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، وحل بعض المؤسسات الوطنية كالمؤسسة الوطنية للفلين، ومؤسسات النسيج والجلود...، وضعف تنافسية الصادرات الجزائرية، بينما تأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية، وتتمثل أغلب منتجاتها في مواد النظافة والتجميل. في حين تأتي مواد التجهيز الفلاحي في المرتبة الأخيرة حيث تتكون منتجاتها من الجرارات والأجهزة الميكانيكية، وبعض اللوازم كقنوات الصرف والأنابيب، وظلت هذه المنتجات في تقهقر حيث حققت إيرادا معدوما في بعض السنوات.

ثانيا: تطور الواردات الجزائرية

الشكل رقم (15): المنحني تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1977 إلى سنة 2017.

(الوحدة بليون دولار الأمريكي)



المصدر: <https://ar.knoema.com/atlas> 2020/05/18

يمثل المنحنى السابق تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1977 إلى غاية سنة 2017 حيث نلاحظ انخفاض في الواردات منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 1987 ويعود ذلك للسياسات الاستهلاكية التي كانت مطبقة في تلك الفترة والتي أدت إلى التوسع في الواردات الغذائية والاستهلاكية بشكل كبير، الفترة الثانية من مدة الدراسة تميزه بزيادة كبيرة في حجم الواردات وحصّة أكبر مقارنة بالفترة السابقة إذ نمت الواردات من حوالي 10 بليون دولار إلى غاية 70 بليون دولار سنة 2014 لتتخفّف بعد انخفاض أسعار البترول لتصل إلى غاية 60 بليون دولار بسبب اتجاه الدولة نحو سياسة كبح الواردات.

جدول رقم (08): التركيبة السلفية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2018

(الوحدة مليون دولار)

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2005	212	3 587	751	4 088	160	8 452	3 107
2006	244	3 800	843	4 934	96	8 528	3 011
2007	313	4 827	277	6 918	142	9 954	4 008
2008	595	7 796	1 378	9 154	86	15 434	5 036
2009	549	5 863	1 201	10 165	234	15 140	6 145
2010	945	6 027	1 406	9 994	330	15 573	5 987
2011	1 164	9 805	1 776	10 431	229	15 951	7 944
2012	4 955	9 023	1 839	10 629	329	13 604	9 997
2013	4 356	9 572	1 766	10 810	449	15 745	12 205
2014	2 851	11 005	1 884	12 740	657	18 906	10 287
2015	2 352	9 329	1 508	11 512	579	16 593	9 773
2016	1 292	8 224	1 559	11 482	501	15 394	8 275
2017	2000	8675	1520	10980	560	13960	8450
2018	1 078	8 573	1 900	10 965	564	16 485	6 761
المجموع	22.906	106.106	19.338	134.752	4.916	199.719	100.986

المصدر: من اعداد الطالين بالاعتماد على إحصائيات

- تقرير إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر الصادر عن المديرية العامة للجمارك سنة 2018، ص.5.

www.bank-of-algeria.dz/html/rapport-2020/08/20

يمثل الجدول السابق تطور الواردات الجزائرية حسب المجموعات السلعية حيث نلاحظ أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2018 ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي والمنتجات نصف مصنعة والمواد الغذائية و سلع الاستهلاكية بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب حيث عرفت التجهيزات الصناعية زيادات متتالية من 2005 إلى 2008 حيث كانت سنة 2005 تقدر الواردات من هذه السلعة بـ 8452 مليون دولار وسنة 2008 بقيمة 15434 مليون دولار ولكن ابتداء من هذه السنة عرفت الواردات من هذه السلعة استقرارا طفيفا حيث بلغت في سنة 2014 ما قيمته 18906 مليون دولار، ثم انخفضت في سنة 2018 إلى 16485 مليون دولار. المنتجات نصف مصنعة التي تحتل المرتبة الثانية من مجموع الواردات حيث عرفت تزايدا مستمرا أين كانت سنة 2005 تقدر قيمتها بـ 4088 مليون دولار لتصبح سنة 2014 قيمتها تساوي 12740 مليون دولار، ثم بدأ بالانخفاض لتصبح قيمته في سنة 2018 تقدر بـ 10 965 مليون دولار أما المواد الغذائية فقد عرفت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة حيث بدأت عام 2005 بقيمة 3587 مليون دولار لتصبح سنة 2014 تقدر بـ 11005 مليون دولار، ثم بدأت بالانخفاض لتصل إلى 8 573 مليون دولار سنة 2018 أما فيما يخص السلع الاستهلاكية فقد كانت متماثلة مع بقية المنتجات الأخرى حيث كانت في سنة 2005 تقدر بـ 3107 مليون دولار وبلغت 12205 مليون دولار سنة 2013، ثم انخفضت لتصل إلى 8275 مليون دولار سنة 2016 أما فيما يخص الواردات السلعية الطاقة ومن المواد الأولية فقد احتلتا المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت نسبة ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى.

المطلب الثالث: أهم الشركاء التجاريين للجزائر

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية في توزيعها الجغرافي كغيرها من الدول تنوعا في الاتجاه والحجم، حيث اقامت العديد من العلاقات التجارية مع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، مستغلة في ذلك العديد من عوامل التقارب الاقتصادي والجغرافي وكذا الاتفاقيات الثنائية لتعاون التجاري مع الدول الأخرى.

أولا: أهم الدول الموردين بالنسبة للجزائر

تعتبر الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، وألمانيا أهم الشركاء التجاريين للجزائر بحيث لم يتغير هيكل الدول الموردة للجزائر منذ سنوات عديدة بالنظر إلى التغيرات التي طرأت على هيكل التجارة العالمية والتحولات المستمرة في استراتيجيات السياسات التجارية باستثناء الصين التي لا تزال تصدر القائمة كأحد أهم الموردين للجزائر وتركيا التي سجلت في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا في حجم المعاملات التجارية الجزائرية

الجدول رقم (09): أهم الدول المصدرة للجزائر لسنة 2019

(الوحدة مليون دولار)

معدل التطور	النسبة المئوية من إجمالي الواردات (%)	قمة الواردات	المصدرون الرئيسيون
-2,6	18,25	7 654,26	الصين
-10,78	10,2	4 278,37	فرنسا
-7,18	8,13	3 410,14	إيطاليا
-17,21	6,99	2 929,56	إسبانيا
-10,97	6,76	2 833,30	ألمانيا
-7,41	5,11	2 141,10	تركيا
-4,18	4,32	1 812,59	الأرجنتين
-13,77	3,38	1 418,66	الولايات المتحدة الأمريكية
-5,48	2,71	1 136,21	البرازيل
-25,43	2,31	968,7	الهند
-32,05	2,01	842,25	كوريا
-12,64	1,49	625,41	العربية السعودية
-11,44	1,41	590,74	بولندا
-35,47	1,4	587,73	الفدرالية الروسية
6,18	1,39	584,28	مصر
	75,86	31 813,31	المجموع
	24,14	10 120,81	بقية العالم (169 دولة)
	100%	41 934,12	المجموع العام

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير احصائيات التجارة الخارجية للجزائر الصادر عن المديرية العامة للجمارك سنة 2019، ص 16.

يمثل الجدول السابق قائمة بأهم الموردون التجاريين للجزائر لسنة 2019 حيث نلاحظ من تحليل النتائج السابقة بأن الخمس دول الأولى في القائمة تمثل ما يقارب 50.33% من قيمة الصادرات الإجمالية للجزائر سنة 2019 ويتمتع أكثر نجد بأن هذه الدول باستثناء الصين هي دول متوسطة عززت اتفاقية التعاون التجاري مع الاتحاد الأوروبي من زيادة حجم المبادلات معها، تعتبر الصين أهم مصدر للجزائر لسنة 2019 بحجم واردات قدر بـ

الفصل الثالث _____ استراتيجية السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحولات في النظام التجاري الدولي

18.25% من إجمالي الصادرات الكلية، مع ملاحظة انخفاض حجم الواردات الصينية بنسبة 2.60% مقارنة مع سنة 2018 بسبب تأثيرات الأزمة البترولية التي تمر بها الجزائر والتوجه نحو ضبط فاتورة الاستيراد كأولوية في مخطط عمل الحكومة.

ثانيا: أهم الدول الزبائن بالنسبة للجزائر

الجدول رقم (10): أهم الدول الزبائن للجزائر لسنة 2019

(الوحدة مليون دولار)

التطور	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات	قيمة الصادرات	العملاء الرئيسيون
0,52	14,11	5 053,50	فرنسا
-23,43	12,9	4 621,53	إيطاليا
-21,2	11,15	3 995,38	إسبانيا
-15,78	6,42	2 299,73	بريطانيا
-5,07	6,27	2 246,97	تركيا
-45,75	6,12	2 193,67	الولايات المتحدة الأمريكية
28,38	4,58	1 639,95	الصين
-0,74	4,24	1 520,30	الهند
-29,39	4,2	1 504,29	هولندا
11,21	3,84	1374,27	كوريا
42,15	3,77	1350,82	تونس
-44,78	3,47	1242,58	البرازيل
-26,2	2,47	884,03	البرتغال
-31,08	2,39	856,96	بلجيكا
204,74	1,61	575,27	سنغافورة
	87,54	31 359,23	المجموع
	12,46	4 464,31	بقية العالم (128 دولة)
	100%	35 823,54	المجموع العام

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير احصائيات التجارة الخارجية للجزائر الصادر عن المديرية العامة للجمارك سنة 2019، ص 16.

يمثل الجدول السابق ترتيب أهم الشركاء التجاريين للجزائر في مجال الصادرات لسنة 2019 حيث نلاحظ بأن الخمس دول الأولى تمثل وحدها ما يقارب 50.85% من إجمالي الصادرات الجزائرية حيث تعتبر فرنسا أهم شريك تجاري للجزائر في مجال الصادرات بنسبة قدرت بـ 14.11% من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2019 تليها كل من إيطاليا ثم إسبانيا وبريطانيا وأخيرا تركيا بنسب قدرت بـ 12.90%، 11.90%، 6.24%، 6.27% على التوالي.

عرفت المبادلات التجارية مع فرنسا نسبة نمو ضئيلة قدرها بـ 0.52% في عرفت المبادلات التجارية في مجال الصادرات مع إيطاليا وإسبانيا وانخفاضاً محسوساً بسبب تراجع الصادرات النفطية بعد معاينة أهم الدول المصدرة والمستوردة من وإلى الجزائر خلال سنة 2019 يتضح لنا بان حركة المبادلات التجارية للجزائر بقيت دائماً متجهة نحو الشركاء التقليديين بالرغم من التطورات التجارية الحاصلة في العالم و بروز قوى تجارية جديدة تسعى للتمركز ضمن السوق التجارية الجزائرية.

سجلت الدول الأوروبية وخاصة المتوسطية أكبر نسبة مبادلات تجارية مع الجزائر بنسبة قدرت بـ 58.14% من القيمة الاجمالية للمبادلات التجارية الجزائرية اي ما يقارب 42.21 مليار دولار في سنة 2019، في حين سجلت الدول الآسيوية وفي مقدمتها تركيا ثاني وجهة للمبادلات التجارية الجزائرية بنسبة قدرت بـ 23.92% أي ما يقارب 19.07 مليار دولار مقابل 18.60 مليار دولار في سنة 2018 وهو ما يوضح تنامي المبادلات التجارية مع اقطاب التجارة العالمية الناشئة أو ما يعرف بقوى الشرق.

عرفت المبادلات التجارية مع باقي دول العالم تراجعاً مستمراً بنسبة مبادلات تجارية قدرت بـ 18.42% من إجمالي مبادلات الجزائر مع العالم حيث سجلت حجم مبادلات قدر بـ 17.10 مليار دولار مقابل 13.92 مليار دولار سنة 2018.

المبحث الثالث: مستقبل إستراتيجية السياسة التجارية في الجزائر.

تميز قطاع التجارة الخارجية في الجزائر على مدار السبعة وخمسون سنة الماضية بأحادية السياسة التجارية المتمثلة في استهداف تجارة المحروقات بدرجة أولى، في حين كانت السياسة التجارية تبنى في أحسن الأحوال بناء على مخرجات العائدات البترولية، إن ملاحظة مسار تطور السياسة التجارية في الجزائر المقدم في بداية هذا الفصل يبين بوضوح النزعة المركزية في اتخاذ القرار الاقتصادي بالإضافة إلى الخلفية الفكرية لصنع القرار والمبرجة على إيجاد حلول ظرفية ولحظية لمشاكل قطاع استراتيجي كقطاع التجارة الخارجية والذي يفترض أنه مستقبل الاقتصاد الوطني.

إن أكثر من 1000 مليار دولار دخلت خزينة الدولة الجزائرية على مدار 17 سنة الماضية لم تساهم في بناء استراتيجية تجارية منتجة للثروة وتراعي في هيكلها تشغيل القطاعات الحساسة كالزراعة والصناعة والسياحة كل هذا بسبب انعدام النظرة الاستشرافية للحكومات المتعاقبة وكذا الإرادة السياسية في التخلص من مشاكل القطاع التجاري، لذلك فإن أي استراتيجية تجارية وخاصة في ظل الظروف العالمية الحالية لا بد أن تراعي في خططها القطاعات الثلاث

القطاع الزراعي، القطاع الصناعية، القطاع السياحي مع المراعات في صياغتها التحولات المستقبلية المفترضة في حركة التجارة الدولية المفترض حدوثها بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية تطبيق السياسات التجارية والتي لم تعد تراعي المبادئ الدولية المنصوص عليها في مؤسسات النظام التجاري الدولي وإنما المصالح الداخلية للقوى التجارية الكبرى.

وكتيجة لضعف بنية التجارة الخارجية الجزائرية واعتمادها بشكل كلي على الصادرات النفطية وكذا تصاعد الحروب التجارية بين أقطاب النظام التجاري الدولي وتمسك مؤسسات النظام التجاري الدولي بدور المتفرج، أصبح من الضروري والملح أكثر من أي وقت مضى أن تهكيل التجارة الخارجية الجزائرية ضمن استراتيجية سياسية تجارية تراعي المصالح القومية للاقتصاد الجزائري وتناسب مع الإمكانيات المحلية.

لمعالجة فكرة هذا المبحث نحاول تفصيل العناصر التالية:

المطلب الأول: إستراتيجية القطاع الزراعي؛

المطلب الثاني: إستراتيجية القطاع الصناعي؛

المطلب الثالث: إستراتيجية القطاع السياحي.

المطلب الأول: إستراتيجية القطاع الزراعي

تعتمد كل الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء على القطاع الزراعي في توازن هيكل التجارة الخارجية كونه القطاع الاستراتيجي الذي يؤثر على باقي القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، وعلى الحياة الاجتماعية عموما، إضافة إلى تأثره بالمتغيرات التي تحصل في تلك القطاعات، وقد تم استخدام السياسة التجارية الزراعية في عدد من البلدان التي أصبحت اليوم صناعية كوسيلة لتمويل الصناعة، لاسيما وأن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام خاصة في بداية مرحلة التنمية فيها، أما الدول النامية وعلى رأسها الجزائر فهي تعاني من مشكل غياب الاستراتيجيات التجارية الواضحة للتنمية الزراعية التي تحقق لها أمنها الغذائي والذي قد يحررها من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي وفك ارتباطها بقطاع النفط.

أولا: امكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر تفعيل القطاع الزراعي الحل الأمثل في هذا الظرف بالذات لمواجهة تداعيات أزمة تهاوي أسعار النفط في الجزائر، قياسا بما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، إذ تواجه الجزائر مشكلة غذائية حادة يمكن ملاحظتها من خلال تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية الكلية، بسبب قصور الانتاج الزراعي الوطني وفتورة الواردات من السلع الغذائية تثبت ذلك حيث بلغت سنة 2017

ما يقارب 48,8 مليار دولار حيث تستورد الجزائر من الحليب واللحوم الحمراء والحبوب سنويا أكثر من 50% من احتياجاتها.¹

1-الثروة النباتية : يتقاسم العالم فيما بينه 40 مليون هكتار من الاراضي الخصبة ذات الجودة العالية، هذا العالم يحوز فيما بينه 8 مليون هكتار، منها 3 مليون هكتار موجودة بكاليفورنيا تجني منها الولايات المتحدة الامريكية 600 مليار دولار، 3,1 مليون هكتار بإسبانيا تقارب مداخلها 400 مليار دولار، أما الباقي 32 مليون هكتار تمتلكها الجزائر لوحدها 30% منها أراضي زراعية مستغلة بمساحة تقدر 5.8 مليون هكتار كما تمتلك الجزائر نحو 20 مليون هكتار من السهول و9 ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و2.4 مليون هكتار من الغابات التي تتمركز في المنطقة الشمالية من الوطن. كما يتميز الانتاج الزراعي في الجزائر بالتنوع، وكثرة التقلبات المناخية. ومن اهم المنتجات الزراعية: الحبوب والخضر الجافة والأشجار المثمرة التي تقدر مساحتها بـ 1 مليون هكتار من أهم أنواعها الزيتون الذي يغطي 450 ألف هكتار، الكروم التي تقلصت مساحتها إلى 97696 هكتار أما الحمضيات التي تتركز في الشريط الساحلي تقدر مساحتها بـ 65 ألف هكتار وهي من أجود الحمضيات في العالم، أما صحراءنا الشمالية الشرقية غنية بالنخيل بها 2.21 مليون نخلة بمساحة 200 ألف 1 هكتار تتوزع على 17 ولاية.²

وعلى الرغم من امتلاك الجزائر امكانيات ضخمة في مجال الزراعي، إلا أنها دولة مستوردة بدرجة اولي في المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك الواسع خاصة منها الحبوب والبقول، كما أن إنتاجية القطاع الزراعي في الجزائر تعتبر من بين المعدلات المتدنية في المنطقة العربية وهذا الوضع ليس له ما يبرره خاصة اذا ما قورن بالإمكانيات الضخمة التي تتميز بها الجزائر.

2-الثروة الحيوانية: من أهم ما تتكون منه تركيبة الثروة الحيوانية في الجزائر، هي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والأبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك. حيث تحتل المرتبة الثانية في إنتاج الأسغنام بعد السودان، كما ان اجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر يقدر بمليوني راس بقري ومليون رأس ماعز و50 ألف رأس خيل.³

ثانيا: هيكل تجارة السلع الزراعية في الجزائر

تعتبر حركة الصادرات والواردات من السلع الزراعية عن وضعية التجارة الخارجية بالنسبة للقطاع الزراعي وكذا عن اهمية المنتجات الزراعية والفلاحة في استراتيجية السياسة التجارية للجزائر.

¹ تصريح وزيرة الفلاحة الجزائري للجزيرة نت 25/01/2016 <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/>

06/08/2020

² مراد الشوابكة، أهم الثروات الطبيعية في الجزائر، 2018 \2\ 12 <http://mawdoo3.com> 07/08/2020

³ مراد الشوابكة، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم(11): أهم المنتجات الزراعية التي تستوردها الجزائر سنة 2018.

المنتجات	النسبة المئوية من إجمالي الواردات (%)	القيمة بمليار دولار
القمح	18,21	1,78
حليب مركز	11,3	1,1
حبوب الذرة	7,38	0,723
قصب السكر والسكروروز	6,99	0,89
بقايا فول الصويا الصلبة	5,63	0,51
زيت الصويا	5,07	0,496
خشب منشور	4,08	0,99
القهوة	2,31	0,226
خضروات بقولية	2,12	0,208

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات <https://atlas.cid.harvard.edu/explore> 2020/05/24.

يمثل الجدول السابق أهم المنتجات الزراعية التي استوردتها الجزائر لسنة 2018 حيث نلاحظ بأن القمح يتصدر قائمة المواد المستوردة كأهم منتج غذائي بأعلى نسبة قاربت 18.21% من إجمالي الصادرات الزراعية بما يعادل حوالي 1.78 مليار دولار في حين كان الحليب المركز في المركز الثاني في قائمة المواد المستوردة بنسبة 11.3% من إجمالي الصادرات الزراعية وهو ما يعادل 1.1 مليار دولار. حيث يعتبر كل من القمح والحليب والسكر والذرة وزيت صويا أهم السلع الزراعية التي تركز الجزائر على استيرادها ويعود ذلك إلى أن رغبة الجزائر بعد تخطي أسعار البترول العتب في سنة 2017 لأول مرة منذ أزمة سنة 2014 إلى كسر احتكار المواد الغذائية وكبح التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار هذه السلع الغذائية الأساسية. والملاحظ بأن المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك هي أهم المواد المستوردة وهو ما يعكس بصورة حقيقية وضعية القطاع الزراعي والأمن الغذائي للجزائر.

الجدول رقم(12): أهم المنتجات الزراعية التي تصدرها الجزائر سنة 2018.

المنتجات	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات (%)	القيمة بمليار دولار
الفواكه الاستوائية (التمر، الزيتون، الحمضيات....)	33,02	0,0947
قصب السكر والسكروروز	30,61	0,0878
القشريات	5,63	0,0161
الزبدة والكاكاو	3,05	0,0876
جلود الأبقار المدبوغة	3,02	0,0868
الأعشاب البحرية والطحالب	2,94	0,0843

0,0701	2,44	جلود الحملان، والضأن
0,0368	1,28	خضروات أخرى
0,0282	0,98	الرخويات

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات <https://atlas.cid.harvard.edu/explore> 2020/05/24

يمثل الجدول السابق أهم المنتجات الزراعية المصدرة من طرف الجزائر لسنة 2018 حيث نلاحظ بأن المنتجات الاستوائية تصدر الصادرات الزراعية كأهم صادرات القطاع الزراعي بما يقارب 1 مليون دولار وما يعادل 33.02% من إجمالي صادرات القطاع الزراعي تليها صادرات قصب السكر الخام في المرتبة الثانية بما يقارب 0.0878 مليار دولار تليها كل من الكاكاو الزبدة بـ 5% في حين تحتل صادرات الخضراوات المركز الثامن بـ 0.0368 مليار دولار حيث نلاحظ بأن أهم الصادرات الزراعية للجزائر تتمثل في الفواكه الاستوائية بالإضافة إلى قصب السكر كمادة زراعية خام.

ثالثا: اتجاهات السياسات التجارية الزراعية في العالم

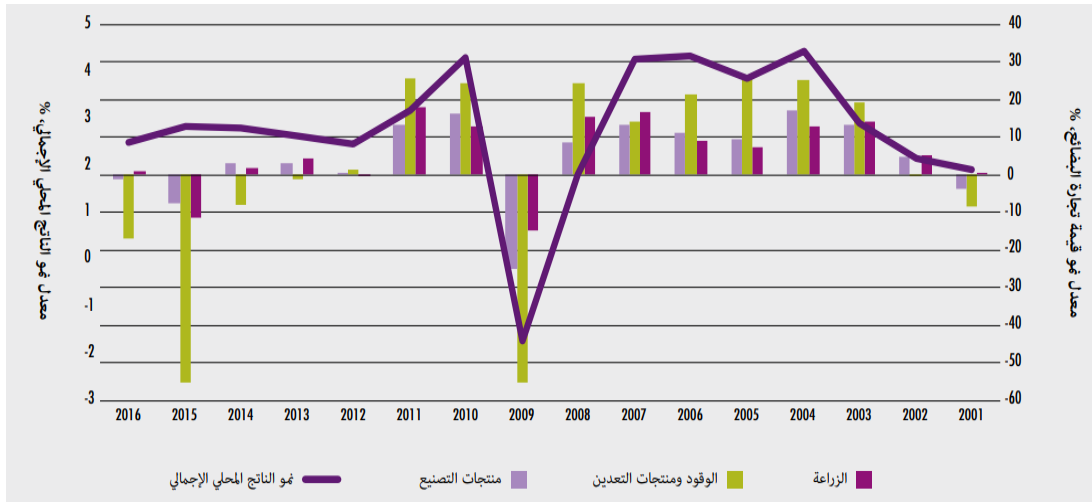
منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تطورت الأسواق الزراعية العالمية بشكل كبير. وكان النمو الاقتصادي القوي في الاقتصاديات الناشئة العامل الرئيسي الذي دفع عجلة الطلب على المنتجات الزراعية على الصعيد العالمي. وأدت التغيرات التي طرأت على الدخل وتوزيعه في كل من الاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية على حد سواء، إلى إحداث تغيرات في أنماط الاستهلاك وتضاعفها.¹

كما واصل الإنتاج العالمي نموه لتلبية الطلب وتوسع التجارة على نحو كبير، فتبعت مكوناتها وأنماطها التغيرات التي طرأت على الطلب وظهور مصدريين ومستوردين جدد في قطاع الزراعة. وقد شكلت الأهمية الكبرى التي اتسمت بها الاقتصاديات الناشئة مثل البرازيل والاتحاد الروسي والهند وإندونيسيا والصين، تطورا أساسيا في الأسواق الزراعية العالمية. وقد شملت التغيرات التي طرأت على أنماط التجارة أيضا تزايد المبادلات التجارية بين البلدان النامية. ويعتبر فهم الديناميكيات والاتجاهات التي تدفع عجلة هذه التغيرات في أنماط تجارة المنتجات الزراعية ومكوناتها عاملا أساسيا لتحليل آثار تغير المناخ في الأسواق الزراعية العالمية والروابط القائمة بين التجارة والأمن الغذائي.²

¹ منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الغذائية 2018، تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، ص 2.

² المرجع نفسه، ص 2

الشكل رقم (16): أعمدة بيانية توضح تطور التجارة العالمية للمنتجات الزراعية ومنحنى يوضح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2000 إلى سنة 2016.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الغذائية 2018، تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، ص3 من ملاحظة الشكل السابق نستنتج ما يلي:

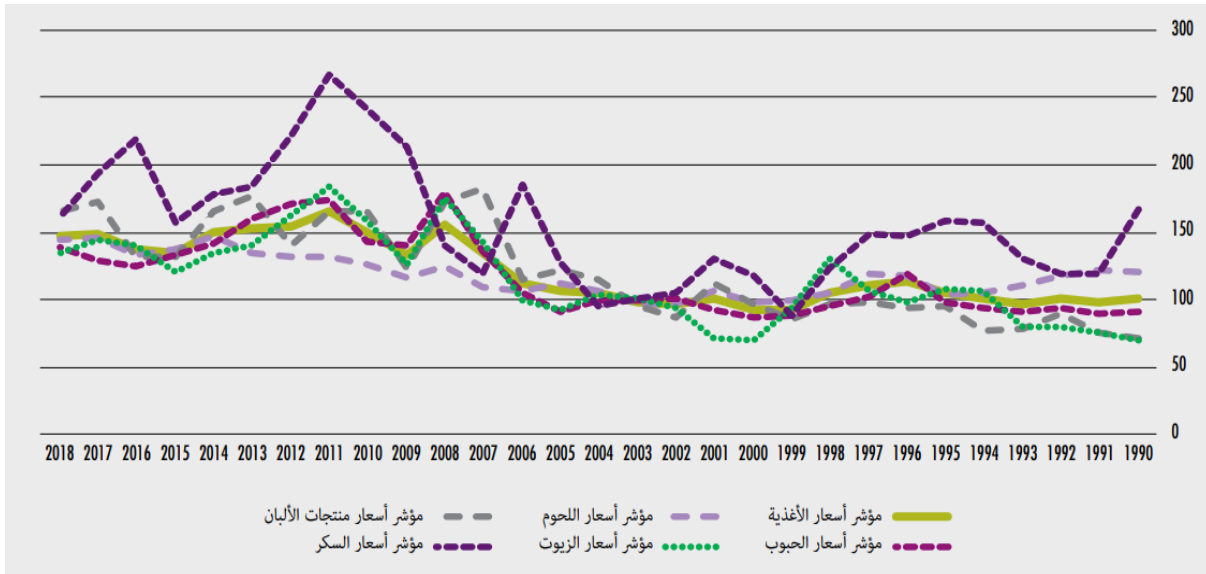
في الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2016، ازدادت تجارة المنتجات الزراعية في العالم بأكثر من ثلاثة أضعاف من حيث القيمة. وفي المتوسط سجلت تجارة المنتجات الزراعية نموا سنويا بنسبة فاقت 6%، فازدادت قيمتها من 570 مليار دولار أمريكي في سنة 2000 إلى 1.6 تريليون دولار سنة 2016، وهذا بسبب تضاعف إجمالي الناتج المحلي العالمي منذ سنة 2000؛

منذ سنة 2008 وبعد الأزمة المالية العالمية كانت تجارة المنتجات الزراعية أكثر صمودا مقارنة بالوقود ومنتجات التعدين والسلع المصنعة التي تراجعت التجارة بها بسبب تراجع الاستثمارات وضعف الطلب الكلي الناجم عنها. وكان الاستثمارات، التي تعد أكثر عناصر إجمالي الناتج المحلي اعتمادا على الواردات، ضعيفة للغاية في الاقتصاديات النامية منذ الأزمة المالية.

كما أدت التغيرات الهيكلية في الأسواق الزراعية العالمية إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية منذ عام 2000 فضلا عن الارتفاع الحاد في الأسعار في سنتي 2008 و2011. وقد تسبب الطلب القوي على الغذاء والأعلاف وانخفاض نسب الاستخدام إلى المخزون وتوسع إنتاج الوقود الحيوي معا إلى زيادة الصدمات في الأسواق وتقلب الأسعار. ومنذ ذلك الحين، انخفضت أسعار المنتجات الزراعية مع أنها لا تزال أعلى مما كانت عليه في سنة 2007. وفي سنتي 2015 و2016، عكست الأسعار العالمية أيضا ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. كما أصبحت الأسواق أكثر هدوءا وقلت فيها تقلبات الأسعار على نحو كبير مقارنة بفترة تقلب الأسعار العنيفة التي شهدتها الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2011. وهو ما يظهره الشكل الموالي رقم (17).¹

¹ منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الغذائية 2018، مرجع سبق ذكره، ص3.

الشكل رقم(17): منحنى طور اسعار المنتجات الزراعية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الغذائية 2018، تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، ص 4
 نلاحظ من المنحنى السابق بأن أسعار منتجات السكر تمثل أكبر نسبة زيادة في الأسعار العالمية مقارنة بباقي المنتجات الزراعية الأخرى تليها كل من أسعار منتجات اللحوم والأغذية والألبان مع ملاحظة التقارب الكبير في نسب الأسعار.

أدى تحسين الوصول إلى الأسواق، نتيجة اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة لسنة 1995، إلى توسع تجارة المنتجات الزراعية منذ سنة 2000، فانخفض معدل التعريفات الجمركية المطبقة، مع وفاء البلدان بالتزاماتها بموجب الاتفاق وكذا نتيجة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ومع هذا فان بعض البلدان لا تزال تحافظ على حواجز جمركية عالية خاصة في منتجات الألبان واللبن والأرز والسكر.

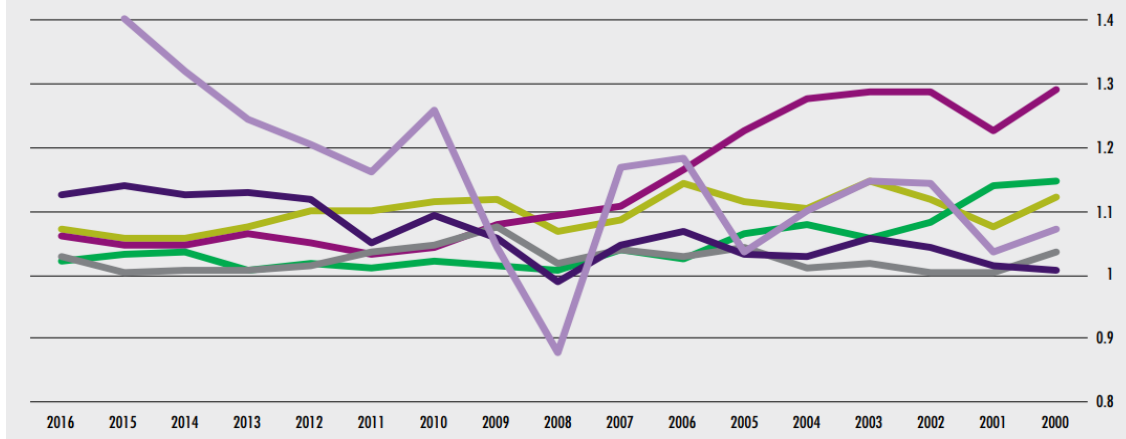
وانخفض الدعم المحلي المشوه للتجارة في البلدان المتقدمة الرئيسية منذ سنة 2000 مع دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة حيز النفاذ، ما يجد من الإنفاق على هذه التدابير عن طريق القياس الكلي المفصل للدعم. وشهد الدعم المشوه للتجارة مثل دعم أسعار السوق، والمدفوعات المقترنة بالإعانات للمدخلات والمخرجات تراجعاً في الاتحاد الأوروبي على نحو خاص، حيث تضمن حوالي 68% من الدعم الذي يوفره الاتحاد الأوروبي مدفوعات منفصلة غير مشوهة للتجارة في سنة 2014، مقارنة بنحو 35% في سنة 2000.¹

وفي بعض الاقتصاديات المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي، اقترن تخفيض الدعم المشوه للتجارة بزيادة الإنفاق على ما يسمى تدابير "الصندوق الأخضر"، مثل المدفوعات المباشرة التي تقدم للمزارعين والتي تكون منفصلة عن الإنتاج. وفي خلال الفترة نفسها، أدى ارتفاع مستويات التنمية وزيادة نصيب الفرد من الدخل والحاجة إلى تحفيز

¹ منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الغذائية 2018، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الإنتاج في بعض الاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية، إلى زيادة الدعم المقدم للمزارعين وذلك من خلال تدابير مشوهة للتجارة مثل دعم أسعار السوق.¹

الشكل رقم (18): منحني تطور معامل الحماية الاسمي للمنتجات الزراعية المطبق في بعض البلدان



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الغذائية 2018، تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، ص 10.

ملاحظة: معامل الحماية الإسمية للمنتج هو النسبة بين متوسط السعر الذي يتلقاه المنتجون (عند بوابة المزرعة)، بما في ذلك المدفوعات لكل طن من المخرجات الحالية، وسعر الحدود (يتم قياسه عند بوابة المزرعة).

رابعاً: استراتيجية السياسة التجارية الزراعية في الجزائر (المعالم المستقبلية)

حتى تؤدي الزراعة في الجزائر دورها في استراتيجية السياسة التجارية للجزائر يجب الحكومة لجزائرية التركيز على النقاط التالية:²

- 1- العمل على أن تكون سياسات الحكومة وخططها التنموية في المجال الزراعي تتميز بالشمولية والتكامل والاستمرارية إتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي لاستعمالات الموارد الزراعية؛
- 2- التركيز على المنتجات الزراعية الواسعة الطلب العالمي كالسكر والحبوب واللحوم خاصة وأن الجزائر تتميز بإمكانيات زراعية هائلة في هذه المنتجات؛
- 3- تفعيل الموارد المالية التي يتم تخصيصها للتنمية الزراعية خاصة بصيغ التمويل الإسلامي عكس الكثير من الدول العربية والإسلامية التي تتهم بهذا النوع وتوجيهه نحو خدمة الإنتاج الزراعي؛

¹ المرجع نفسه، ص 9.

² منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سبق ذكره، ص 5، 6.

- 4- تطوير قاعدة بيانات المعلومات الزراعية تساعد المخططين لعملية التنمية إضافة إلى رفع معدلات تبني تقنيات الإنتاج من قبل المزارعين من خلال تقوية برامج نقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي؛
- 5- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أي القطاع الزراعي خاصة من خلال استغلال التقارب التجاري الصيني الجزائري والاستفادة من القروض التنموية التي تمنحها الصين في هذا المجال؛
- 6- الاهتمام بعملية تسويق المنتجات الزراعية في الجزائر من خلال ثلاث نقاط رئيسية:
 - أ- الفرق بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين من خلال تقليص هوامش التسويق المرتفعة بسبب ضعف البنى التحتية للتسويق؛
 - ب- توجيه القطاع الخاص للاستثمار في مجال التسويق الزراعي؛
 - ج- إعداد استراتيجية تسويقية تعمل على انتشار المنتجات الزراعية في الأسواق التقليدية؛
- 7- دعم المنتجات الزراعية المحلية من خلال استعمال أدوات السياسة التجارية الحمائية في مواسم الحني ومحاربة الاستيراد العشوائي للمنتجات الزراعية؛
- 8- رسم سياسة تصديرية واضحة تسهر عليها الجهات الرسمية في مقدمتها وزارة الفلاحة ووزارة التجارة مع الممثلين الجزائرية بالخارج لفتح الأبواب أمام الفلاحين من أجل تسهيل تصدير منتجاتهم إلى الخارج؛
- 9- مراجعة الاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي بما يضمن دعم المنتجات المحلية الزراعية وحمايتها من المنافسة الأوروبية خاصة في المراحل الأولى من ظهورها في الأسواق؛
- 10- استغلال الاتفاقية المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي في الولوج إلى الأسواق الأوروبية خاصة إذا ما راهنت المنتجات الجزائرية على الجودة ولو بكميات قليلة؛
- 11- محاربة الظواهر السلبية المتكررة في كل سنة والمتمثلة في إتلاف المنتجات كالطماطم والبطاطا وغيرها بسبب الاختلالات الهيكلية في عملية التوزيع والإمداد وإيصال المنتج إلى المصانع في الوقت المناسب؛
- 12- الاستفادة من تجارب الدول الناشئة والتي تحقق مستويات متقدمة في الصناعات الزراعية خاصة في ظل تقارب النماذج التنموية؛
- 13- دعم الصادرات الزراعية من خلال تطبيق سياسة اعانات التصدير خاصة في مجال الحبوب الجافة كالقمح؛

14- الاهتمام بالهيكل المؤسساتي للقطاع الزراعي وتفعيله باستخدام العوامل التكنولوجية والطاقات الأكاديمية لتسهيل تنفيذ الخطط التنموية في القطاع الزراعي.

المطلب الثاني: إستراتيجية القطاع الصناعي

عرفت الجزائر منذ الاستقلال العديد من المحاولات التي تهدف إلى التقليل من التبعية الفادحة لقطاع المنتجات البترولية حيث اتجهت لإستراتيجية بعث القطاع الصناعي وحاولت في العديد من المرات أن تطور مركبات صناعية ضخمة تهتم بالصناعات الثقيلة إلى أنها لم تصل إلى نتائج مرضية لحد الآن، إذ لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق فوائض تجارية دون امتلاك قاعدة صناعية وطنية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج الصناعي باعتبار ان قطاع الصناعة هو المحرك الرئيسي للقطاعات الاستراتيجية الأخرى.

أولاً: تطور القطاع الصناعي في الجزائر

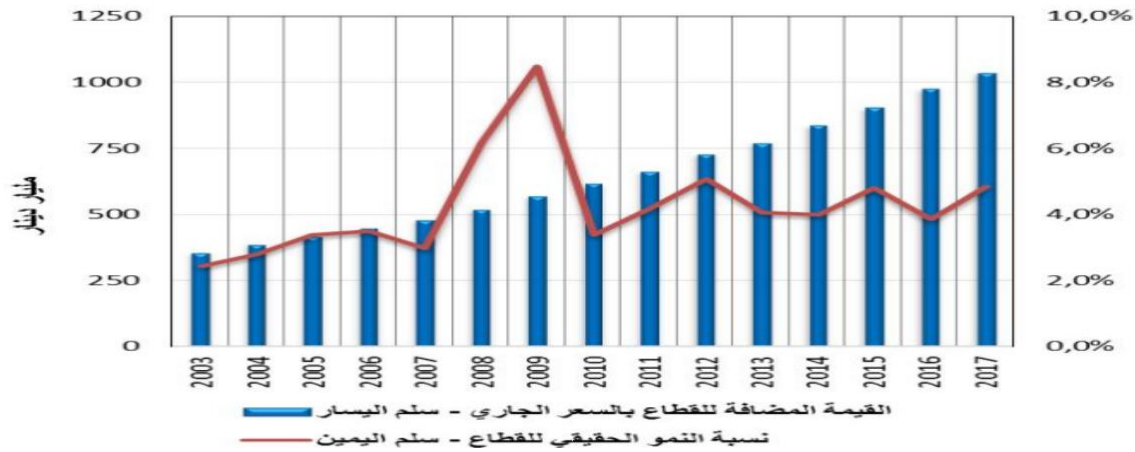
تعتبر الصادرات الصناعية أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، لذا فالقطاع الصناعي شهد نقلة نوعية سنة 2017 بفضل إطلاق عدة مشاريع في عدة شعب منها قطاع الإسمنت وقطاع الحديد والصلب وبالرغم من أن صادرات القطاع الصناعي في الجزائر تتزايد سنة بعد سنة إلا أنها ظلت هامشية قدرت بـ 1,7 مليار دولار سنة 2017 من مجموع الصادرات التي بلغت 34,76 مقابل 15 مليار دولار سنة 2016 من مجموع الصادرات 30,02 مليار دولار وهي أرقام لا تعبر عن القدرات الفعلية للاقتصاد الجزائري ولا لحجم الاستثمارات الضخمة التي رصدت لهذا القطاع منذ 2001 إلى غاية يومنا هذا. يساهم القطاع الصناعي في القيمة المضافة من خلال:

-الصناعات الاستخراجية المتمثلة في خامات المعادن، والخامات غير المعدنية والنفط والغاز؛

-الصناعات التحويلية المتمثلة في الصناعات الغذائية، النسيجية مواد البناء، الزجاج، الجلود والأحذية الخشب، الورق، الكيمياء والبلاستيك كما تتوفر الجزائر على قطاع واعد هو قطاع الميكانيك والالكترونيك والمنتجات الكهربائية.

يمثل الشكل الموالي أعمدة بيانية توضح تطور القيمة المضافة بالإضافة إلى منحني نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2017.

الشكل رقم(19): أعمدة بيانية توضح تطور القيمة المضافة بالإضافة إلى منحى نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2017.



المصدر: تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 21

حيث يمكن أن نلاحظ من الشكل بأن نمو القطاع الصناعي في الجزائر عرف العديد من القطاعات بداية بالارتفاع المعبر نوعا ما سنة 2003 إلى غاية سنة 2007 ليصل إلى قرابة 5500 مليار دينار ثم 6473.9 مليار دينار سنة 2007 و 2008 وبعد الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها عرف القطاع الصناعي متصاعدا ليصل إلى ما يقارب 13049 مليار دينار سنة 2016.

يمكن القول بأن تطورات القطاع الصناعي في الجزائر وبالرغم من معدلات النمو المتزايدة التي يحققها تبقي بعيد عن المستوي المطلوب خاصة إذا ما نظرنا إلى الامكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر والتي لم تستغل بالشكل المطلوب طوال السنوات الماضية حيث بقي قطاع الصناعات في الجزائر يعاني من إفلاس الشركات الوطنية من جهة ومشاكل الصناعات الغير حقيقية (تركيب السيارات) من جهة أخرى بالإضافة إلى ضعف نسبة إدماج المنتج المحلي في المنتج النهائي.

ثانيا: إستراتيجية السياسة التجارية اتجاه القطاع الصناعي (المعالم المستقبلية)

أعطت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة، بالنظر إلى المشاكل التي يعرفها والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة التجارة الوطنية، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني، وفتح المجالات للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يأتي إلا بالعمل على وضع استراتيجيات تجارية صناعية شاملة ومرنة تأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري. وعليه سوف نحاول اقتراح اهم النقاط التي من الواجب ان تتبعها الحكومة تنمية القطاع الصناعي:

-إشكالية التدخل الحكومي: بحكم الظروف التي تمر بها الجزائر من تبعية اقتصادية للمراكز الصناعية المتقدمة، وبحكم الاختلالات الهيكلية لاقتصاد الوطني، فإن تدخل الدولة بنصيب أكبر في النشاط الاقتصادي يعتبر أمرا ضروريا بهدف التعجيل بإزالة التخلف، حيث يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن اليابان، وألمانيا الإمبراطورية تبنتا منهاج تدخليا أوسع مما جرى في إنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية. حيث يضيف "رودن" في إطار نظرية الدفعة القوية أن تنمية الصناعات التحويلية تستلزم استثمارا ضخما في تكوين رأس المال الاجتماعي المتمثل في الطرق، الجسور، المطارات، الموانئ، السدود، والقوة الكهربائية... وهي استثمارات غير قابلة للتجزئة. إن هذا العمل الضخم عمل حكومي يتضمن برنامجا استثماريا واسع النطاق مع توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تحتاجها التنمية علاوة على الدور الذي تضطلع به الدولة في رعاية القطاع في إدارة المشروعات الاقتصادية؛¹

-اختيار الصناعات التي تتلاءم مع طبيعة الموارد: من أجل أن تحقق الجزائر قدرا من المنافسة في الأسواق الدولية عليها انتخاب الصناعات التي تتمتع بميزتها النسبية، وهذا يتوقف على مدى وفرة الموارد الطبيعية وعلى القدر الذي يجب أن تؤهله من القوى العاملة. ونظرا لضيق السوق المحلية لا بد من اختيار فروع صناعية معينة بحيث تقام فيها الصناعات الثقيلة أو بناء قاعدتها بحيث تستجيب لحاجات الصناعات المراد إنشاؤها من حيث الارتباطات الأمامية، والخلفية؛²

-الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير: تفيد النظرية الاقتصادية أن الكلفة المتوسطة لوحدة المنتوج تكون كبيرة كلما يصغر حجم المشروع الصناعي، وبالتالي فإن تعدد المشروعات من النوع الواحد، وصغر حجمها يقود إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها، وبالتالي يضعف قدرتها على المنافسة، ومن هنا جاءت أهمية بناء حجوم اقتصادية كبيرة أو العمل على دمج الوحدات الاقتصادية الصغيرة لغرض الاستفادة من اقتصاديات الحجم، لأنه كلما يكبر حجم المشروع تنخفض لديه متوسط كلفة الوحدة الواحدة، وبالتالي يحقق أرباحا أكبر، ويقوى على المنافسة أكثر من ذي قبل. علما بأن كبر الحجم ينبغي ألا يتجاوز الحجم الأمثل. لأن المشروع سيفقد الوفورات المتحققة مرة أخرى إذا ما تعدى هذا الحاجز؛³

-العمل على توسيع حجم السوق: إن العقبة الكبرى التي تعترض سبيل التنمية في الجزائر هو ضيق حجم السوق المحلية، أي ضعف الطلب المحلي على تصريفات المنتجات خاصة الوطنية، وبالتالي فإن إدارة التنمية مسؤولية عن

¹ بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، سنة 2018/2019، ص 288.

² بن موفق زروق، المرجع نفسه، ص 288.

³ المرجع نفسه، ص 288.

البحث في إيجاد المنافسة، والسبل الكفيلة لاختراق هذا الحاجز، ففي المراحل الأولى من التصنيع يجب التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية التي يوجد عليها طلب محلي كاف لضمان تشغيلها مع إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم. أو البحث عن فرص للتصدير في إطار متكامل اقتصادي إقليمي أو البحث عن فرص تسويقية من خلال الحصول على تسهيلات لدى بعض الدول، أو في بعض الأسواق الدولية مثل محاولة تونس في حصولها على أفضلية تسويق الزيتون لدى السوق الأوروبية مثلا؛¹

-تعزيز وجود المؤسسة الأجنبية والشراكة الاستثمار الأجنبية: بالنظر لعدم قدرة المؤسسات الوطنية على تحقيق التنمية الصناعية في الوقت الحاضر في ظل الانفتاح الاقتصادي وضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، تصبح المؤسسة الأجنبية خيارا مهما أمام الجزائر لمراقبة الاستثمارات المحلية في المسار التنموي، وعلى هذا الأساس فإن أي إجراء للنهوض بالاستثمار الصناعي لا بد وأن تدعمه إجراءات موازية لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة بمزايا الإيجابية المتعددة، إذ تمكن الاستثمارات الأجنبية في حال الشراكة المؤسسات العامة والخاصة من اكتساب المعارف والخبرات والتكنولوجيا والجودة، وتقدم معها حلولاً لإشكالية البطالة وتغطية احتياجات الأسواق المحلية ما يدفع نحو تقليص الواردات ورفع من حجم وقيمة الصادرات؛²

-تحقيق التوازن بين الصناعة التحويلية والاستخراجية: إن الركون إلى الصناعات الاستراتيجية سيترتب عليه مزيد من التبعية إلى الأسواق الدولية بحكم سيطرة الاحتكارات العالمية على سوق المواد الأولية من جهة، وفي احتكار سوق السلع الرأسمالية المصدرة إلى هذه البلدان من جهة أخرى، ولذلك فإن قطاع الصناعة التحويلية يعد المؤشر الأساسي للحكم على تقدم البلد أو تخلفه، وهو الأمر الذي جعل الكثير من الاقتصاديين يعتبر أن التنمية مرهونة بتطور هذا القطاع ففي البلدان الصناعية المتطورة يحتل هذا القطاع على الأقل ما نسبته 85% من الإنتاج الصناعي للبلد؛³

-معالجة مشاكل المناطق الصناعية وإعادة النظر في شروط منح العقار الصناعي حيث تعرف المناطق الصناعية مشاكل عديدة منها نقص الامدادات بالكهرباء والغاز، تداخل الاراضي الصناعية، الاستفادة من العقار الصناعي دون مباشرة المشروع؛

-العمل على مراقبة نسبة الإدماج في المنتجات المصنعة في الجزائر قصد التخلص من ظاهرة الصناعات المزيفة التي تكلف الدولة كثيرا من ناحية تضخيم الفواتير، والاستفادة من المزايا التي تمنحها الدولة للمنتج الوطني بغغير وجه حق؛

¹ بن موفق زروق، مرجع سبق ذكره، ص 289.

² المرجع نفسه، ص 289.

³ المرجع نفسه، ص 289.

-مراجعة دفاتر الشروط بالنسبة للصناعات الثقيلة وصناعة السيارات قصد العمل على انشاء صناعة حقيقية والابتعاد قدر الامكان عن نشاطات التركيب؛

-تحرير القطاع الصناعي من سيطرة الحكومة تدريجيا وتشجيع الاستثمارات الخاصة؛

-دعم الصناعات الناشئة وحماتها من المنافسة الأجنبية؛

-التركيز على السلع الصناعية ذات الحركية التجارية الكبيرة قصد الاستفادة من العوائد المالية في وقت أسرع؛

-تنسيق السياسات التجارية لقطاع الصناعة بالتوازي مع القطاعات الصناعية الأخرى؛

-تشجيع التكنولوجيات المحلية وتقليل التبعية للتكنولوجية المستوردة؛

-زيادة معدل عمر القرار الاقتصادي في المجال الصناعي بحيث ألا يكون أقل من 10 سنوات كالقرارات المتعلقة بآلية السوق، ملكية وسائل الإنتاج، تشغيل القوي العاملة.

المطلب الثالث: إستراتيجية القطاع السياحي

يعتبر قطاع السياحة في الجزائر المورد الثاني خارج قطاع المحروقات الذي يجب أن تعول عليه الحكومة إذ يمكن من الحصول على إي اردات هامة من خلال مساهمته في:

1- الناتج المحلي الإجمالي (إنفاق السياح الأجانب والمحليين)؛

2-ميزان السياحة حيث تمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات، وميزان السياحة يمثل الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية للخارج (سياحة المواطنين خارج بلدانهم)؛

3-توفير مناصب شغل حيث يعتبر العامل البشري أحد أهم عناصر النشاط السياحي؛

4-المساهمة في الاستثمار السياحي من خلال جذب رؤوس أموال استثمارية.

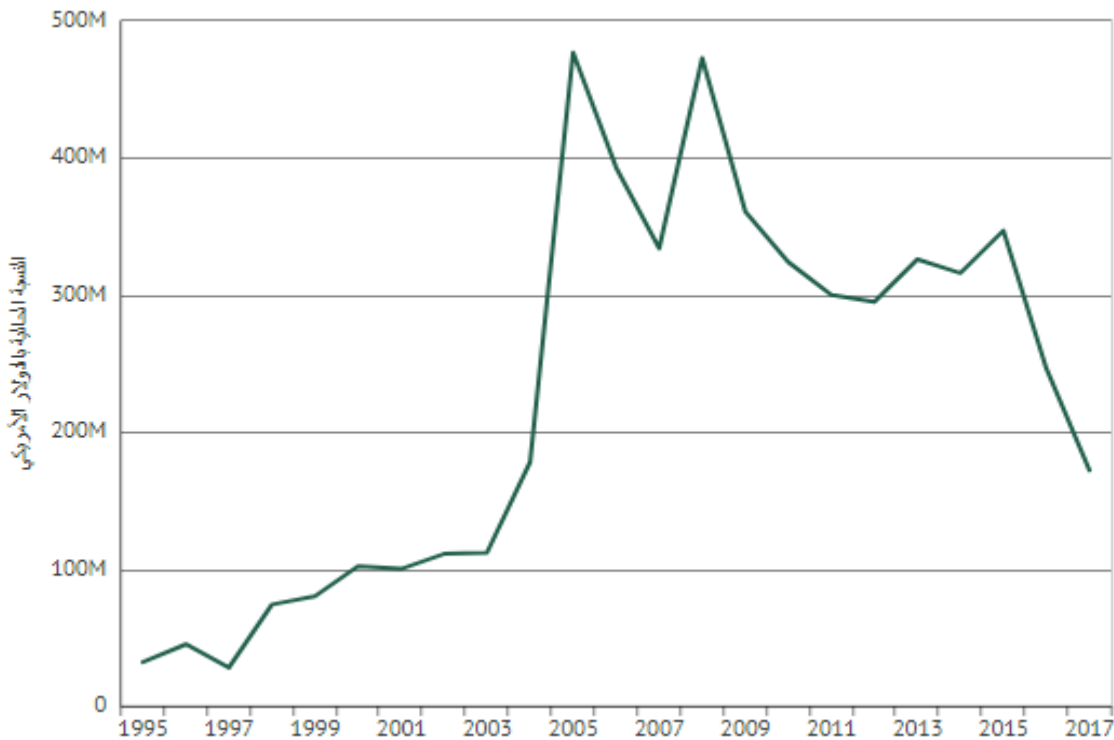
وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أن الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته

جد محدودة، إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة والشقيقة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنة بكبر مساحة الجزائر وما تمتلكه من مقومات سياحية هامة.¹

أولاً: مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري

الشكل رقم (20): منحنى تطور إيرادات القطاع السياحي في الجزائر من سنة 1995 إلى سنة 2017.

(الوحدة مليون دولار)



المصدر: <https://ar.knoema.com/atlas> 2020/08/30

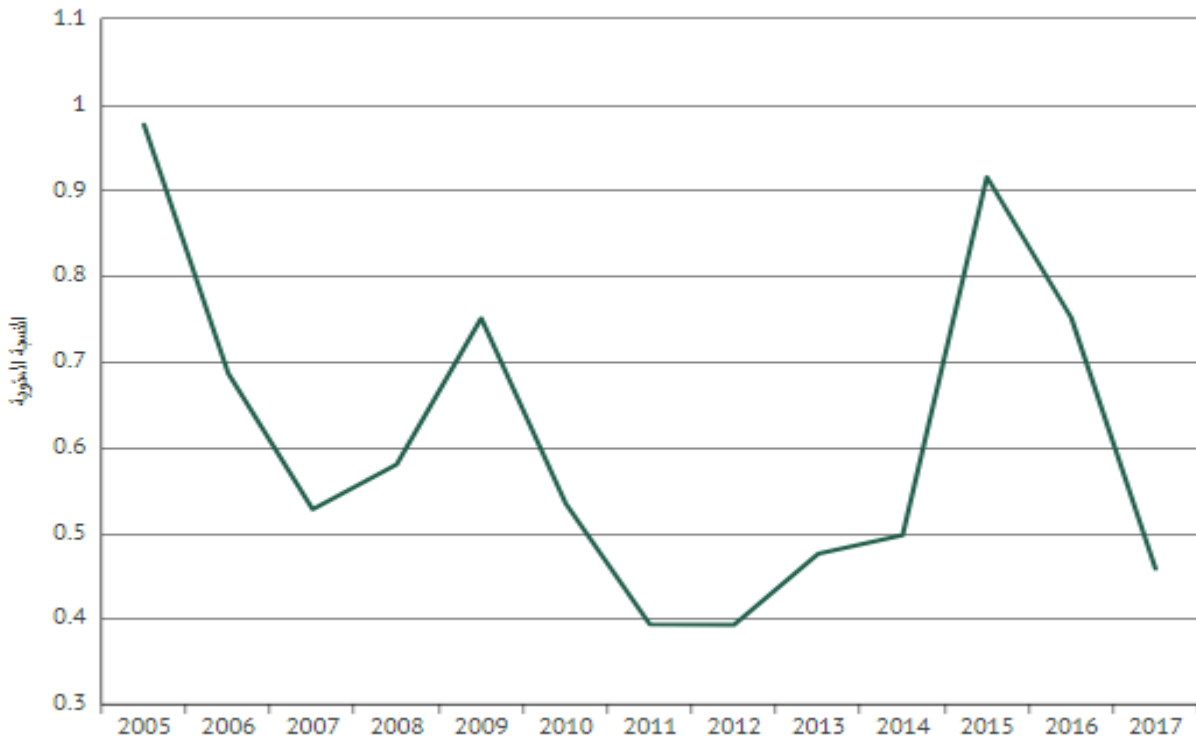
يمثل الشكل السابق منحنى تطور الإيرادات السياحية للجزائر من سنة 1995 إلى غاية سنة 2017 حيث نلاحظ بأن الإيرادات السياحية عرفت أدنى قيمة لها ضمن مجال الدراسة سنوات 1995، 1996، 1997 وهو ما يرتبط مباشرة بالأوضاع الأمنية السائدة في تلك الحقبة الزمنية. ثم تبدأ الإيرادات بالارتفاع إلى أن تصل إلى الذروة سنة 2005 حيث سجلت أعلى قيمة لها بما يقارب 477 مليون دولار، حيث ساعد تحسن الأمور الأمنية والاستقرار السياسي على جذب السياح العالمين والذين كانت تجذبهم رغبة في استكشاف الجزائر خاصة بعد انتهاء السيناريو الدموي الذي عاشته في العشرية السوداء. وكغيرها من القطاعات التجارية الأخرى تأثرت السياحة التجارية الجزائرية بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث سجلت انخفاض في الإيرادات السياحية إلى غاية سنة 2012 أين عاودت الارتفاع لكن

¹ السياحة البيئية، البيئة والحياة، مجلة تصدر عن وزارة البيئة العراقية، العدد 12، الموقع 2 www. estis. net

بمعدلات أقل من السابق بكثير حتى سنة 2016 أين عاودت إلى الانخفاض بسبب الأزمة البترولية وانخفاض أسعار النفط حيث أدى ذلك إلى تدهور الدينار الجزائري بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم.

الشكل رقم (21): منحنى تطور إيرادات السياحة في الجزائر من إجمالي الصادرات من سنة 2005 إلى غاية سنة 2017

(الوحدة بالنسبة المئوية)



المصدر: <https://ar.knoema.com/atlas> 2020/08/30

يمثل المنحنى تطور نسبة إيرادات الصادرات السياحية من إجمالي الصادرات خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2017 حيث بان نسبة مساهمة السياحة في إجمالي الصادرات ضعيفة جدا حيث كانت في سنة 2005 تقارب 1% لتبدأ بالانخفاض إلى غاية سنة 2007 إلى ما يقارب 0.5% من إجمالي الصادرات في حين كانت أدنى نسبة مسجلة سنوات 2011 و 2012 أين قاربت 0.4% لتعاود الارتفاع إلى غاية 0.9% سنة 2015 وفي سنة 2017 انخفضت بشكل كبير لتصل إلى غاية 0.4%، من ملاحظة النسب الظاهرة أعلاه في المنحنى نجد بأن القطاع السياحي يكاد يكون معدوم الايراد مقارنة بباقي الصادرات بحيث على مدار 12 سنة لم تتجاوز حصة الصادرات السياحية 1% من إجمالي المداخيل وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول الإرادة الفعلية للنهوض بهذا القطاع في مخطط عمل الحكومات السابقة والحالية على حد سواء خاصة إذا ما نظرنا إلى ما تتمتع به الطبيعة الجزائرية من تنوع مناخي ونباتي.

ثانيا: إستراتيجية السياسة السياحية في الجزائر

بعد فشل معظم السياسات المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة والتي لم تكن أصلا تولى أهمية كبيرة لهذا القطاع بحيث يتجلى ذلك من خلال دمج حقيبة وزارة السياحة مع قطاعات أخرى كالصناعات التقليدية أو الصيد البحري، ثم بعد ذلك يتم فصلهما في التعديل الوزاري القادم، أصبح من الضروري الاهتمام بالقطاع السياحي استكمالا للإستراتيجيات التجارية اتجاه كل من القطاع الصناعي والزراعي لذلك نقترح بعض النقاط الرئيسية التي يجب الاعتماد عليها في رسم إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي.

-إعادة هيكلة الإطار المؤسسي لقطاع السياحة عن طريق انشاء وكالة وطنية لتسيير ومتابعة النشاطات السياحية مهمتها البحث وتطوير سبل واليات النهوض بالقطاع السياحي؛

-دعم وتشجيع القطاع الخاص على الولوج إلى الاستثمارات السياحية وكذا تشجيع الاستثمارات الفندقية؛

-الاستفادة من النماذج السياحية الناجحة خاصة من الدول المجاورة ك اسبانيا وتونس وتركيا ومحاولة الاستفادة من خبرات تسيير الخدمات السياحية؛

-تسهيل اجراءات الولوج إلى البلاد بالنسبة للسياح الأجانب وتخفيف الإجراءات الجمركية والرفع من احترافية أعوان المطارات؛

-القضاء على بعض الممارسات السلبية التي تتميز بها شواطئنا خاصة على مستوى مواقف السيارات عن طريق اجراءات وقوانين ردعية؛

-الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، وأيضا تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغير وتطور عمليات التنمية السياحية¹؛

-تبسيط الإجراءات الجمركية للبضائع التي يحتاجها السياح أو البضائع التي تحتاجها صناعة التنمية السياحية مثل الأجهزة في الفنادق والأثاث.... وهذا بدوره يخفض من أسعار الإقامة في الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى.

¹ بن موفق زروق، المرجع سبق ذكره، ص 329.

وكذلك تبسيط وتخفيض الإجراءات الجمركية على حاجات السياح التي يجلبونها معهم لغرض الاستعمال وليس البيع مثل أجهزة كاميرات الفيديو أو التلفون النقال أو بعض أجهزة التصوير...¹

- نشر الوعي السياحي بوساطة وسائل الاتصال الجماهيرية من تلفاز وإذاعة وصحافة بهدف:²

- نشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الترويج السياحي وحسن معاملة السائحين؛
- توجيه عناية المواطنين للمحافظة على البيئة ومستوى النظافة في المناطق السياحية؛
- حماية التراث الوطني من كل ما يتعرض له من سرقة وتدهور؛
- تثقيف الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة على جميع المستويات.

- تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق ويتم ذلك عن طريق:³

- وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الأقاليم والمناطق؛
- تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، وتقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية؛
- وضع قانون للاستثمار السياحي والفندقي بحيث يكون بسيطاً وواضحاً وتحديد جهة مرجعية ورقابية واحدة مختصة منعاً للازدواج والروتين والفساد في الإدارة.

- تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع: إن احتلال الجزائر لمرتبة متدنية فيما يخص تنافسية الإطار التنظيمي يدل على تخلف الأطر التنظيمية والرقابية على مستوى هذا القطاع وبالتالي بروزها كعراقيل تساهم في الحد من رقيه وتطور مساهمته في النشاط الاقتصادي، حيث يتعين على الجزائر تحسين إجراءات الحصول على التأشيرات لتجنب التأخير وما لذلك من تفضيل للسياح الأجانب لوجهات سياحية في بلدان أخرى ذات تسهيلات أفضل، كما يتعين عليها وتماشيا مع المعايير الدولية تحسين وتبسيط إجراءات التأسيس والبدء في المشاريع الاستثمارية أمام القطاع الخاص بما يعزز من تطور الخدمات المقدمة.⁴

- إتباع سياسة ترويجية فعالة: يتعين على الجزائر وقصد التعريف بتراتها السياحي وقدراتها في هذا المجال إتباع سياسة ترويجية تسمح بإيصال أفضل صورة عنها إلى الخارج، ونظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر على المستوى الأمني

¹ المرجع نفسه، ص 329.

² بن موفق زروق، المرجع نفسه، ص 330.

³ المرجع نفسه، ص 330.

⁴ المرجع نفسه، ص 330.

يجب بإزالة كل الشكوك التي قد تتبادر إلى الأذهان حول مدى توفر السلامة والأمن فيها اعتبارها عاملين جد مؤثرين على توافد السياح لأي بلد. وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب العمل على تطوير الاستراتيجيات التسويقية والمشاركة بقوة في التظاهرات والمعارض السياحية الدولية للتعريف بالتراث السياحي الجزائري ومختلف الخدمات والحواجز المفرة للسياح المتوافدين عليها.¹

-الإسراع بتطوير مستوى الخدمات والوصول إلى الجودة العالمية من خلال تطوير مهارات الأفراد وقدرات الموارد البشرية للسياحة، فالجزائر تملك من اليد العاملة والقدرة على اكتساب المهارة لدى الأفراد ما يساهم في التعجيل بحدوث ذلك.²

¹ بن موفق زروق، المرجع نفسه، ص 330.

² المرجع نفسه، ص 330.

خلاصة الفصل:

تواجه التجارة الخارجية الجزائرية اليوم العديد من التحديات على الصعيد الداخلي والمتمثلة أساسا في العمل على تنويع الصادرات والدفع بالتجارة الخارجية لدعم المشاريع التنموية وعلى الصعيد العالمي والمتمثلة في العمل على التموقع الجيد في هيكل التجارة العالمية والمرونة في التعامل مع متغيرات النظام التجاري الدولي وهو ما يستدعي اليوم إعادة النظر في السياسات التجارية للجزائر وإعادة صياغتها ضمن إطار استراتيجية تجارية تتناسب مع التحولات العالمية في النظام التجاري الدولي وكذا تراعي تطور القطاعات الاستراتيجية الثلاث القطاع الصناعي، السياحي والزراعي.

خاتمة

لقد أشار موضوع هذه المذكرة إلى قضية اقتصادية حديثة نوعا ما، تكتسي أهمية كبيرة على صعيد الاقتصاد العالمي وعلى مستقبل التجارة العالمية بصورة مباشرة، حيث حاولت دراسة طبيعة السياسات التجارية لأقطاب التجارة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي) ومدى تأثيره التكتلات التجارية بين هذه الأقطاب على اتجاهات السياسات التجارية في العالم بالإضافة إلى استراتيجية السياسة التجارية للجزائر في ظل هذه التحولات وفيما يلي نستعرض نتائج اختبار الفرضيات المشار إليها سابقا بالإضافة إلى أهم النتائج والتوصيات والاقتراحات المتوصل إليها وكذا آفاق الدراسة التي قد تكون نقطة انطلاق لدراسات أخرى أكثر تخصصا وعمقا.

1 نتائج اختبار الفرضيات:

في نهاية هذه الدراسة كانت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

الفرضية الأولى: القائلة بأن أهم التحولات في النظام التجاري تتمثل التحول التدريجي نحو تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التبادل الدولي. وهذا صحيح ويتجلى ذلك في القواعد التي تسعى المنظمة العالمية للتجارة لفرضها على الدول والتي تسعى لتيسير حركة التجارة الدوائية، لكن في السنوات الخيرة عرف النظام التجاري الدولي اتجاهها نحو سياسات تجارية أكثر حمائية بسبب تصاعد التوترات التجارية

الفرضية الثانية: القائلة بأن الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أهم الدول الفاعلة في حركة التجارة الدولية وهذا صحيح ويظهر ذلك جليا من خلال الوزن التجاري لهذه للأقطاب في هيكل التجارة العالمية وكذا التأثير المباشر للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على السياسات التجارية في العالم؛

الفرضية الثالثة: القائلة بأن التجارة الخارجية الجزائرية تحتل مراكز متقدمة في تجارة العالمية للمحروقات وهذا صحيح ويظهر ذلك من خلال ظهور الجزائر في المراكز المتقدمة كأهم الدول المصدرة للبترول والغاز؛

الفرضية الرابعة: القائلة بأن الاستراتيجية التجارية للجزائر تعتمد على تنوع الصادرات والتركيز على السلع ذات الحركية الكبيرة. وهي خاطئة حيث يظهر عكس ذلك عند تحليل هيكل التجارة الخارجية للجزائر والذي يظهر تركيز الصادرات الجزائرية بشكل كبير جدا حول الصادرات النفطية.

استنادا إلى أهم عناصر المذكرة والموضحة سابقا يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها كالتالي:

2- النتائج:

- وجد النظام التجاري العالمي الممثل أساسا في منظمة التجارة العالمية نفسه في حرج كبير نتيجة السياسات التجارية لأقطاب النظام التجاري العالمي والتي لم تراعي من خلالها مصالح الدول النامية؛

- تمثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية ثلثي التجارة العالمية وتسيطر على أهم المبادلات التجارية العالمية لذلك يمكن القول بأن مخزجات الصراع التجاري بين هذه الدول له تأثير مباشر على هيكل التجارة الخارجية للدول النامية والناشئة

-تتجه التجارة العالمية إلى التمرکز ضمن أقطاب تجارية كبرى ويتجلى ذلك من خلال مبادرة الحزام والطريق التي عرضتها الصين؛

- اتضح من خلال تصاعد التوترات التجارية بين أقطاب النظام التجاري العالمي بأن الصفات التي تقدمها منظمة التجارة العالمية لا تتناسب بالضرورة مع مصالح الدول النامية وعلى رأسها الجزائر؛

- أصبح من الضروري أن ترسم الجزائر سياسة تجارية متكاملة تشمل معظم القطاعات الحساسة وتراعي تطابقها مستقبل التجارة العالمية.

3 التوصيات:

بعد الاستنتاجات الأولية التي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة وكذا مراجعة أهم نتائج الدراسات السابقة يمكن ان نقدم بعض التوصيات التي حسب رايينا تتناسب مع الواقع الحالي:

- يجب على الجزائر التفكير بجدية وبسرعة في إطار مصالحها الاقتصادية وأن تسعى لإقامة تكتلات تجارية واقتصادية أو الدخول في تكتلات موجودة على أرض الواقع مبنية على أساس المصلحة التجارية وفق مبدأ رابع؛

- السعي إلى التقرب من الأقطاب التجارية ذات الوزن التجاري الكبير والتي لها تأثير على مؤسسات صنع القرار الاقتصادي حتى يتسنى لها خدمة مصالحها الاقتصادية؛

- إعادة النظر في السياسات التجارية الحالية وكذا الاتفاقيات الثنائية التي لم تعد بالنفع على الاقتصاد الجزائري

- العمل على تسريع دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا العمل على ترقية التجارة الجزائرية حتى تتأقلم مع طبيعة المعاملات التجارية العالمية؛

- التركيز على النهوض القطاعات الاستراتيجية لتنوع صادرات التجارة الخارجية للجزائر.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أمريتا نارليكار، نقله للعربية عبد الإله الملاح، الوجيز في منظمة التجارة، المملكة العربية السعودية دار العبيكان للنشر، الطبعة الأولى 2008
2. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.
3. حسين أحمد توفيق، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية). دار النهضة العربية. القاهرة 1988.
4. عبد المطب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية.
5. فرانسواز، لوموان، "الاقتصاد الصيني"، (ترجمة: صباح ممدوح كعدان) دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب العدد 82، السنة 2010.
6. فرانك، أيرين، ديفيد، براونستون، "طريق الحرير" (ترجمة أحمد محمود)، النيل: مركز المشروع القومي للترجمة ط 1، سنة 1986.
7. محمد أحمد السريتي، احمد فتحي خليل الخضراوي، "الاقتصاد الدولي"، الطبعة الأولى، دار فارس العلمية مصر 2017.
8. محمد، شاهين، "التجربة الصينية بإيجاز"، دار أخبار اليوم، ط 1، مصر، سنة 2016.
9. نادية، كاظم العبودي، "مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تاريخية" في مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط 1، سنة 2019.
10. نافع إبراهيم، "الصين معجزة القرن العشرين"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 1، سنة 1999.
11. نوري منير، "السياسات الاقتصادية في ظل العولمة" (جامعة الشلف: دوان المطبوعات الجامعية 04-2010).
12. هبة محمد العيني، مصطفى كافي، أ. خالد رسلان، المنظمات الدولية والإقليمية، عمان، دار ومكتبة الحامد الطبعة الأولى 2016.
13. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الأردن، دار النشر جرير، الطبعة الأولى 2006
14. كورنيشيمان، داويت أتش بيركنس، "الصين والهند تعيدان تشكيل الجغرافيا الصناعية العالمية"، ترجمة: أحمد رمو، دمشق، الهيئة العامة للكتاب، ط 1، 2012.

المقالات:

1. جورج كلارك وآخرون، "موجز في الاقتصاد الأمريكي"، مكتب الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، 2002.

2. هيثم الزيدي، "الجزائر تضع أزماتها الاقتصادية على طريق التحرير الصينية"، صحيفة العرب، عدد 1440 08 جوان 2019.

3. ياسر الحويش، المنظمات الدولية الاقتصادية، الجمهورية العربية السورية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية 2018.

الرسائل الجامعية:

1. آسيا الوافي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2006/2007.

2. بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصادية، نخصص دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، سنة 2018/2019.

3. فيروز سلطاني، "دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية" مذكرة ماجستير اقتصاد دولي. جامعة بسكرة 2016/2017.

4. مصراوي منيرة، "تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة"، مذكرة دكتوراه تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016/2017.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. إن جاناردان، حين ليانجشيانح، "مبادرة الحزام والطريق، الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج"، أكاديمية الإمارات - الدبلوماسية، سنة 2018.

2. خالد عبد الوهاب الباجوري، "تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي"، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم التكنولوجية، سنة 2018.

3. دمدم كمال، "مكانة الدول النامية في النظام التجاري العالمي للتجارة"، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة جامعة عنابة أيام 29، 30/04/2002.

4. نسيمة أشرف، "طريق التحرير الجديد"، جمعية رجال الأعمال المصريين، سنة 2015.

المجلات:

1. أسماء عدائكة، السايح بوزيد، السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، نموذج، العدد 04 جوان 2012.

2. أولاد زاوي عبد الرحمان، حريش ناجي، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث لاقتصادي، الجزائر، العدد السابع، 2017.

3. سايجي الخامسة، طويل حدة، رجال ايمان، "الاتحاد الأوروبي في ظل النظام التجاري العالمي الجديد" مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، مجلد 02، عدد 01، سنة 2019.
4. ووين، "الصينيون المعاصرون، التوجه نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي"، ترجمة عبد العزيز حمدي، مجلة عالم المعرفة، جزء الأول.

المواقع الالكترونية:

1. <http://mawdoo3.com>
2. <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/>.
3. السياحة البيئية، البيئة والحياة، مجلة تصدر عن وزارة البيئة العراقية، العدد 12، www.Estis.net الموقع.

الكتب باللغة الفرنسية:

1. DAVID LAKE ،JEFFRY FRIEDEN ،**INTERNATIONAL POLITICAL ECONOMY** ،ROUTLEDGE ،4EME EDITION ،LONDON.
2. Departement Federal Des Affaires Etrangeres **DFAE, RAPPORT ECONOMIQUE ALGERIE 2018**, SUISSE Date de la dernière mise à jour 31.07.2019
3. EMMANUEL NYAHOHO ،PIERRE-PAUL PROULX ،**le commerce international** ،PRESSES DE L UNIVERSITE DU QUEBEC ،CANADA 2006.
4. LIECE KHALFAOUI. IMPACTS DE LA LIBÉRALISATION COMMERCIALE SUR LA PERFORMANCE DE L'APPROVISIONNEMENT EN FOURNITURES MÉDICALES. UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL.
5. Nations Unies, Commerce international et développement, 17 août 2018.
6. Pascal salin libre-echange et protectionnisme.1^{er} edition 1991.juillet.presses univertaires de France.
7. RADJI Smail ،**LA POLITIQUE COMMERCIALE CAS DE L'ALGÉRIE : ÉTAT DES LIEUX ET PERSPECTIVES** ،Mémoire de Magister en Sciences économiques ،UNIVERSITÉ MOULOU MAMMERI DE TIZI-OUZOU.

الملخص:

إن الهدف الرئيسي من دراسة موضوع إستراتيجية السياسة التجارية في الجزائر في ظل التغيرات في النظام التجاري الدولي هو إبراز تأثير السياسات التجارية لأقطاب النظام التجاري الدولي (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي) على مستقبل السياسة التجارية في الجزائر وكذا القطاعات الإستراتيجية التي يجب التركيز عليها في رسم الإستراتيجية التجارية للجزائر.

الكلمات المفتاحية:

-السياسة التجارية؛

-النظام التجاري الدولي؛

-تحولات النظام التجاري الدولي؛

-السياسة التجارية في الجزائر.

Resumé :

Le but principale de l'étude du sujet (la stratégie de la politique commerciale en Algérie a la lumière des mutations du système commercial mondial) est démontrer l'effet des politiques commerciale du grande puissances (U.E _ U.S.A _ et la Chine) sur le futur de la politique commercial en Algérie et aussi les secteurs stratégiques sur lesquels se concentrée lors de la cartographie du politique commercial de l'Algérie.